جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع :

فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل تقلبات أسعار النفط

دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر

(1986-2018)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبة:

سارة دولاش

إشراف الأستاذ الدكتور

رشيد سالمي

أعضاء لجنة المناقشة

د.يوسفي عاشور	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	رئيسا
أ.د سالمي رشيد	أستاذ	جامعة تمنراست	مقررا ومشرفا
د.رتيعة محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د.جبارة مراد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د.سعيدي فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د.وعيل ميلود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر و تقدير

إن الحمد والشكر لله تعالى على جميع أنعمه وعلى توفيقه لنا في إتمام هذا العمل فله الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه

أتقدم بأتم معاني الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور رشيد سالمي على قبوله الإشراف على هذا العمل ، وعلى مساعدته ونصائحه وجميل صبره.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور كمال عامر الذي كان بمثابة المشرف الثاني على هذا العمل وهو صاحب فضل علينا.

وكذلك أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الذين سيساهمون في تقويم هذا العمل وإثراءه وتقويمه.

كما لا يفوتني أن أسجل صادق شكري وخالص تقديري إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهـداء

أهدي هذا العمل إلى

الوالدين الكريمين (حفظهما الله ورزقني برَّهما)

جميع أفراد العائلة كبيرهم وصغيرهم

جميع الأصدقاء والمعارف

إلى جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي

المستخلص

جاءت هذه الدراسة لتجيب عن **السؤال الجوهري** ما مدى فعالية السياسة المالية ، وما أثر أدواتها على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ و تنبع أهميتها من الدور الذي أصبحت تضطلع به السياسة المالية باعتبارها كمحرك للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وكأداة لتحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة منها التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظريات النمو.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر وتحديد أثر أدواتها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1986-2018) ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول متوازنة، إذ حاولنا في الفصل الأول التطرق لمختلف الجوانب ذات الصلة بالسياسة المالية بشكل عام، باعتبارها إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، مع التركيز على آثرها على النشاط الاقتصادي، من ناحية أخرى، تم في الفصل الثاني التركيز على النمو الاقتصادي و التنمية، من خلال عرض و ابراز أهم الجوانب المحيطة بقضية النمو والتنمية الاقتصادية، أما في الفصل الثالث فقد حاولنا تحليل وتشخيص مختلف جوانب النفط والصناعة النفطية مع التركيز على أهم مؤشر لها وهو سعر النفط وتحليل العوامل المسؤولة عن تذبذب وعدم استقرار أسعاره في السوق النفطية، وجاء الفصل الرابع كدراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ولهذا الغرض تم الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي** كما تم الاستعانة **بالأساليب الكمية** من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**ARDL**، وقد تم **التوصل** لعدة نتائج أهمها:دورية السياسة المالية في الجزائر لارتباطها شبه التام بأسعار النفط وعدم فعاليتها بسب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، بالإضافة لوجود عوامل أخرى، كما أن هناك علاقة تكامل مشتركة بين كل من أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، سعر النفط، المرض الهولندي.

This study came to answer the fundamental question: How effective is the fiscal policy, and What is the impact of its tools on economic growth in Algeria?Its importance came from the role of the fiscal policy which represent an engine for economic and social development, and as a tool that could analyze the most important effects of the state's financial activity including the impact on economic growth, especially with the developments in growth theories.

This study aims to identify the effectiveness of the Algerian fiscal policy and determine the impact of its tools on economic growth during the period (1986-2018). In order to achieve this goal, this study has been divided into four balanced chapters, as we tried in the first chapter to address various related aspects with the financial policy in general, as one of the most important tools of economic policy, with a focus on its impact on economic activity. On the other hand, the second chapter focused on economic growth and development, by presenting the most important aspects surrounding the issue of growth and economic development. In the third chapter, we tried to analyze and diagnose the various aspects of the oil and the oil industry with a focus on its most important indicator which is the price of oil, and analyzing the factors responsible for the fluctuation and instability of its prices in the oil market. The fourth chapter came as an analytical econometric study on the impact of fiscal policy tools on economic growth in Algeria, and for this purpose The descriptive and analytical approach was adopted, and quantitative methods were used through the use of the Autoregressive-Distributed Lag or "ARDL". Several results were reached, and the most important among them were: Periodic Fiscal policy in Algeria is almost completely linked to oil prices and its ineffectiveness due to the weakness and inflexibility of the productive system, in addition to the presence of other factors, also there is a common complementary relationship between each of the financial policy tools and economic growth in Algeria in the long term.

Keywords: Fiscal Policy, Economic Growth, Autoregressive Distributed Lag, Oil Price, Dutch Disease.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	VI
قائمة الأشكال	XII
قائمة الجداول	XIII
قائمة الملاحق	XIV
مقدمة عامة	أ – س
الفصل الأول: **السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي**	55-2
تمهيد	02
المبحث الأول: الدور الاقتصادي للدولة	03
المطلب الأول: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي	03
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على دور الدولة	8
المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة ومجالاتها الجديدة في ظل العولمة	14

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي	20
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي	20
المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية	26
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وفعاليتها النسبية	31
المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي	35
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام وأثرها على النشاط الاقتصادي	35
المطلب الثاني: السياسة الضريبية و أثرها على النشاط الاقتصادي	41
المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة وأثرها على النشاط الاقتصادي	46
خلاصة الفصل الأول	55
الفصل الثاني: **التنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي**	57-110
تمهيد	57
المبحث الأول: مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي	58
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	58
المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	63
المطلب الثالث: علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي	69
المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي	74
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي	74

المطلب الثاني: نظرية شومبيتر ونظرية النمو الكينزية	80
المطلب الثالث: النظرية الكلاسيكية المحدثة والنمو الاقتصادي	87
المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي	94
المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن و نظرية النمو غير المتوازن	94
المطلب الثاني: نظرية المراحل ونظريات التبعية	99
المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي Endogenous	104
خلاصة الفصل الثاني	110
الفصل الثالث: **تغيرات أسعار النفط وآلية التسعير في الأسواق الدولية**	159-112
تمهيد	112
المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة النفطية	113
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط والاقتصاد الريعي	113
المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية و خصائصها الرئيسية	118
المطلب الثالث: ظاهرة لعنة الموارد و الداء الهولندي في اقتصاديات الدول النفطية	124
المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للسوق النفطية العالمية	130
المطلب الأول: نشأة السوق النفطية العالمية و تطورها التاريخي	130
المطلب الثاني: خصائص السوق النفطية العالمية و أنواعها	133
المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية	137

المبحث الثالث: السعر النفطي و أهم العوامل المحددة له	145
المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي	145
المطلب الثاني: أهم العوامل المحددة لأسعار النفط	149
المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية	154
خلاصة الفصل الثالث	159
الفصل الرابع: **دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1986-2018)**	200-161
تمهيد	161
المبحث الأول: أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط	162
المطلب الأول: مسار الإيرادات العامة في ظل حركة أسعار النفط	162
المطلب الثاني: مسار النفقات العامة في ظل حركة أسعار النفط	172
المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال سياسة التوسع في الانفاق العام	180
المبحث الثاني: اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)	187
المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة والشكل الرياضي للنموذج	187
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و اختبارات أولية	189
المطلب لثالث: تقدير نموذج ARDL وتشخيصه	193

خلاصة الفصل الرابع	200
خاتمة عامة	202
قائمة المراجع	211
الملاحق	232

قائمة الأشكال

والجداول والملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1 - 1	محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي	25
2 -1	فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى IS	33
3 -1	فعالية السياسة المالية و انحدارات منحنى LM	34
1 -2	تصورات آدم سميث للنمو الاقتصادي	75
1-3	مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي Dutch Disease	128
1-4	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	183
2-4	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة للنموذج CUSUM	197
3-4	اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة للنموذج CUSUM of Squares	198

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-3	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في دول الأوبك للفترة 2010-2016	**138**
2-3	كمية النفط المنتجة من النفط الخام في دول الأوبك للفترة 2010-2016	**140**
3-3	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك و خام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية للفترة 2012-2016	**147**
4-3	تطور مستوى الطلب العالمي على النفط (2012-2016)	**149**
5-3	مستويات المخزون النفطي في الدول الصناعية في نهاية الفصل عامي 2015 و 2016	**150**
6-3	تطور إنتاج النفط للدول المشاركة وغير المشاركة بالأوبك	**152**
7-3	تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (1970-1984)	**155**
8-3	تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (1985-1999)	**156**
9-3	تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009)	**157**
10-3	تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (2010-2018)	**158**
1-4	تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-1989)	**162**
2-4	تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999)	**165**
3-4	تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)	**168**
4-4	تطور هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-1989)	**172**
5-4	تطور هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999)	**174**
6-4	تطور هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)	**176**
7-4	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 -2004	**181**
8-4	توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010 -2014	**184**
9-4	اختبار ديكي - فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)	**191**
10-4	اختبار فيلبس _ بيرون لجذر الوحدة (PP)	**192**
11-4	نتائج اختبار الحدود	**193**
12-4	نموذج تصحيح الخطأ	**195**

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	اختبار استقرار سلاسل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF)	**232**
2	اختبار استقرار سلاسل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (PP)	**232**
3	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	**233**
4	نتائج تقدير نموذج (ARDL)	**234**
5	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير معاملات المدى الطويل	**235**
6	اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء (LM Test)	**235**
7	اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين باستخدام اختبار (Breusch-Pagan- Godfrey)	**236**
8	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير (Jarque-Bera)	**236**

مقدمة

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، و تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي. ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية " التنمية" قضيتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة المادية والبشرية ، وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها لتحقيق ذلك الهدف، بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الاستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللحاق بالدول ذات الاقتصاد المتقدم.

وقد ازداد النقاش من يوم إلى آخر حول موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لبلوغ التنمية المنشودة، بالرغم من تطور الفكر المالي وتغير الخلفيات الإيديولوجية للمنظرين وأصحاب القرار الاقتصادي. ويدور هذا الجدل عموما حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على تخصيص الموارد. وأمام هذه الاعتبارات، كان لا بد من الإدراك أن مستوى معين لتدخل الدولة في الاقتصاد هو أكثر من ضروري، وهذا ما يطرح إشكالية الأدوات الأكثر نجاعة الممكن للدولة استخدامها للتأثير في النشاط الاقتصادي والتقليل من الفوارق الاجتماعية.

من البديهيات المتداولة في الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر و مناسب، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الدول.ومن أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي السياسة المالية، حيث أنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المختلفة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يخص رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال أدواتها المختلفة التي تعتبر من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية والتي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الحكومة.

شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية شرعت الجزائر في تطبيقها من أجل تغيير نمط الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، أين تخلت الدولة عن النهج الاشتراكي وتم الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومع عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، قامت الجزائر بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية من أجل إنعاش النمو الاقتصادي وذلك من خلال إطلاق حزما من برامج التحفيز المالي، ضمن ما سمي

ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي التي ترتكز أساسا على النموذج الكنزي وذلك عن طريق التوسع في حجم الإنفاق العام.

1-إشكالية البحث:

لمعالجة موضوع البحث نطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى فعالية السياسة المالية، وما أثر أدواتها على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2- الأسئلة الفرعية:

تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي ملامح السياسة المالية في الدول النامية ؟

-ما المقصود بنماذج التنمية، وكيف فسرت النظريات الاقتصادية النمو الاقتصادي؟

-ما هي أهم العوامل المؤثرة و المحددة لأسعار النفط في الأسواق الدولية؟

- ما طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3 - فرضيات البحث:

- تعتمد معظم الدول النامية في التأثير على النشاط الاقتصادي على السياسات المالية.

-أخذت النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول النامية؛

-توجد إرادات ومصالح دولية كبرى، تلعب دورا كبيرا في تحديد اتجاهات الأسعار إما هبوطا أو صعودا، كما أن سياسة الإنتاج، التسويق و التسعير، تتجاوز أحيانا حدود الدول المنتجة وقوى السوق التقليدية من عرض وطلب.

-هناك علاقة تكامل مشتركة بين كل من أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل.

4-أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي أصبحت تضطلع به السياسة المالية باعتبارها كمحرك للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وكأداة لتحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة منها التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها نظريات النمو، و ما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة في الجزائر أنها جاءت لتظهر مدى فعالية السياسة المالية التوسعية وأثر أدواتها على النمو الاقتصادي للبلد.

5-أهداف البحث:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

-تسليط الضوء على السياسة المالية و أهميتها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-دراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي ومدى ملاءمتها للاقتصاد الجزائري.

-الوقوف على أهمية النفط ودراسة وتحليل تطورات أسعاره وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

-معرفة مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر وتحديد أثر أدواتها على النمو الاقتصادي للفترة (1986-2018).

6-حدود الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الموضوع، فقد تم وضع حدود مكانية وأخرى زمنية، بالنسبة **للحدود المكانية** فقد تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري، وبالتحديد دراسة مالية الدولة بمكوناتها وكذا مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي ، أما **الحدود الزمنية** فستغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1986 إلى 2018 نظرا لكونها تشتمل على الأزمة البترولية لسنة 1986، كما أن الجزائر طبقت خلال هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية

السياسة المالية للجباية البترولية، إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية وبرامج استثمارية عمومية.

7-المنهج والأدوات المستعملة:

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة، ونظراً لما تستدعيه طبيعة الموضوع، تم الاستعانة بمجموعة من المناهج المعتمدة في الدراسة الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على **المنهج التاريخي** لتتبع أهم النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، كما تم الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي** للمعطيات التي نحصل عليها من الهيئات الرسمية والخاصة بالجزائر خلال فترة الدراسة.كما سيتم الاستعانة **بالأساليب الكمية** من خلال دراسة قياسية كمية لأثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.و فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذه الدراسة ستعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع والمقالات العلمية والملتقيات والتقارير التي تصدرها الهيئات الدولية وكذا المواقع الإلكترونية ذات الصلة الوطيدة بالموضوع، إضافة إلى استخدام البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية، وكذا إحصائيات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الأوبك كما سيتم استعمال برنامج Eviews.

8- الدراسات السابقة:

1.دراسة (دراوسي مسعود، 2005):أعدت هذه الدراسة كأطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه بعنوان" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**" بكلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، **هدفت** الدراسة إلى محاولة الكشف عن اثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام والسياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، وتحديد تدخل الدولة الأمثل وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي؛ ومن أبرز **النتائج** المتوصل إليها هي عدم كفاءة وفعالية السياسات المطبقة بسبب الاختلالات التي تصيب اقتصاديات الدول النامية، تبني الدول النظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة وهذا ما تؤكده زيادة النفقات العامة في الجزائر في المصالح العمومية؛ أما عن التوازن الاقتصادي العام فإنه يعاني من اختلال هيكلي يرجع بالدرجة الأولى إلى عاملين رئيسيين:الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي

تصيب أسعار النفط و أسعار الصرف ، أما الثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية.

2. دراسة (Teresa Ter-Minassian، 2007): جاءت هذه الدراسة كمقال بعنوان: "

The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom",the fiscal affairs Department, March5, 2007.

تصف هذه الدراسة ردود السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط في ظل الطفرة النفطية (2000-2007) ودور المؤسسات المالية الخاصة (صناديق النفط)، والقواعد الضريبية وتشريعات المسؤولية المالية وإدارة الميزانيات النفطية في الدول المصدرة للنفط، وأكدت أن ارتفاع العائدات النفطية أتاحت الفرصة لهذه الدول لزيادة إنفاقها العام في المجالات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية مع انخفاض مؤشرات فعالية الحكومة، وقد اوحت النتائج التجريبية بأن المؤسسات المالية الخاصة ليس لها تأثير معنوي على الوضع المالي، الذي يقاس بنسبة الرصيد الأولي غير النفطي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي وتشير النتائج إلى أن عرض المؤسسات المالية الخاصة لا يؤثر على العجز الأولي غير النفطي، حتى بعد مراقبة صافي ثروة الحكومة ودرجة الاعتماد على عائدات النفط.(نسبة عائدات النفط لمجموع الإيرادات) كما أن أثر المؤسسات المالية الخاصة هو سلبي تحت كل المواصفات البديلة خلال فترة الطفرة النفطية، مما يشير إلى أن وجود المؤسسات المالية الخاصة مرتبط بالرصيد الابتدائي غير النفطي هذه النتائج تؤكد أن حجم الرصيد الابتدائي غير النفطي يعتمد في الغالب على الحجم النسبي السنوي لعائدات النفط وللتغيرات في أسعاره.و عموما صافي ثروة الحكومة لا يظهر في أن يكون مؤثر على السياسة المالية.

3. **دراسة (بودخدخ كريم، 2009)** : أعدت هذه الدراسة كرسالة ماجستير بعنوان " **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**"، بكلية العلوم الاقتصادية،جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، حيث قدم الباحث مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي متضمنة أساسياته و نظرياته ونماذجه، كما تطرق إلى تطور الانفاق العام في الفكر الاقتصادي باعتباره كأداة من أدوات السياسة المالية، وآلية تأثير برامجه على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومن أبرز **النتائج** المتوصل إليها هي غياب الرشادة في الإنفاق العام، حيث أغلب البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليف ماقد خصص لها في ميزانياتها

الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج و المشاريع، و مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة ضعف جانب العرض أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، حيث أن تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية من خلال مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو كان لها تأثيرا متواضعا على النمو الاقتصادي قياسا بقيمة كلا البرنامجين وذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وضعف مرونته، حيث أن التوسع في الإنفاق العام هدفه زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي.

4.**دراسة (شيبي عبد الرحيم، بطاهر سمير، 2010)**: جاءت هذه الدراسة كمقال بعنوان "**فعالية السياسة المالية بالجزائر:مقاربة تحليلية قياسية**" نشر في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 12 ، العدد 1، يناير 2010 ، وهدف الباحثان إلى إجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث ومن خلال استخدام اختبار السببية ل Granger لكشف العلاقة بين الإنفاق العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالية، ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو البطالة، في حين وجدا أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكدان بذلك صحة قانون Wagner في الجزائر.كما تم البحث عن تأثير الاستثمار العمومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام على الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام، باستخدام اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.وقد تبين وجود استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام.

5. **دراسة (وليد عبد الحميد عايب، 2010)**: جاءت هذه الدراسة ككتاب بعنوان: "**الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**" مكتبة حسين العصرية، ط1، بيروت، لبنان، و**هدفت** إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشراته الأربعة والمتمثلة في معدل النمو، معدل التضخم، معدل البطالة والتوازن الخارجي، و**توصلت** إلى عدة نتائج من أهمها:اعتماد الحكومة في تمويل عجز الموازنة على مداخيل النفط التي تؤثر بشكل كبير على رصيد الموازنة ،ووجود تأثير مباشر إيجابي لسياسة الإنفاق الحكومي على كل من الاستهلاك الخاص الذي يظهر من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لعمالها حيث يخصص هؤلاء الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك و كذلك على مستوى التشغيل في

الأجل القصير، حيث تعتبر الحكومة موظفا كبيرا لليد العاملة الجزائرية إذ أن أكثر من نصفها يتركز في قطاعات الإدارة العامة و الأشغال العمومية. كما توصلت الدراسة لتوليد الإنفاق الحكومي لضغوط تضخمية، كما له تأثير مباشر و سلبي على رصيد الحساب الجاري كون الجباية البترولية هي المتحكم الأساسي في رصيد الموازنة و رصيد الحساب الجاري.

6. دراسة **(H.A. Adefeso, Mobolaji Hakeem, B. Salawu ،2010)** :جاءت هذه الدراسة كمقال بعنوان: **" Fiscal Policy and Economic Growth in Nigeria : Testing the Prediction of the Endogenous Growth Model "**, Journal of Economic Theory, Vol. 4 , No. 2 , 2010.

قام الباحثون بالتحقق من صحة التوقعات لنتائج السياسة المالية ضمن نموذج النمو الداخلي في نيجيريا باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2005، حيث تم الاستعانة بتقنية نموذج تصحيح الخطأ لتحليل البيانات، و قد كانت النتائج المتوصل إليها متطابقة مع النتائج التجريبية السابقة في بلدان أخرى، و هي أن الضرائب غير المباشرة والنفقات غير المنتجة لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي، كما أن النفقات المنتجة لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، في حين أن الأثر الإيجابي للضرائب المباشرة يتناقض مع التوقعات، كما خلصت هذه الدراسة إلى أن تركيبة الضرائب و الإنفاق العام لها دور مهم في تحديد النمو الاقتصادي في نيجيريا.

7. دراسة (ونادي رشيد، 2013): أعدت هذه الدراسة كأطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه بعنوان"**الاندماج الاقتصادي للسياسة المالية حالة الجزائر : 2000– 2011**"، بكلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، **هدفت** الدراسة إلى البحث عن الآلية التي تتداخل وتندمج من خلالها السياسة المالية في الاقتصاد مع الكشف عن العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بالاقتصاد العمومي، من أجل تحقيق الأهداف العامة الاقتصادية منها والاجتماعية وبالتالي التنمية.**وتوصلت** هذه الدراسة إلى أن مكونات موازنات الدولة خلال فترة الدراسة بـ ّينت هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي لم يتخطى الأسلوب الريعي الذي تشكل صادرات المحروقات فيه أعلى نسبة من إيرادات الموازنات طيلة فترة الدراسة، ولكن رغم تنفيذ برامج تنموية عديدة وضخ أموال معتبرة من أجل إحداث تنمية اقتصادية خارج قطاع المحروقات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن الاقتصاد الوطني لم يتخلص من التبعية الاقتصادية بعد تحرره من التبعية المالية والتي فك قيدها عبر التسديد

المسبق للمديونية.وقد أوصت هذه الدراسة بالاهتمام بالقطاع العام الذي يشكل مجال من خلاله يخول للدولة بإجراء تصحيحات هامة وبتوجيه النشاط الاقتصادي العام والخاص توجيها سليما متكاملا، يضمن الاستقرار.

8. دراسة (طاوش قندوسي، الأخضر خراز، 2013): جاءت هذه الدراسة كمقال بعنوان" **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي الجزائري باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك للفترة (1970–2012)** " ، نشر في مجلة دفاتر اقتصادية ، جامعة زيان عاشور، المجلد 4 ، العدد : 7، 2013، وهدف الباحثان لإيجاد العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي الجزائري على المدى الطويل باستعمال طريقة التكامل المتزامن المشترك، ومن أبرز **النتائج** المتوصل إليها هي أن الإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، وتقتضي سلامة مالية الدولة أن تلتزم مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام بضوابط الإنفاق العام بحيث هناك حدود للإنفاق العام يجب على الدولة أن لا تتخطاها. كما توجد علاقة تكامل متزامن في المدى الطويل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي وبين معدلات التبادل التجاري والنمو الاقتصادي.

9.دراسة (Sajida Wajid،Khalil Ahmad 2013):جاءت هذه الدراسة كمقال بعنوان:

"What Matters For Economic Growth In Pakistan:Fiscal Policy Or Its Composition", Asian Economic and Financial Review,Vol.3, No .2, 2013.

و قامت بتحليل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي في باكستان لمدة 31 سنة وخلال الفترة (1979–2009)، مستخدمة في ذلك نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) للتقدير التجريبي من خلال تصنيف الضرائب إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة والنفقات الحكومية إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن النفقات غير المنتجة و الضرائب غير المباشرة لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي في المدى القصير وكذلك في المدى الطويل، بينما النفقات المنتجة تؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا ومعنويا أما الضرائب المباشرة فإنها تعيق النمو الاقتصادي ولها دلالة إحصائية، أثر القوى العاملة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي هو سلبي وغير معنوي.و اختتمت الدراسة بعدة توصيات منها:يجب على الحكومة أن

لا تبدد عائداتها لتغطية نفقات غير منتجة لأن لديها تأثير محايد على النمو الاقتصادي، وأن تستخدمها في أغراض إنتاجية وتخصص أعلى نسبة من إجمالي نفقاتها لتحسين جودة قطاع التعليم.

10.دراسة (بن عناية جلول، نادية مسعودي، 2019) : جاءت هذه الدراسة كمقال بعنوان " **أثر متغيرات السياسات المالية على النمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2016 باستعمال نموذج PANEL ARDL**" ، نشر في مجلة الاقتصاد الجديد، مخبر الاقتصاد الرقمي بالجزائر،جامعة خميس مليانة، المجلد 11 ، العدد : 1، 2019، وهدف الباحثان إلى اختبار أثر متغيرات السياسات المالية على النمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستعمال مجموعة من المؤشرات وطرق مختلفة في التقدير بهدف ضبط الأثر في المدى القصير والطويل الأجل، **وتوصلت** من خلال نتائج طريقة PMG إلى أن الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي بسبب الاعتماد الكبير والمستمر لدول المنطقة على مصادر محدودة للحصول على جزء أكبر من الإيرادات، في حين كان الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير وهذا راجع إلى الضغوطات المترتبة من عملية التحولات السياسية والأوضاع الأمنية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى اتجاه عدد من دول المنطقة إلى زيادة الإنفاق العام لتعزيز الطلب المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.وعلى العموم كانت مسارات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محبطة ودون المستوى، وذلك لتأخر المنطقة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بعدد من المجموعات الدولية الأخرى، كما أن مكاسب بعض الإصلاحات كانت محدودة.

9- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أو موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لمناقشة ثلاث مواضيع مهمة في الاقتصاد، والتي تتمثل في السياسة المالية والتنمية والنمو الاقتصاديين، بالإضافة إلى أسعار النفط، حيث أن هذه المواضيع مازالت تأخذ حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث سواء كانت صادرة من طرف المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الدولية المتخصصة في المجال الاقتصادي، ومن خلال الدراسات السابقة نجد أنها تتشابه مع دراستنا هذه في تطرقها لمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وكذا نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تركيزها على أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي بشقيها الإيرادات والنفقات ولا نتناول التوازن

العام بالإضافة إلى اختلافها في إطارها الزماني، حيث بدأت من الأزمة النفطية لسنة 1986 وتضمنت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية للتأكد من جدواها.فضلا عن ذلك، تم الاعتماد في الدراسات السابقة على مقاربات كمية واقتصادية قياسية مختلفة، لدراسة آثار السياسة المالية على الناتج المحلي منها اختبار التكامل المتزامن ل Johansen نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي، إضافة إلى دوال الاستجابة الدفعية و تجزئة التباين، (PANEL ARDL)،(VAR) ، أما في دراستنا فقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **(ARDL)**

10- صعوبات الدراسة:

واجهتنا أثناء انجازنا لهذا البحث صعوبة الحصول على الإحصائيات من الهيئات الرسمية وتضاربها من مصدر إلى آخر، على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يتسم بضيق قاعدة البيانات المتاحة، وهو ما لا يسمح بتوافر المعلومات الكاملة مما يؤدي إلى خطأ التوقعات.

11- هيكل البحث:

لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى تحقق فرضياتها، قسمنا البحث إلى أربعة فصول جاءت هيكلتها كالأتي:

الفصل الأول: السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث سنتناول في المبحث الأول دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة فالدولة العصرية والعوامل المؤثرة على هذا الدور بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي ومجالاتها الجديدة في ظل العولمة، كما خصصنا المبحث الثاني لمفهوم السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي من خلال التعرض لتعريفها و آلية عملها، إضافة إلى أهدافها وفعاليتها النسبية، أما في المبحث الثالث فقد تم فيه التعرض لأدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي.

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

سنتناول في هذا الفصل أهم المقاربات النظرية حول التنمية والنمو الاقتصادي، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، سنتناول في المبحث الأول مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي وذلك بالتطرق لتعريفها و مصادر تمويلها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وقد خصصنا المبحث الثاني للنظريات التقليدية للنمو الاقتصادي المتعلقة بالنظرية الكلاسيكية و نظرية شومبيتر ونظرية النمو الكينزية بالإضافة إلى النظرية الكلاسيكية المحدثة، أما في المبحث الثالث فقد تم فيه التعرض للنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي والتي تشمل نظرية النمو المتوازن و نظرية النمو غير المتوازن، نظرية المراحل ونظريات التبعية إضافة إلى دراسة أهم نماذج النمو الذاتي أو الداخلي.

الفصل الثالث: تغيرات أسعار النفط وآلية التسعير في الأسواق الدولية

خصصنا هذا الفصل لدراسة تغيرات أسعار النفط وآلية التسعير في الأسواق الدولية، حيث تم تقسيمه لثلاثة مباحث رئيسية، سنتناول في المبحث الأول مدخل إلى الصناعة النفطية وذلك بعرض مفاهيم عامة حول النفط والاقتصاد الريعي وبعدها سنتعرف على مراحل الصناعة النفطية و خصائصها الرئيسية لنقف عند ظاهرة لعنة الموارد وتفسيرها الاقتصادي و الداء الهولندي وأثره على اقتصاديات الدول النفطية، وقد خصصنا المبحث الثاني للسوق النفطية العالمية والتحليل الاقتصادي لها وذلك بالتعرض لنشأتها و تطورها التاريخي إضافة إلى خصائصها و أنواعها و تحديد الأطراف الفاعلة فيها، أما في المبحث الثالث فقد تم فيه التعرض للسعر النفطي وذلك من خلال وضع تعريف له وذكر أنواعه والتطرق لأهم أهم العوامل المحددة له، بالإضافة إلى متابعة تطورات أسعار النفط وذكر أهم الأزمات النفطية التي عرفتها السوق النفطية العالمية خلال فترة الدراسة.

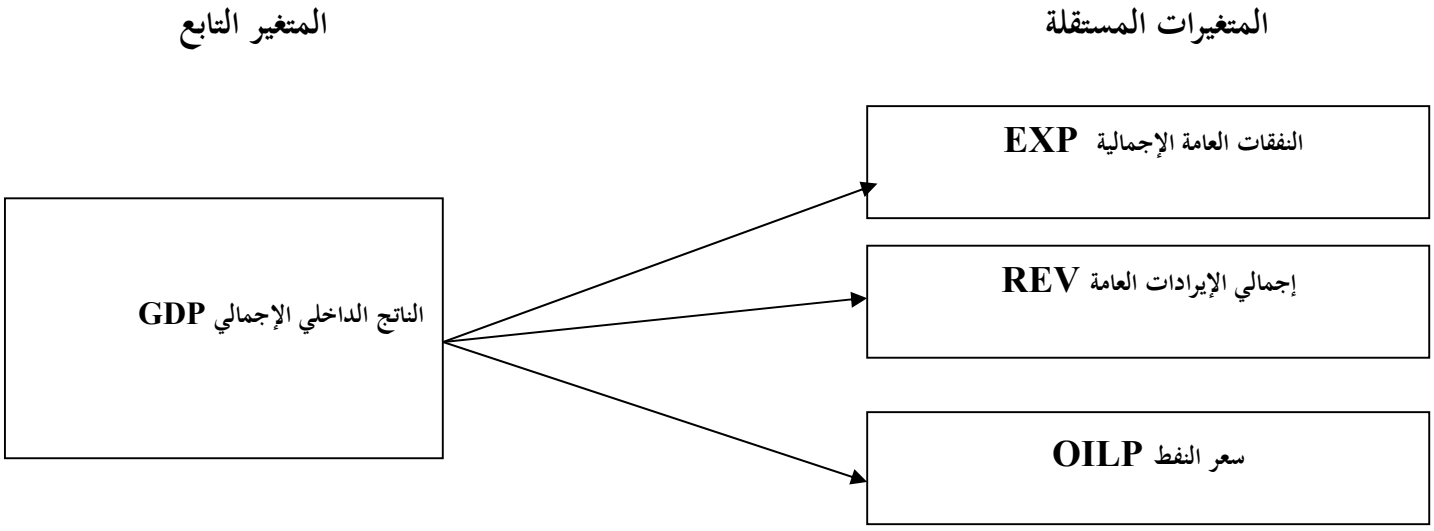
الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1986-2018)

خصص هذا الفصل لدراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث قسم بدوره إلى مبحثين رئيسيين، سنتناول في المبحث الأول أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، وذلك بتتبع مسار الإيرادات العامة و مسار النفقات العامة في ظل حركة أسعار النفط، بالإضافة إلى دراسة

التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام وانتهاج عدة برامج كبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي، وقد خصصنا المبحث الثاني لاختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (**1986–2018**).

في الأخير، ننهي الدراسة بخاتمة عامة تُحَوصل أهم النتائج، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات والانشغالات المطروحة، كما تتضمن الاستنتاجات والتصورات التي تم توصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية،و تطرح أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع دائرة البحث ضمن المجال محل الاهتمام.

12–نموذج الدراسة:



الفصل الأول:

السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي

تمهيد:

تحتوي السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات الفرعية كالسياسة النقدية، والسياسة المالية، والائتمانية وسياسة سعر الصرف، والسياسة التجارية، غير أن للسياسة المالية مكانة خاصة ضمن مجموع هذه السياسات، وذلك لكونها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

و قد ارتبط تطور مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الاقتصاد، حيث أن انتقال دورها من"الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" أدى إلى انهيار مبدأ الحياد المالي الذي يركز على ضرورة مراعاة أمبدأ توازن الميزانية، و في المقابل، ظهر مفهوم المالية التعويضية من قبل كينز وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام **1929**.

ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات فضلا عن ما لها من أثر في التنمية لاقتصادية وخاصة في الدول اللآخذة في النمو.

لهذا ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

- **المبحث الأول: الدور الاقتصادي للدولة**
- **المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي**

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للدولة

تعتبر الدولة عونا اقتصاديا ضمن باقي الأعوان الاقتصادية، تقوم منذ ظهورها بمجموعة من المهام، تعتبر تقليدية. ولازالت هذه المهام قائمة إلى اليوم مثل إقامة العدالة، ضمان الأمن، جباية الضرائب والرسوم، صك النقود، إلا أن ثمة مهام اعتبرت متغيرة من دولة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر، بفعل الكثير من المتغيرات الفكرية والوقائع الاقتصادية.

المطلب الأول: تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي

لقد ّمر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي و وتجنب تعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار.

أولا الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي:

يرى أنصار هذا الفكر الاقتصادي أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد القومي، وبذلك فهو إخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص. لكن أنصار هذا الفكر سرعان ما أدركوا أن بعض الحاجات العامة –مثل الدفاع والأمن الداخلي– التي لو تركت للأفراد والقطاع الخاص فلن يقوموا بإشباعها رغم أهميتها للفرد والمجتمع. ومن هنا تبدو أهمية حصر وتحديد أوجه الإنفاق العام حتى لا يؤدي التوسع فيه إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية وتدهور الإنتاج القومي، وبهذا اقتصر الفكر الكلاسيكي أوجه الإنفاق العام على –ما سمي فيما بعد بالأرامل الأربعة– الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة[1].

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص22، 23.

إن هذا التحديد لأوجه الإنفاق العام لا يضمن في حد ذاته عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد والقطاع الخاص، وبالتالي تّم إضافة قاعدة أخرى تنص على أن يكون تدخل الدولة يكون حيادياً، بمعنى أن تكون كافة التصرفات والقرارات الاقتصادية التي يتخذها الأفراد والقطاع الخاص قبل وبعد تدخل الدولة واحدة لا تغيير فيها. فإن تأثرت هذه القرارات الاقتصادية نتيجة لإنفاق الدولة في وجه من الوجوه المحددة أو نتيجة لفرض ضريبة أو تحصيل أي نوع من أنواع الإيرادات العامة، كان هذا النوع من التدخل الحكومي غير حيادي، وبذلك كانت هذه السياسة المالية للدولة خاطئة من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي. وحتى يضمن الكلاسيكيون تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة ركزوا على ضرورة مراعاة قاعدة أخرى وهي مبدأ توازن الميزانية، الذي يعني تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات سنوياً. وبذلك فإن أسس تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حسب هذا الفكر تنحصر في:تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر، ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة، الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.[1]

ثانيا الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي:

شهد القرن العشرين، وتحت تأثيرات الأزمات الاقتصادية وانتشار البطالة، تطور دور الدولة والانتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وبذلك اتسع نطاق نشاط الدولة، وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي وذلك بسبب فشل النظام المالي التقليدي القيام بهذه الأعمال.وأدى هذا إلى تطور المبادئ المالية و السياسية، فتطورت نظرية النفقات والإيرادات والموازنة العامة تطورا يتفق مع هذا الدور الحديث.[2]

فلم يصبح الغرض الأساسي من النفقات هو الوظائف التقليدية للدولة، بل أصبح يشمل، بالإضافة الى ذلك، التأثير في حجم الدخل القومي، كيفية توزيع الدخل بين طبقات المجتمع، ولم تصبح نظرية الإيرادات العامة مقصورة على تغطية النفقات العامة، بل أصبحت تهدف لتحقيق قدر من التقارب بين الدخول و الثروات، والى محاربة التضخم، وتكوين احتياطي للموازنة. وهذا يبرر للدولة اللجوء إلى الاقتراض أو الاصدار النقدي الجديد بغرض تمويل النفقات العامة، أو بهدف تخفيف عبئ الديون العامة.

[1] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص24-26.

[2] زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2007، ص31.

هذا التدخل انعكس على النفقات والمالية العامة من خلال ثلاثة اتجاهات بشكل عام:

1-تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، بالإضافة لوظائفها التقليدية حيث أصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي.وبالتالي أصبح من أهم أهداف الدولة المتدخلة محاربة البطالة وضمان استخدام الموارد عموما،دعم الإنتاج القومي،إعادة التعمير،تحقيق التنمية الاجتماعية، إعادة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة للمجتمع.

2-ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي.

3-اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز.[1]

ثالثا الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي:

أعقب الحرب العالمية الثانية انتشارا للأفكار الاشتراكية على نطاق واسع، ولهم يعد دور الدولة قاصراً على التدخل المحدود لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي المختل بفعل المنافسة، وإنما اعترف للدولة بدورها في الإنتاج والتوزيع وفق برامج وخطط تضعها لصالح المجتمع، ومن ثم أصبحت الدولة المنتجة تنافس القطاع الخاص في وظيفته الإنتاجية والتوزيعية.

إن دور الدولة في ظل الاقتصاد الاشتراكي، اتجه نحو التدخل المباشر في الحياة الاقتصادية لإحداث تغيرات مستمرة في اقتصادها القومي بما يضمن رفع المستوى المعاشي والثقافي لأفراد المجتمع وإشباع حاجاتهم العامة عن طريق التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي وتخطيط المظهر المالي لكافة الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.[2] مما جعل للمالية العامة دورا كبيرا، حيث وظفت توظيفا يقوم على توفير الموارد المالية للدولة وفقا لخطة قومية لتوزيع الناتج الاجتماعي والدخل النقدي لمواجهة متطلبات الإنتاج والاستثمار القومي وغير ذلك من الحاجات الجماعية، واختفت بذلك المالية العامة المحايدة.

لم تعد الدولة مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو الحال في الدولة المتدخلة ، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية.وأصبحت الميزانية

[1] زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص ص 31، 32.

[2] وفاء المهداوي، **الآثار الاجتماعية للضرائب المباشرة في العراق دراسة تحليلية**، مجلة العراق للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2012، ص48.

العامة جزءا من الخطة القومية، ومن ثم أصبحت الكميات المالية التي بحوزة الدولة تتطابق إلى حد كبير مع الناتج القومي والإنفاق القومي، وتشكل أدوات أساسية في الخطة المالية، والتي تمثل مع الخطة العينية الجانبين المتكاملين للخطة القومية، وبذلك أصبحت المالية العامة مالية تخطيطية.

كما فقدت فكرة أسبقية النفقات العامة أهميتها، وأصبح كل من الإنفاق العام والإيراد العام يتحدد في ضوء الطاقة التمويلية للاقتصاد الوطني، وفي ضوء الأهداف المخططة والمراد تحقيقها، فلا أسبقية إذن للنفقات على الإيرادات، و العكس، وإنما الأسبقية للأهداف والإمكانيات القومية، مما ترتب عليه قبول فكرتي العجز والفائض في الموازنة.بل أخذت بعض الدول بقاعدة أولوية الإيرادات.[1]

رابعا الدولة العصرية ودورها في النشاط الاقتصادي:

استحدثت المالية المعاصرة من طرف الأنظمة البرلمانية التي ظهرت في مختلف الدول وعلى وجه الخصوص الأوربية منها عقب انهيار الحكم الملكي.

فللحد من السلطة الملكية، عمدت البرلمانات المنتخبة إلى استعمال التقنيات المالية، بالترخيص المبدئي لإيرادات ونفقات الخدمات العمومية، بهذه الطريقة تكون هذه المجالس قد حددت مجال التدخل الممكن والمسموح للحكومة.

1-المالية العامة في البلدان المتقدمة : في هذه البلدان تتدخل الدولة لتصحيح آليات اقتصاد السوق الحرة منذ البداية حتى تتفادى الآثار السلبية المترتبة عن الاختلالات المالية المحتمل حدوثها.

❖ **التدخل المقاصي**: في هذه الحالة تستعمل المالية العامة لممارسة أثر مقاصي وهذا حسب المراحل التالية:

-في فترة انكماش اقتصادي مصحوب بزيادة البطالة، تقوم الدولة بزيادة النفقات وتقلص من حجم الضرائب حتى تسمح ببعث النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات التالية: رصد ميزانية موجهة للإنعاش الاقتصادي، تحديد وسائل لدعم القدرة الشرائية، الشروع في سياسة البناء والأشغال العمومية.

[1] رمضان صديق، **الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص25.

-في فترة التضخم بشكل مرتفع، تقوم الدولة بتقليص نفقاتها والزيادة في الضرائب مستعملة الأدوات التالية: ميزانية متشددة، سياسة تقشف والتقليص من العجز الميزاني.

غير أن النقاش اليوم والقائم بين مختلف منظّري ومنفذي السياسات الاقتصادية لا يبحث في مبدأ التدخل، وفي هذا الإطار ظهرت معارضة بين طرحين اثنين[1]:

-طرح نقدوي والذي يعتبر أن الأثر المقاصي يجب أن يمارس عن طريق النقود وذلك باقتراح سياسة نقدية تقييدية لمحاربة التضخم أو بالعكس توسعية في حالة انكماش اقتصادي.

-طرح مالي والذي يتبنى مبدأ اللجوء إلى الوسائل المالية نظرا لفعاليتها الكبيرة أي الضرائب و/او النفقات العامة.

❖ **التدخل المصحح**: يوجد نمط آخر للتدخل وهو التدخل المصحح، وله هدفان هما:

في المجال الاقتصادي، يتمثل الهدف المرسوم هنا ليس إعادة التوازن الاقتصادي الإجمالي، لكن العمل على تقليص الفوارق والنتائج السلبية للاقتصاد الليبرالي. من ناحية الإيرادات، تكون الجباية في صورة تعمل من خلالها على عدم اثقال كاهل القطاعات التي تعرف صعوبات(الفلاحة، الصيد، صغار التجار والصناعات التقليدية). أما من ناحية النفقات يتم تطبيق سياسة إعانات ومنح للقروض بمعدلات فائدة مشجعة لمثل هذه القطاعات.

في المجال الاجتماعي، يتم استعمال النفقات العمومية سواء لتقديم بشكل مباشر إعانة مالية للأشخاص الأكثر حرمانا أو بتنمية وتطوير التجهيزات والخدمات العمومية الموجهة للفئات المحرومة خاصة، كما أن استعمال الإيرادات العامة جد متداول ويمكن التقليص من الضريبة أو الغاءها فيما يخص بعض الفئات.

2- المالية العامة في دول العالم الثالث: تتميز هيكلة المالية العامة في معظم هذه الدول بنفقات جد مهمة وإيرادات غير كافية.

❖ **نفقات ناتجة عن الحصول على الاستقلال السياسي**:تم ترجمة الاستقلال السياسي على النطاق المالي بالتكفل بشكل مباشر وسريع بالإدارة التي تم تأسيسها من طرف المستعمر السابق وإنشاء عدّة

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط06، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص23.

مصالح جديدة لتلبية الاحتياجات المتعدّدة للمواطن و الدولة، لكن كثرة عددها وثقلها جعل الدول النامية ترث عادات بيروقراطية لا تتأقلم مع واقع التنمية الاقتصادية في البلاد.

أدى استرجاع السيادة الوطنية إلى تشكيل العديد من المصالح الإضافية: رئاسة، وزارات، مجالس برلمانية، إدارات محلية، مصالح الأمن، الجيش والسفارات على وجه الخصوص إلى تعاظم حجم النفقات العمومية أمام نقص مستوى الإيرادات.

- **نفقات مردّها النمو الديمغرافي**: إن انتشار التقنيات الطبية بشكل سريع بالمقارنة مع التقنيات الفلاحية والصناعية في بيئة غير مهيئة في البداية للتقدم الاقتصادي مما أحدث ابتداء منذ سنوات الخمسينيات انفجارا ديمغرافيا ونتيجة لكل هذا، فإن معظم البلدان السائرة في طريق النمو تتكون تركيبتها البشرية من نسبة كبيرة من الشباب مقارنة مع الفئة السكانية المنتجة ممّا جعل نفقات التربية، الصحة وبعض الاستثمارات غير المنتجة ترتفع بشكل كبير.
- **نفقات ناتجة عن التخلّف**: إن نفقات الاستثمار جدّ ضرورية لدى بلدان العالم الثالث مادام أنها تسمح بإسناد النمو الاقتصادي والزيادة في الثروة الوطنية حيث أنّها تمثّل قاعدة كل بناء اقتصادي.[1]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على دور الدولة

يتباين تأثير هذه العوامل من حيث إسهامها في زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو تقليص هذا الدور.

أولا العوامل الداعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن أسباب فشل آلية السوق (اليد الخفية) في تحقيق الكفاءة الاقتصادية هي نفسها الأسباب التي تدعو الدولة إلى التدخل في الاقتصاد.وهذه الأسباب هي:

1-السلع العامة:

و هي سلع و خدمات غير قابلة للاستبعاد وغير منافسة[1]. تشبع حاجات عامة تهم المجتمع قاطبة، مثل خدمات الدفاع عن الوطن والأمن الداخلي، والعدالة، والطرق العامة، و الصحة، والتعليم.وتختلف السلع

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص24-27.

العامة بالنسبة للفرد المستهلك عن السلع الخاصة.فالمستهلك لا يملك المقدرة في التحكم بكميات وأنواع وأسعار السلع العامة، حيث تحدد هذه الأمور من قبل الحكومة على أساس تفضيلات المجتمع، بالإضافة إلى عدم تأكد المستهلك من المنافع المتوقعة من استهلاك السلع العامة، زيادة على ذلك فإن الدوافع وراء إنتاج السلع العامة هو المصلحة العامة للمجتمع، في حين أن دافع إنتاج السلع الخاصة هو تحقيق الربح للمنتج.ويمكن التمييز بين نوعين من السلع العامة هما: السلع العامة البحتة و السلع شبه العامة وتتميز السلع العامة البحتة بخصائص متعددة أهمها:

-**الاستهلاك غير التنافسي**: يكون استهلاك السلعة غير تنافسي عندما تكون التكلفة الحدية الناتجة من إضافة شخص واحد إلى هذا الاستهلاك تساوي الصفر.وتنشأ هذه الخاصية من عدم امكانية تقسيم السلع، حيث تكون متاحة لجميع أفراد المجتمع بالتساوي.و استهلاكها من قبل أحد أفراد المجتمع لا يقلل من الكمية المتاحة من تلك السلعة للأفراد الآخرين في المجتمع.وهذا يجعل الأفراد لا يسعون لامتلاك هذه السلعة حتى يحققوا مزايا خاصة لهم.و بالتالي تكون مزايا ومنافع هذه السلعة متاحة للجميع باستمرار ودون توقف ودون أن يتنافس أحد على استهلاكها.[2]

-عدم امكانية الاستبعاد: المقصود بهذه الخاصية هو أنه لا توجد طريقة فعالة لاستبعاد الفرد من الاستفادة بمنفعة السلعة العامة أو الحصول عليها سواء كان لديه القدرة على سداد ثمنها أو ليس لديه هذه القدرة.و مثال ذلك خدمات الأمن والدفاع الوطني والعدالة والإنارة العمومية[3].

وتطبيق مبدأ عدم القدرة على الاستبعاد لصالح غير القادرين على الدفع للحصول على السلعة، يجعل إنتاج مثل هذه السلعة أمرا صعبا أو مستحيلا بواسطة القطاع الخاص.طالما لم يطبق عليها مبدأ الاستبعاد.ومن ثم يصبح مبدأ عدم القدرة على الاستبعاد أحد المبررات الهامة لقيام الحكومة بمهمة إنتاج بعض السلع[4].

---

[1] NILS GOTTFRIES, **Macroeconomics**, UPPSALA UNIVERSITY, SWEDEN, pal grave macmillan, New York, the United States, 2013, p:289.

[2] زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص34، 35.

[3] Campbell R. McConnell, Stanley L. Brue, Sean M. Flynn, **Macroeconomics PRINCIPLES, PROBLEMS, AND POLICIES**, McGraw-Hill Education, TWENTY-FIRST EDITION, New York, the United States of America, 2018,p83.

[4] خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية،دط، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص41.

-العائد الاجتماعي أكبر من العائد الخاص: تعتبر السلع العامة من السلع الضرورية لقيام المجتمع.فالمنافع المترتبة على وجود مثل هذه السلع تعم وتنتشر على جميع أفراد المجتمع كمجموعة تكون أكبر من مجموع المنافع الخاصة التي يحصل عليها أفراد المجتمع المنتفعين مباشرة من هذه الخدمة.

أما السلع شبه العامة فهي تتميز ببعض الخصائص السابقة مثل خدمات التعليم والصحة والطرق العامة.

إن فشل السوق في تقديم السلع العامة يرجع لكون المنتج ليس لديه أي مصلحة من إنتاج هذه السلع.وبالمقابل عدم تمكن المنتج من الحصول على الثمن ينبع من مسألة المنتفع الايجابي الذي يمكن تعريفه بأنه ذلك الفرد المستهلك الذي لا يفصح عن تفضيلاته نحو السلع العامة، ويتمكن من الانتفاع بها دون أن يدفع مقابل ذلك.وعلى هذا فإن نظام السوق لا يستطيع أن يعكس تفضيلات أفراد المجتمع نحو السلع العامة.وإذا ما ترك تقديم السلع العامة للقطاع الخاص فإن حجم العرض منها سوف يساوي الصفر.وبالتالي على الدولة أن تقدمها بدون النظر لمقابل أو ثمن كما هو الحال بالقطاع الخاص الذي يهدف الى تحقيق الربح.وهذه الأسباب المنطقية تدعو الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

2-الآثار الخارجية لقرارات الوحدات الاقتصادية:

والمقصود بها الحالات التي يكون فيها لنشاط الفرد أو المنشأة أثناء التعاملات في الإنتاج أو في الاستهلاك تأثيرا ايجابيا أو سلبيا على أطراف أخرى ليست طرفا في هذا التعامل، دون أن يتمكن الطرف النافع من تحصيل المقابل في حالة ما إذا كان له تأثير ايجابي، كما لا يتحصل الطرف المتضرر على تعويض في حالة تعرضه لضرر، ومن الناحية الواقعية فقد بينت الحقائق بأن السوق لم يفلح في التعامل مع هذه التأثيرات سواء كانت تأثيرات سلبية أو كانت تأثيرات ايجابية.[2]

-الآثار الخارجية الإيجابية: تنشأ الآثار الخارجية الايجابية من نشاط اقتصادي ما عندما تستحوذ أطراف ثانوية على مكاسب وهي غير مشاركة عن قصد وبإرادتها ولا تتحمل أية تكاليف في هذا النشاط.وفي هذه الحالة فإن القائمين بالنشاط الاقتصادي المعني سوف يقدرون النفع الاجتماعي الكلي بأقل من مستواه

[1] زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص36.

[2] معيزي قويدر، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد:08، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ماي 2013، ص 148.

الفعلي.وعندها قد لا يمارس النشاط بمستوى أو حجم بحيث يمكن أن يولد منافع اجتماعية أكبر مما هي عليه. وذلك بسبب عدم قدرة المنتج على الاستحواذ على كل المكاسب الناجمة عن ممارسته للنشاط الاقتصادي أو بمعنى آخر أن الآثار الخارجية الايجابية تنشأ عندما تكون حقوق الملكية غير محددة والتي ينجم عنها عدم إمكانية حصر المكاسب على الأطراف المتعاملة الأصلية دون الأطراف الثانوية أو تكون عملية الحصر ذات تكلفة عالية جدا.

إن وجود الآثار الخارجية الايجابية يؤدي إلى عدم الكفاءة ويتمثل ذلك في تخصيص السوق لقدر أقل من الموارد لإنتاج السلع ذات الآثار الخارجية الايجابية وهذا يستدعي تدخل الحكومة في الاقتصاد لتلافي هذا القصور في آداء السوق.

-الآثار الخارجية السلبية: ينشأ عن بعض الأنشطة الاقتصادية آثار سلبية أو تكاليف تتحملها أطراف ثانوية رغما عنهم ومن غير مقابل.أي أن تكاليف الإنتاج الاجتماعية تكون أكبر من التكاليف الخاصة التي تتحملها المنشأة.وفي هذه الحالة فإن القائمين بالنشاط الاقتصادي سوف يقدرون تكاليف الإنتاج بأقل مما هي اجتماعيا.لذلك سوف يخصصون موارد أكثر مما هو مطلوب اجتماعيا.مثال ذلك لو أن منشأة ينشأ عن انتاجها تلوث للبيئة المجاورة فإن هذا يمثل آثارا خارجية سلبية يتحملها السكان المجاورون لها.ومعلوم أن هذه المنشأة لا تأخذ في الحسبان سوى ما تتحمله من تكاليف خاصة ولا تأخذ التكاليف الخارجية بنظر الاعتبار.[1]

3-غياب المنافسة التامة:

من المعلوم أن المنافسة التامة تنفي قدرة أي مستهلك أو منتج في التأثير على الأسعار، فإذا ما حدث وتمكن منتج فرد أو مجموعة قليلة من المنتجين من التأثير في سعر السلعة، فإن ذلك سيؤدي إلى خفض إنتاج المجتمع من حدود إمكانياته القصوى داخل حدود إمكانياته، وهو يحدث عندما يرفع المحتكر سعر سلعته فوق سعر التكلفة لكي يحقق أرباحا إضافية (غير عادية)، وهو ما يؤدي إلى خفض الطلب الاستهلاكي وبالتالي خفض الإنتاج، مما يتطلب تدخل الدولة لتنظيم الأسعار ولتحديد أرباح الاحتكارات، ومنع اقتسام الأسواق بين المحتكرين وما إلى ذلك.وهو ما يفسر تدخل البنك الفدرالي الأمريكي خلال أزمة البورصة سنة 1987 للحيلولة دون حدوث انهيار مالي، وكذلك قيام البنك المركزي الياباني سنة 1997 بدعم المنشآت المالية المنهارة

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، ط1، العراق، 2011، ص41-43.

لتمكينها من تسديد التزاماتها المحلية والأجنبية، وأخيرا ما حدث من تدخلات أمريكية وأوربية وآسيوية لمعالجة أزمة الرهن العقاري وتداعياتها.[1]

4- نقص المعلومات: من شروط تحقق الكفاءة في عمل السوق هو توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن مواصفات السلع المعروضة وخصائصها بحيث يتمكن المستهلكون من اتخاذ قرارات لا يندمون عليها بعد حين.[2]ومن الناحية العملية والواقعية للأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على نظام السوق، فإن ظروف الإنتاج في معظم الدول الرأسمالية تخضع لعدد قليل من المؤسسات، حيث تحاول كل مؤسسة أن تحصل على أكبر جزء من طلب السوق على السلع.ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن المؤسسات تستخدم شتى أساليب الدعاية و الإعلان و المؤثرات النفسية التي تجعل المستهلكين يبنون قراراتهم على معلومات غير تامة أو خاطئة، مما يجعل تلك القرارات غير مثالية وهذا يقلل من رفاهية المجتمع. كما أن جمود عناصر الإنتاج يؤدي إلي سوء استغلال تلك العناصر، حيث يكون العائد عليها أقل مما تستوجبه ظروف السوق، أو قد يمتنع جزء من القوى العاملة للدخول في السوق نتيجة عدم المعرفة بأحوال السوق. وهذا كله نتيجة سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.ويستوجب هذا تدخل الدولة من أجل إزالة مثل هذه العوائق[3]، وهناك عدة طرق للتدخل الحكومي في هذا المجال منها:

-إعداد النشرات الإحصائية التي ترصد النشاطات الاقتصادية المختلفة و أحوال السوق في الداخل و الخارج.

-إنشاء الغرف التجارية التي تزود المنتجين بمعلومات عن السوق، و أنواع وكميات السلع الموجودة و المطلوبة فيه.

- إمكانية إنشاء دوائر لدراسة أحوال المستهلك، و حمايته من الدعايات التي قد تكون مضللة أحيانا، وتزويده بالمعلومات الكافية.[4]

[1] عصمت بكر أحمد، **تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد:14، المجلد:05، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2009، ص105.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص47.

[3] زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص41.

[4] بسام بوبكر ،سارة الجودي، **المالية العامة**، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة ، السعودية، 1438، ص14 .

ثانيا تفسيرات توسع حجم الدولة:

توجد عدة تفسيرات لتوسع حجم الدولة نذكر منها:

1-تفسير فاقنر لتوسع حجم الدولة:

وفقا لفاقنر هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

-عمل التصنيع والتحديث:الذي يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة.وعندما يتزايد تعقيد المجتمع فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم. ويؤدي تقسيم العمل المصاحب لظاهرة التصنيع، وزيادة درجة التحضر إلى زيادة الإنفاق العام على المجالات التي تضمن فرض العقود، الاتفاقيات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون الذي يضمن الأداء الأكفأ للاقتصاد.

-عمل نمو الدخل الحقيقي:حيث يؤدي إلى التوسع في الإنفاق على الرفاه والتعليم وغيرها.

-عمل التطور الاقتصادي والتكنولوجي:حيث يعملان على سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات الضرورية في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

يمكن صياغة قانون wagner على النحو التالي:

$$G/Y=F(Y/N).....(01-01)$$

G: حجم النفقات العامة

Y: الدخل الوطني

N:عدد السكان

مع $Dg/dy>0$ أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكثر من الواحد.

وفي الواقع فإن فاقنر حاول وصف اتجاه عام ظهر أمامه وربما كان في ألمانيا أقل مما هو في دول أخرى آنذاك.

2-تفسيرات أخرى لتوسع حجم الدولة:

حاول المفكران peacock و wiseman تفسير ظاهرة زيادة الإنفاق العام ومنه حجم تدخل الدولة بأثر الانتقال وذلك لتأثرهما بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين حيث قادتا الى زيادة النفقات العامة.ومفاد نظريتهما هي أن النفقات العامة تزداد بشكل فجائي ثم سرعان ما تعود لطبيعتها.هذه الارتفاعات عادة ما تكون في أوقات الأزمة حيث تكون قدرة الدولة كبيرة على زيادة التحصيل الضريبي.

وهو الأمر الذي لا يكون متاحا في الأوقات العادية.[1]

وحاول Tullourو Stigue أيضا تفسير الظاهرة انطلاقا من أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف.ونقطة الانطلاق في ذلك هي أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من قبل بعض الأعوان دون آخرين، وطالما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع، فإن جماعات للضغط سوف تتكون، تنتظم، حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.

المطلب الثالث:الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة ومجالاتها الجديدة في ظل العولمة

تسعى الدولة من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، غير أن العولمة أفرزت وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية أدى إلى تحول في وظائف الدولة والاستغناء عن بعضها.

أولا الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتدخل الدولة:

تتدخل الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في:

1-توجيه الموارد الاقتصادية نحو أفضل الاستخدامات:

تستخدم الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المجتمع من أجل إشباع الحاجات الخاصة والعامة على حد سواء.فهناك جزء من الموارد يستخدم من قبل القطاع الخاص لتلبية حاجات خاصة، والجزء الآخر يستخدم من قبل

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص ص 16، 17.

الحكومة لتلبية الحاجات العامة، فتقوم الحكومة بإشباعها عن طريق تقديم السلع العامة ومن المعلوم أن الموارد الاقتصادية المتاحة لأي مجتمع لا تكفي لإشباع الحاجات الخاصة والعامة كافة في المجتمع.وهنا يكمن دور الدولة في كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع بين الاستخدامين الرئيسيين السلع الخاصة والسلع العامة بحيث تحقق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة من وجهة نظر مصلحة المجتمع.فالدولة تسعى لتوفير كافة المستلزمات لتشجيع الإنتاج وتوظيف عناصره البشرية والمادية، وهذا يستدعي توفير المناخ الأمني والإطار القانوني والتشريعي والضرائبي لتشجيع القطاع الخاص ومده بحوافز جديدة ليلعب دوره البناء في تطوير المجتمع. ويستدعي من الدولة هنا توفير ما يسمى برأس المال الاجتماعي التحتي مثل الطرق، الجسور، الموانئ، الطاقة ...الخ.و يستدعي من الدولة أيضا توفير المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك، ومؤسسات التمويل والتسويق ونشر التعاونيات الإنتاجية و الاستهلاكية، ومراقبة القطاع الخاص حتى لا ينجذب لإنتاج السلع الكمالية فقط.[1]

2- العدالة في توزيع الدخل والثروة بين أبناء المجتمع:

يعد تحقيق هدف العدالة من أهم الأهداف الاقتصادية التي ينشدها معظم الاقتصاديين إلى جانب الكفاءة والنمو والاستقرار الاقتصادي. وعلى الرغم من نسبية مفهوم المجتمعات للعدالة، فهي من الشروط الأساسية للتقليل من الفقر.[2]

ويرتبط هذا بمستوى الرفاهية الاقتصادية ومستوى استهلاك السلع والخدمات في المجتمع.ومستوى الاستهلاك هذا لا يرتبط بحجم الدخل فقط، وإنما كيفية توزيع الدخل السائد بين أفراد المجتمع.لذا فإن معرفة الدخل الذي يعطي إشباع واقتناع للمجتمع أمرا هاما.وإذا كان التوزيع القائم للدخل والثروة غير مقبول من قبل أفراد المجتمع فلا بد من تدخل الدولة من أجل تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع من خلال تكافئ الفرص للجميع.

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط02، عمان، الأردن، 2010، ص ص38، 39.

[2] صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 580 .

و هذا يعني منع التقلبات في مستويات الإنتاج و الأسعار، وكذلك ضمان معدلات تنمية عالية، وكل ذلك بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجز نظام السوق عن تحقيقه.وعلى هذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتضمن تحقيق مستوى عال من العمالة، وكذلك استقرار مستويات أسعار السلع والخدمات، بالإضافة إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد على أن لا تقل نسبة الاستقلال عن 90%، وكذلك تحقيق الثبات النسبي في مستوى الأسعار والخدمات وتلافي التضخم الجامح، لأن هذا يؤثر على القدرة الشرائية وعلى مستوى الرفاهية لأبناء المجتمع..والاستقرار كذلك أن تسعى الدولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بتشجيع الصادرات وخفض الواردات.

4- توجيه النفقات العامة لتحقيق المنافع العامة والابتعاد عن الانفاق الترفي

فلا تنفق الأموال لتحقيق منافع شخصية بل توجه للصالح العام وهذا يتطلب أن تقوم الدولة باختيار أفضل أوجه الإنفاق للصالح العام.

5-التنسيق بين الأهداف السابقة:

إن الأهداف السابقة الذكر قد تتعارض بعضها مع البعض الآخر أحيانا، وبالتالي وجود تداخل وتأثير متبادل بين تلك الأهداف، وهذا يؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق جميع الأهداف في الوقت نفسه مالم يكن هناك تنسيق بين تلك الأهداف.والتنسيق أمر ضروري ومهم للدولة، وهذا يتطلب من واضع السياسات الحكومية استخدام أدوات كافية بحيث تكون أكثر من الأهداف المرجو تحقيقها ومن ثم توفر المرونة الكافية في استخدام تلك الأدوات.[1]

ثانيا المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة:

تعدد وظائف الدولة في ظل العولمة نذكر منها:

1-محاربة الفقر والتخفيف من حدته:

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40

تشكل ظاهرة الفقر واحدة من أكبر التحديات التنموية التي تعاني منها مختلف دول العالم بغض النظر عن مستوى تطورها أو تخلفها الاقتصادي و الاجتماعي، فهي ظاهرة موجودة بين شرائح المجتمع السكاني في مختلف دول العالم لكن بوجود تفاوت في حجم هذه الظاهرة بين دولة وأخرى[1]، ونظرا لمخاطر الفقر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وجب تدخل الدولة لمكافحته، بضمان حد أدنى من المعيشة للأفراد، إنشاء شبكات الحماية الاجتماعية، تشجيع الاستثمارات وزيادة المعدلات الإنتاجية لرفع معدل النمو الاقتصادي، توجيه الاستثمارات نحو المناطق التي يقطنها الفقراء، العمل على إعداد برامج المساعدة على التشغيل مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل لصالح الفقراء، ضمان الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم لضمان وصول المساعدات لمن يستحقها.[2]

يتطلب إحراز تقدم مطرد في مكافحة الفقر دولة فّعالة تهدف إلى تحقيق التنمية و إلى إعادة توزيع الثروة. فالبلدان التي نجحت في خفض معدلات الفقر في فترة زمنية قصيرة نسبيا كانت لديها نظم سياسية هادفة تتوخى النمو وتعزيز الرفاه، وعمدت هذه البلدان أيضا إلى بناء و صيانة أجهزة بيروقراطية ذات كفاءة.

يتطلب بناء قدرات الدولة التركيز على ثلاثة أبعاد أساسية، هي:بناء التحالفات السياسية اللازمة لوضع السياسة العامة وتنفيذها؛ تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية؛ تخصيص الموارد للقطاعات الإنتاجية وللقطاعات الكفيلة بتعزيز الرعاية الاجتماعية، و إنفاذ الأنظمة التي ترعى استخدامها.[3]

2- حماية المستهلك:

من الممارسات التي تستخدمها المؤسسات لإكراهه على استهلاك بعض المنتجات، أو طرح المنتجات غير المطابقة للمواصفات.ذلك أن التحرير المتزايد للأسواق وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات يدفع ببعضها إلى البحث عن مختلف الأساليب الموصلة إلى المستهلكين بغض النظر عن مدى مشروعيتها من عدمه.وهذا ما يحتم على الحكومات حماية المستهلكين ليتمكنوا من الحصول على خدمات وسلع ذات جودة ووفق قدرتهم

[1] إبراهيم عليوات، **التجربة الأردنية في مكافحة الفقر**، ص01، تاريخ الإطلاع:2017/04/20، متاح على الموقع: www.kantakji.com/media/3910/1240.doc

[2] معيزي قويدر: مرجع سبق ذكره، ص 155.

[3] معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، **مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة**، 2010، ص06، تاريخ الإطلاع :2017/04/20، متاح على الموقع :http://www.unrisd.org

الشرائية.وهذا لا يتأتى إلا بوضع معايير للسلامة الصحية والأمنية، وضبط قواعد الصنع، مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من أدوات الرقابة، مع مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

3-الاهتمام بتوفير الأموال الازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي:

لما يمكن أن يسفر عنه من نتائج قابلة للتطبيق، خاصة وأن هذا النوع من البحث لا يغري الخواص لعدم مردوديته.والعمل على إقامة المؤسسات الكفيلة بإنجاز و/أو دعم البحوث التطبيقية باعتبارها وسيلة من وسائل البحث عن رفع تنافسية المنتجات والمؤسسات.وضمن هذا الإطار يدخل وضع الآليات الممكنة من تثبيت الكفاءات الوطنية، قبل التفكير في استيعاب المغتربين منهم، والعمل بالموازاة على وضع آليات للاستفادة من الكفاءات المهاجرة في مواقعها باستغلال وسائل الاتصال الحديثة، ذلك أن بقاءها حيثما هي قد يكون أنفع، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، من عودتها نظرا لتواضع وتدهور هياكل البحث لديها.[1]

4-محاربة الفساد الاقتصادي:

تختلف تعريفات الفساد الاقتصادي الرائجة عالميًّا في بعض صياغاتها وزوايا نظرها إلى هذه الظاهرة، لكنها تكاد تجمع على مضمون الهدف من التعريف، وهو تحقيق مكسب شخصي من طرائق غير مشروعة، على حساب المال العامّ والمصلحة العامَّة. ويعرِّف تقرير التنمية العالمي الفساد الاقتصادي و الإداري بأنه "استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية".[2]

ومما ساعد في انتشار الفساد: شيوع ظاهرة الاقتصاد الخفي الذي ساهم في انتشاره، عدم إنصاف الأنظمة الضريبية، تعقد القوانين وحجم التعقيدات البيروقراطية، ويعمل الفساد على انتشار جريمة غسيل الأموال الناجمة عن المخدرات، تجارة الأسلحة، الغش التجاري وغيرها، والفساد أيا كان شكله وسببه فهو يعمل على تقليل الربح وخفض حوافز الاستثمار ويقلل من فرص الفقراء على الكسب لعدم قدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد، كما يعاني المجتمع من ارتفاع الأسعار، ومثل هذه المظاهر ما فتئت تتفاقم في كل الدول خاصة النامية منها، ولذلك وجب على الدولة مكافحة الظاهرة بكافة صورها، من خلال تقوية آليات الرصد و العقاب،

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] رشيد يلوح، **الفساد المالي والاقتصادي في إيران**، قضايا وتحديات، سلسلة: تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدّوحة، قطر، سبتمبر 2013، ص 05.

وإصلاح الاختلالات المالية، استقلال القضاء، إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية، زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم وغيرها.[1]

5-حماية البيئة:

إن النهج التنموي في الدول النامية والذي كان متبعا قبل التسعينات قد أدى إلى تدهور البيئة واختلال النظام البيئي الذي يعيش فيه أفراد المجتمع، فمن جهة ساعدت التنمية الاقتصادية على تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي من خلال التطور الاقتصادي والصحي والتعليمي والثقافي والتكنولوجي إلا أنه أدى إلى ظهور مشاكل بيئية تتلخص أساسا في استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة و أيضا تلوث المحيط البيئي من الهواء والماء والتربة[2].

تعد الحماية البيئية مطلبا أساسيا للسياسة التنموية في أي بلد إذ لا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دون وجود حماية حقيقية للوسط البيئي الذي يعيش فيه الإنسان نظرا للعلاقة التداخلية بين البيئة و الاقتصاد، حيث يقتضي الدخول في التنمية الاقتصادية تكييف متطلباتها بما فيها الإنسان و الموارد الطبيعية والمؤسسات وغيرها مع المحافظة على الاستغلال العقلاني لمختلف الموارد الطبيعية.

وفي الجزائر وفي ظل الانفتاح نحو اقتصاد السوق و تزايد اهتمام السلطات بمسائل البيئة جاء المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الذي تم تبنيه عام 2001 و يتمثل هدفه الرئيسي في اقتراح إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في الأمدين المتوسط و الطويل[3].

---

[1] معيزي قويدر: مرجع سبق ذكره، ص 154.

[2] محمد مداحي، غربي هشام، **في ظل التحديات البيئية: الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التنموية**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، فيفري 2012، ص 08.

[3] سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، **آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول : علاقة البيئة بالتنمية : الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 28،29 أفريل 2015، ص15، 17

المبحث الثاني: مفهوم السياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي

ارتبط تطور مفهوم السياسة المالية ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الاقتصاد، حيث أن انتقال دورها من"الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" أدى إلى انهيار مبدأ الحياد المالي الذي يركز على ضرورة مراعاة مبدأ توازن الميزانية، و في المقابل، ظهر مفهوم المالية التعويضية من قبل كينز وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929.ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات.

المطلب الأول :تعريف السياسة المالية وتطورها التاريخي.

ضمن هذا السياق سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السياسة المالية، وتطورها عبر المدارس الاقتصادية.

أولا تعريف السياسة المالية:

توجد عدة تعاريف للسياسة المالية نذكر منها:

تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تعدها الدولة والمستويات الحكومية التابعة لها، والتي ترتكز في عملها على أداتي الإنفاق العام و الضرائب، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة[1].

كما تعرف السياسة المالية على أنها:مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي عن طريق التغيرات في الضرائب والإنفاق العام والتحويلات الممنوحة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[2].

بشكل عام ، تشير السياسة المالية إلى قرارات الحكومة بشأن نفقاتها ، الضرائب، و التحويلات، والاقتراض. حيث نفقات الحكومة هي مشترياتها من السلع والخدمات النهائية ، في حين أن التحويلات هي ببساطة إعادة توزيع القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى[3].

[1]Ben Bernanke, Andrew Abel, Dean croushore, **Macroeconomics**, 8 éme édition, Pearson éducation, USA, 2014, P08.

[2]Michael Parkin, **Macroeconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA,2013, P248.

[3] STEPHEN D. WILLIAMSON, **Macroeconomics**, Pearson Education Limited, Sixth Edition, the United States, 2018,p 164.

وتعرف أيضا "على أنها مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة والتضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس أثار تخفيض الضرائب و العكس."[1]

استنادا إلى ما تقدم فإن تعدد التعاريف يعكس تطور دور الدولة ومهامها ووظائفها في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وبما يتلاءم مع مستوى التطور الاقتصادي لكل بلد وفلسفته الاقتصادية ومبادئ التنظيم المالي والهيئات التابعة للدولة والتي تهتم بتنفيذ الأهداف العامة بأساليب الجدوى الاقتصادية ، وعليه يمكن أن نستخلص من التعاريف السابقة التعريف التالي:" السياسة المالية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تخطيط الإنفاق العام وتدبير الإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية تخدم الصالح العام".

ثانيا: تطور السياسة المالية.

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا في موضوع السياسة المالية بمراحل عديدة، تبعا لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة .وقد كانت السياسة المالية، في البداية، سياسة محايدة؛ ثم انتقلت إلى سياسة مالية لها دور في النشاط الاقتصادي بمجيء جون مانيارد كينز ومع ظهور أزمة الكساد الاقتصادي الكبير العالمي سنة 1929.

1- السياسة المالية عند التجاريين.

ظهر هذا المذهب وتسيد على الأفكار الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وقد أطلق عليه البعض مصطلح " المعدنيين "إشارة إلى أهمية المعدن النفيس في نظريات كاتبيه، كما استخدم أيضا في الوقت نفسه مصطلح" التجاريين" ليغطي الكتابات التي دافعت عن فكرة الفائض في الميزان التجاري.

[1] Dominick Salvatore , Eugene A.diulio **, principes d'économie.(cours et problèmes** , séries schaum). MG. Graw-Hill. paris.1984 ,p96.

ومن أهم ما تميز به هذا العصر تحرر العبيد و هجرة الفلاحين من الإقطاعيات إلى المدن، كما ازداد التوسع في النشاط التجاري، واكتشف المعدن النفيس الذي سمي به هذا العصر . وأما عن مظاهر تدخل الدولة فتمثلت في[1]:

- فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات وذلك بهدف حماية المنتج المحلي.

- تخفيض الرسوم على المواد الأولية.

-إعانة الصادرات، ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة.

-تحديد الأجور والأسعار.

-تشجيع هجرة العمال المهرة إليها من الخارج.

-إنشاء الأساطيل الضخمة لإمكان نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية.

غير أن الاهتمام الكبير للتجاريين وتعظيمهم لدور التجارة الخارجية، وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أدى إلى ظهور مساوئ عديدة: كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة، وقيام الحروب بين الدول وذلك بحثا عن فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وأهملت بذلك الزراعة مما أدى مرة أخرى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألا وهو "المذهب الحر" أو كما يسمى مذهب الطبيعيين.

2- السياسة المالية عند الطبيعيين:

ظهرت الأفكار الاقتصادية لمذهب الطبيعيين في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وقد أقاموا مذهبهم على أساس فكرة" القانون الطبيعي" التي تقوم على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا في حدود ضيقة مثل توفير الحماية والأمن وإنشاء الطرق، احترام الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية، اعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة، وهو

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007، ص ص50،51.

الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى.كما أن الطبيعيون اهتموا بالزراعة كونها في نظرهم المصدر الحقيقي للثروة، ووصفوا باقي القطاعات بالعقيمة، ولذلك نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط، وذلك على ملاك الأراضي وان تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأراضي، وعدم فرض أي ضرائب على أي نشاط اخر.[1]

3- السياسة المالية عند الاقتصاديين التقليديين.

حسب الاقتصاديون الكلاسيك، يجب أن تكون للسياسة المالية مجموعة محدودة من العمليات، والميزانية الحكومية يجب أن تكون ميزانية صغيرة ولكن متوازنة. حيث كان قانون ساي للأسواق يمثل جوهر النظرية الكلاسيكية ، والذي يشير إلى أن " العرض يخلق الطلب الخاص به"، فهذا القانون الذي يعتبر بداية التفكير السليم في الاقتصاد الكلي، يقدم تبريرا للرأي الكلاسيكي بأن الاقتصاد يميل دائما إلى مستوى التشغيل الكامل، حيث مهما كان مستوى العرض فإنه سوف يجد دائما طلبا عليه سواءا من أجل الاستهلاك المباشر والنهائي أو لمزيد من الإنتاج (الاستثمار أو تكوين رأس المال).

يقوم قانون ساي على افتراض أساسي وهو عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لأن ذلك سيعرقل آليات الضبط الذاتي والتلقائي للاقتصاد. و بموجب ذلك ينبغي على الدولة أن تعتمد على سياسة " دعه يعمل"Laissez- faire "، أي يجب أن تؤدي عددا محددا من الوظائف الضرورية لوجود المجتمع، والتي حددها الاقتصاديون الكلاسيك في ثلاث وظائف أو واجبات رئيسية وهي:

-واجب الدفاع و الحفاظ على الأمن الداخلي و الخارجي.

- واجب إنشاء و الحفاظ على المحاكم لتسوية النزاعات بين المواطنين .

- واجب إنشاء وصيانة بعض الأشغال والمشاريع العامة مثل: الطرق السريعة، الجسور، القنوات المائية، الموانئ،...الخ، إضافة إلى نفقات التعليم، وينبغي على الدولة أن تكون مسؤولة عن هذه الأنشطة.

ونتيجة لذلك، كانت النفقات العامة خلال هذه الفترة مرتبطة أساسا بهذه المهام وبمبالغ منخفضة نوعا ما، وبما أن معظم هذه المهام ذات طبيعة إدارية، فإن نفقات الدولة كانت لديها نفس الطبيعة أو الخاصية.

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

حسب ادم سميث، إن أي تدخل إلزامي للدولة في الميدان الاقتصادي هو غير فعال وأيضا مضر، حيث أن الممارسة الحرة للمصلحة أو المنفعة الفردية تتناسب في الحياة الاقتصادية من أجل ضمان أفضل تخصيص ممكن للموارد الوطنية، كما بيّن أيضا أن المبادرة الفردية الحرة التي تقودها اليد الخفية تؤدي بالضرورة إلى الأمثلية الاقتصادية.

فهذا التشبيه يعبر عن الفكرة الجوهرية بأنه ليس هناك أي تناقض بين البحث عن المصلحة الفردية من جهة وإشباع حاجات المجتمع من جهة أخرى، إذن ليس هناك حاجة إلى يد مرئية (مثل الدولة) لتهدئة أو تخفيف الأنانية الفردية، وذلك لجعلها متوافقة ، لأن هناك يدا خفية بواسطتها، وبطريقة عفوية، يتم الجمع بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية (المشتركة). و بالتالي فإن الدافع الفردي هو أساس السياسة المالية. ومن أجل إشباع جميع المنافع أو المصالح، يجب أن يكون تدخل الدولة في حده الأدنى بحيث لا تعيق أداء ونشاط السوق[1].

4- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

في عام 1935 وضع كينز مؤلفه الشهير(النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود) والذي كان له صدى هائل لدى علماء الاقتصاد في ذلك العصر.اذ كان بمثابة ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي غيرت كثيرا من المفاهيم التقليدية وقدمت أفكارا ومداخل جديدة لعلاج المشاكل الاقتصادية.[2] حيث يعتقد كينز أن مشكلة البطالة يجب أن تحل بسرعة ومباشرة بواسطة طريقة مبدئية واحدة وهي خلق فرص عمل مباشرة من خلال الأشغال العامة.ويتمثل الهدف الرئيسي للسياسة المالية وفقا له في القدرة على حل المشكلة الحقيقية أساسا وبمهمة بسيطة والمتمثلة في توفير فرص العمل للجميع علما أن هذا الهدف تم التخلي عنه تدريجيا من طرف السياسات العملية والتحليل الاقتصادي الأكاديمي.[3]

---

[1] معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015، ص13-15.

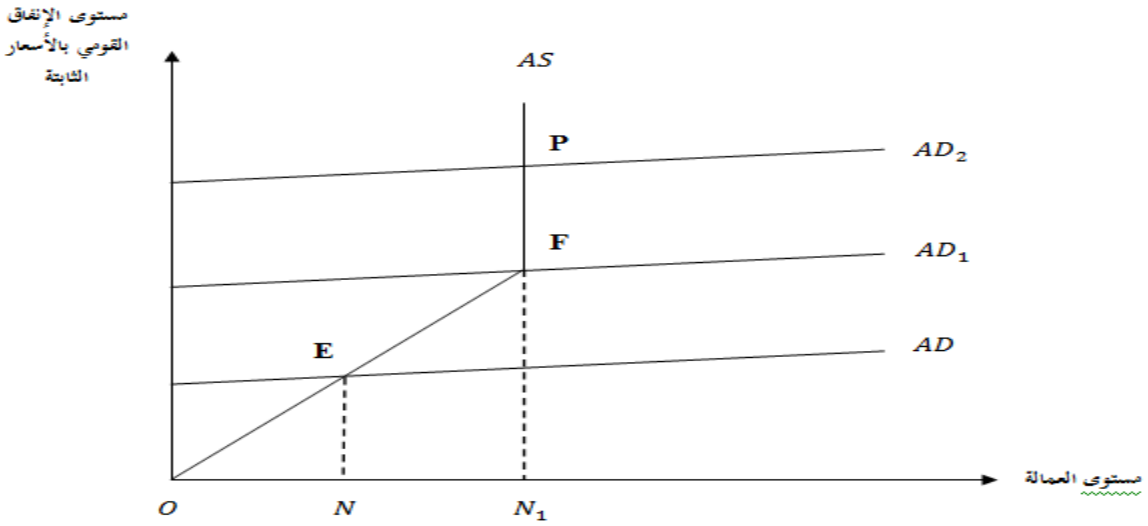
[2] حمدى عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص211.

[3] Pavlina R. Tcherneva, **Fiscal Policy Effectiveness: Lessons from the Great Recession**, Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper No. 649, January 2011,p02, available at: http://www.levyinstitute.org/pubs/wp_649.pdf

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظيف الكامل، ومن ثم يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم.وبالتالي بدا كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلا عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع[1].

إن الفكرة الأساسية للاقتصاد الكينزي هي أن مستوى التشغيل يتم تحديده عند النقطة التي يتساوى عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي وتسمى هذه النقطة "نقطة الطلب الفعال" أو "نقطة التعادل-The break even poin

الشكل رقم (01-01) : محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي



المصدر: معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص18.

من خلال الشكل يظهر بأن الاقتصاد القومي في حالة توازن عند النقطة Eحيث يتقاطع منحنى الطلب الكليAD مع منحنى العرض الكليAS، تمثل القطعة NN_1 وجود عددا من الأشخاص عاطلين عن العمل لأنON1 تمثل العدد الكلي للأشخاص الراغبين في العمل .وبالتالي ، فإن توازن الاقتصاد القومي عند النقطةE هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل معبرا بذلك عن ظهور الفجوة

[1] محمد فوزي ابو السعود، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، 2014، ص206.

الانكماشية ووجود البطالة الإجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة E غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل.

في حالة ما إذا أدت الزيادة في الاستثمار إلى زيادة في الطلب، فإن منحنى الطلب الجديد سوف ينتقل نحو الأعلى كما هو موضح بAD_1 و الذي يتقاطع مع منحنى العرض الكليAS عند النقطة F التي تشير إلى وضعية التوازن الجديدة .عند نقطة التوازن الجديدة F، سيتم توظيف جميع الأفراد الراغبين في العملON_1. وبالتالي فإن هذا التوازن يطلق عليه توازن العمالة الكاملة Full-Employment Equilibrium.

إذا كانت زيادة الاستثمار لا تزال مستمرة، فإن منحى الطلب الكلي سينتقل مرة أخرى نحو الأعلى كما هو موضح ب AD_2 والذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي عند النقطةP ، التي سوف تمثل نقطة التوازن الجديدة .في هذه الحالة لن يحدث ارتفاع في مستوى التشغيل والإنتاج، وذلك لأن الاقتصاد قد وصل بالفعل إلى مستوى التشغيل الكامل. وبالتالي في هذه الحالة، إذا استمر الطلب الكلي في الارتفاع فإن ذلك سوف يؤدي ببساطة إلى ارتفاع مستوى الأسعار، حيث تبدأ الضغوط التضخمية في الظهور، ويشار إلى هذه الحالة بوضعية التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل Over Full Employment Situation.[1]

المطلب الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تكمن آلية عمل السياسة المالية في آلية عمل أدواتها، وعادة ما تتدخل وتفعل النشاط الاقتصادي وتعالج الفجوات الركودية، وهنا تتبع سياسة مالية توسعية، فيما قد تسلك سلوكا انكماشيا في حالة ما شهد الاقتصاد ضغوطا تضخمية، كما أنه لا بد من التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان التوجيه الصحيح للسياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق أهدافها المسطرة.

أولا أنواع السياسة المالية:

يمكن تصنيف السياسة المالية حسب تطورها ضمن الفكر الاقتصادي إلى قسمين هما: السياسة المالية المحضرة و السياسة المالية التعويضية، حيث تشكل كل واحدة منها مرحلة من مراحل تطور السياسة المالية، غير أن هناك من يصنفها حسب آلية استخدام أدواتها إلى سياسة مالية توسعية وسياسة مالية انكماشية.

[1] معط الله أمال، مرجع سبق ذكره، ص ص18،19.

1-السياسة المالية المحضرة (نظرية سقي المضخة):

الفكرة التي تقترحها نظرية سقي المضخة تتمثل في أن برنامجا للإنفاق العام يمكن أن يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد، ويشجع على الانتعاش و النهوض، ويتمثل المطلب الرئيسي لهذه السياسة في أن الأموال المستخدمة تستمد من مصادر غير نشيطة، ولا تمثل خصما من القدرة الشرائية النشيطة، وفي معظم الأحوال فان النفقات التي تمول بالاقتراض، تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر وهي أكثر توسعا في الاتجاه من النفقات التي تمول بأشياء أخرى.

ومما سبق يمكن القول أن سياسة السقي بالمضخة تقتصر مهمتها على إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش و من ثم بإمكانه السير ذاتيا، أي أنها تكون بغرض علاج خلل مؤقت أو طارئ، كما يقتصر توقيت عملها في مرحلة الانكماش فقط.[1]

2- السياسة المالية التعويضية:

تعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، و يتمثل مبدأ العمل المالي التعويضي في أنه عند إعداد الإنفاق الحكومي و السياسات الضريبية يتعين الاهتمام أساسا بالموقف الاقتصادي و الاتجاهات الموجودة، و لهذا يستخدم تياري الإيرادات و النفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل و العمالة، فليس الهدف الأول للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، و لكن التأثير على مجموع تيارات الإنفاق بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي و لتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة أن تغير من طلبها للسلع و الخدمات أو أن تؤثر على طلب الأفراد و المشروعات (بتخفيف أو زيادة أعبائهم الضريبية) أو على حجم الاستثمارات أو مقدار السيولة. فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض أي التخلي عن مبدأ توازن الميزانية، وأهمية الالتجاء إلى مبدأ عدم توازن الميزانية كأداة لتحقيق التوازن على المستوى الوطني و استقرار الأسعار. و تستند السياسة التعويضية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما التأثير على الاستهلاك و التأثير على الاستثمار[2].

---

[1] دراوسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 –2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر ، 2005 ،أطروحة غير منشورة.ص61.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص62.

3- السياسة المالية الانكماشية (التمويل بالفائض):

تستخدم هذه السياسة عند وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار لذلك فدور السياسة المالية هنا هو محاولة تكميش مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية على النحو التالي:

-تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف، إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب و يكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

- رفع مستوى الضرائب، مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد و يؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة.

- مزيج من الحالتين:أي خفض الإنفاق و زيادة الضرائب.[1]

4- السياسة المالية التوسعية (تمويل بالعجز)

تستخدم هذه السياسة في حالة وجود كساد في الاقتصاد و المتمثل في انخفاض مستوى الطلب الكلي المقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، أي أن الاقتصاد يمر بحالة تباطؤ، وفي مثل هذه الحالة تستخدم السياسة المالية كما يلي:

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام و الذي هو بمثابة دخول للأفراد وعند زيادة دخول الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي ،عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها.و بالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد و يعالج البطالة و يدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

-تخفيض الضرائب،أو إعطاء إعفاءات ضريبية،وهنا تزداد الدخول من ناحية، كما يزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى،وكلا الأمرين يعني زيادة دخول الأفراد لارتفاع القدرة الشرائية في المجتمع و حقن الاقتصاد بمزيد من الأموال و فرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة و التخلص من الكساد.

[1] الوزني خالد واصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر، ط 08، عمان، الأردن، 2006، ص 327 .

– استخدام مزيج من زيادة الإنفاق و تخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.[1]

ثانيا التنسيق بين السياسة المالية والنقدية:

هناك العديد من الدراسات النظرية التي تؤكد على ضرورة وجود قوة مشتركة بين السلطات النقدية والمالية لتنسيق أدوات الإدارة المتاحة لديهم. ومن الممكن تجميعها بوسائل عدة آخذين بعين الاعتبار خصوصية الجزء ذو البحث الدقيق والذي يؤكد عليه الكّتاب.[2]

1–شروط التنسيق بين السياسة المالية و النقدية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية و النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، وذلك عن طريق تحقيق أهداف السياسة النقدية و التي تتضمن الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليته و أهداف السياسة المالية، و هي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى.

ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية و المالية يشترط توفر:

1–1 وضوح السياستين النقدية والمالية : من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية واضحة وموضوعة بدقة،حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستيهما و يأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى،كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين و هو شرط ضروري ليكونا معا برنامجا قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

1–2 المشاركة الكاملة في صياغة و تنفيذ السياسات : حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية و السلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسة و الرقابة على

[1] الوزني خالد واصف، مرجع سبق ذكره، ص 328.

[2] Damir sehović, **General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination**, UDC: 336.02:[338.23:336.74, Journal of Central Banking Theory and Practice, Faculty of Economics,2013,p06, available at: ftp://ftp.repec.org/opt/ReDIF/RePEc/cbk/journl/vol2no3-1.pdf

تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصداقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي[1].

2- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية:

تؤثر السياسة المالية على السياسة النقدية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة.والأكثر أهمية هو تأكيد حقيقة أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي إلى العجز المالي الضخم، والتي قد تشكل تحديا للحكومة للضغط على السلطات النقدية لتغطية العجز، وتعزيز سياسة نقدية توسعية، كما قد تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم المتوقع، انخفاض أسعار الصرف، مما يسبب مشكل في ميزان المدفوعات وأخيرا القدرة على التأثير في تشكيلة العملة[2].

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية. وترتبط تلك الآثار المترتبة على السياسة المالية بقيد الموازنة الحكومية. وتظهر أهمية ذلك القيد من خلال إسهامه في إبراز الدور الذي تمارسه كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار، حيث يؤكد هذا القيد على أنه لا يمكن للسياسة النقدية أن تمارس دورها في السيطرة على التضخم بشكل منفرد أي بشكل منعزل عن السياسة المالية، ومن الضروري أن تعمل السياسة المالية على مساندتها.[3]

---

[1] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص261.

[2] Damir sehović, op.cit , p11.

[3] عماد محمد علي عبد اللطيف، **الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 39، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بدون تاريخ، ص15.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية وفعاليتها النسبية

تستهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر، تحقيق أهداف متعددة، تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد وتنسجم معهم، وتوحد الأهداف والجهود.كما تكمن فعاليتها في مدى قدرتها على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

أولا أهداف السياسة المالية:

1-التوازن المالي:

نعني بذلك استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزينة العمومية من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا. إذ يؤدي التوازن المالي إلى حدوث استقرار اقتصادي.

2-التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، و هذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة،كلما وجب على الحكومة الامتناع عن التدخل المباشر و اقتصار نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب،إذا دعت الحاجة لذلك، ويعني التوازن هنا استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل[1]. ويؤدي التوازن الاقتصادي إلى إحداث تنمية اقتصادية، عن طريق الإنفاق الاستثماري العام وإعانات الإنتاج.

3- التوازن الاجتماعي :

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص ص44،45.

يعني تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع في حدود إمكانياته، وفي إطار العدالة الاجتماعية.أي ضرورة أن يتجسد تدخل الحكومة بضمان التوزيع العادل للمداخيل، وذلك عن طريق: السياسة الضريبية، النفقات العامة (تقديم المنح)، تأثير الدين العام(من حيث حجمه وفوائده).

4-التوازن العام:

يحدث هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، ضمن مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.حيث يمكن للحكومة أن تحقق الهدف بعدة آليات، أهمها: الضرائب، الإعانات ، الإعفاءات، وغيرها. وحسب"**بيفردج**"أن أهم وظيفة للدولة في المستقبل هي ضمان إنفاق كاف لحماية مواطنيها ضد البطالة الجماعية.ويوافق على هذا"**الفن هانسن**"، بكون أن زيادة القوة الشرائية (الطلب الكلي) هي نفس الشيء مثل زيادة التوظيف.[1]

ثانيا الفعالية النسبية للسياسة المالية:

تتحدد الفعالية النسبية للسياسة المالية بانحدار(ميل) كل من منحنى IS وLM

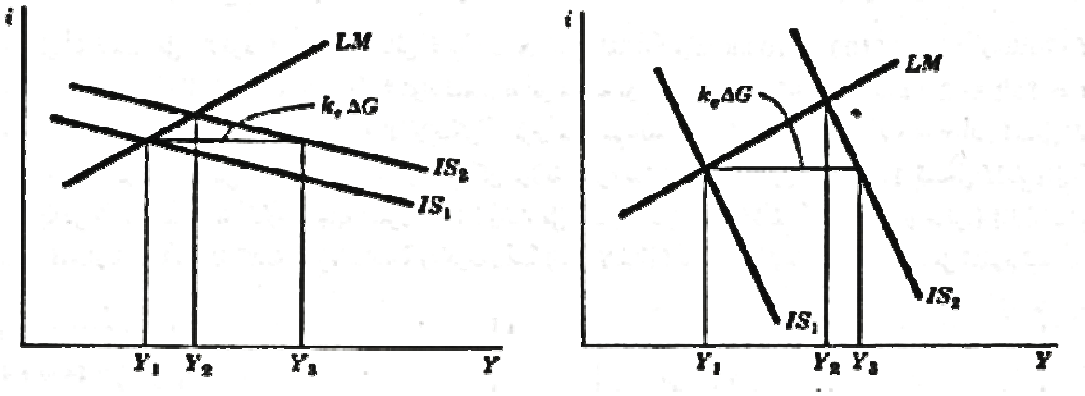
1-فعالية السياسة المالية وميل منحنى IS: تكون السياسة المالية أكثر فعالية عندما يكون هناك انحدار مطلق صغير في المنحنى LM أو ميل مطلق كبير في منحنى IS أو كليهما[2].أي عندما يكون IS شديد الانحدار و ينتج هذا الأخير عندما يكون طلب الاستثمار غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة، حيث كلما كانت دالة الاستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كان التغير أقل من الاستثمار، ومن ثم كان الالغاء الجزئي أقل في المشتريات الحكومية، وكان التغير أكبر في الدخل.و على هذا، كلما كان الاستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كانت السياسة المالية أكثر فعالية.وفي الحقيقة، إذا كان الاستثمار عديم المرونة تماما بالنسبة لسعر الفائدة، كانت السياسة المالية في قمة فعاليتها. ويحدث هذا لأنه حتى إذا زادت أسعار الفائدة حالما تزيد المشتريات الحكومية، فإن الاستثمار لن يتغير وكنتيجة لذلك لن يكون هناك انخفاض في الاستثمار ليلغي

[1] خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**، ج02، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2012، ص190.

[2] يوجين أ. ديوليو، **نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط3، القاهرة، مصر، 2003، ص 186.

الزيادة في المشتريات الحكومية، ومن ثم لا يوجد شيئ يخفض فعالية السياسة المالية، وعليه فإن مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة تعتبر محددا لفعالية السياسة المالية[1]. والشكل التالي يبين ذلك

الشكل رقم (01-02) : فعالية السياسة المالية وفقا لميل منحنى IS



المصدر: يوجين أ. ديوليو، مرجع سبق ذكره، ص 186.

2- فعالية السياسة المالية وميل منحنى LM: يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM في ثلاث مناطق، وينجر عن ذلك تباين في فعالية السياسة المالية حسب كل منطقة.

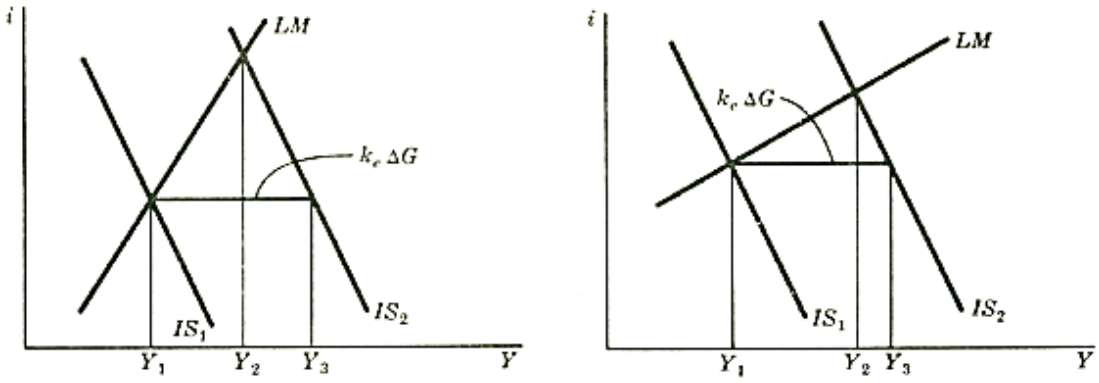
-المجال الكينزي: السياسة المالية أكثر فعالية بزيادة أكثر لمستوى الدخل (من y_1 إلى y_2)، نتيجة زيادة الانفاق الحكومي **أو** انخفاض الضرائب.ونشير هنا لعدم تغير الاستهلاك والاستثمار.كما أن ثبات عرض النقود وجمود الأموال المخصصة للمضاربة بفعل ثباتi، يجعل الجمهور يقبل على إقراض الحكومة هذه الأرصدة العاطلة.

-المجال الأوسط: السياسة المالية فعالة في زيادة مستوى الدخل، ولكن هذه الفعالية أقل من فعالية المجال الكينزي.وأن زيادة الإنفاق الحكومي يجعل تمويل هذه الزيادة فيه عن طريق بيع سندات للجمهور، لأن عرض النقود ثابت.ونظرا لارتفاع i فإن الاستثمار سينخفض قليلا.

[1] مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي :النظرية و السياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 288.

-المجال الكلاسيكي: السياسة المالية غير فعالة إطلاقا، لعدم تغير الدخل وأيضا الطلب على النقود لغرض المضاربة معدوما.وهنا تستطيع الحكومة الاقتراض من الجمهور ببيع سندات، لتمويل انفاقها المتزايد لان عرض النقود ثابت، و الشيئ الذي يجعل الأفراد يقبلون ذلك هو ارتفاع i، وبالتالي يتراجع الاستثمار، مما يؤدي إلى عدم تغير مستوى الدخل[1].

الشكل رقم (01-03) : فعالية السياسة المالية و انحدارات منحنى LM



المصدر: يوجين أ. ديوليو، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[1] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص264.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على النشاط الاقتصادي باستخدام أدواتها الثلاثة المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، وتختلف طبيعة هذه الأدوات من بلد لآخر تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، وفيم يلي سنحاول دراسة كل آداة على حدى.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام وأثرها على النشاط الاقتصادي.

مع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة، تطورت نظرية النفقات العامة بصفة دائمة ومستمرة من حيث مفهومها، وتعدد أنواعها وتقسيماتها المختلفة، والقواعد التي تحكمها، و الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها في النشاط الاقتصادي.

أولا مفهوم النفقات العامة وأسباب تزايدها:

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للإنفاق العام وحقيقة الأمر أن وجود أكثر من تعريف للإنفاق العام لا يعني اختلاف المفاهيم، بل يعكس اختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها الى الانفاق العام.

1-تعريف النفقات العامة وخصائصها:

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموعة نفقات الدولة من أجل تشغيل السلع والخدمات العامة.[1]

ويمكن أيضا اعتباره بأنه القيمة السوقية للمشتريات الحكومية من السلع والخدمات. ومثال ذلك الانفاق الحكومي لبناء الجسور و القنوات المائية[2].

إذن النفقة العامة هي مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (جماعي)، من خلال هذين التعريفين يتضح أن النفقة تتميز بالخصائص التالية:

- **النفقة العامة مبلغ من النقود:** إن العنصر الأساس للنفقة العامة هو استخدام مبلغ من النقود الذي يمثل الثمن لاحتياجات الدولة من سلع وخدمات أساسية لتأمين سير المرافق العامة وثمنا لرؤوس

[1] Leonardo Maranhão Busatto, **The quality of public expenditure and its influence on economic growth: evidences from the State of Rio Grande do Sul (RS)**, IBI - The Institute of Brazilian Issues, the George washinton university, Washington, Spring 2011, p07.
[2] Daron Acemoglu , David Laibson , John A. List, **Macroeconomics**, Pearson Education Limited, 1st edition, the United States, 2016, p127.

الأموال الإنتاجية التي هي بحاجة إليها لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولى أمر تنفيذها، وطالما أن المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم عن طريق النقود في ظل اقتصاد نقدي، والنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق، فإن الإيرادات هي مصدر الإنفاق وهي نقدية بالضرورة، لذلك أخذت النفقة العامة شكل النقود، كما أن الأساليب(غير النقدية) التي تسلكها الدولة من أجل أن تحصل على ما تحتاجه من منتجات، أو غيرها لا تعد نفقات عامة.

❖ **هدف النفقات العامة تحقيق نفع عام:** تهدف النفقات العامة أساسا إلى إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، وبهذا المعنى لا تعد نفقات عامة، تلك التي لا تشبع حاجة عامة، ولا تحقق نفعا عاما للأفراد، ويمكن تبرير ذلك في انه لما كان الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة (الضرائب) فإنهم يتساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه، أي أن النفقة سداد الحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة.[1]

❖ **صدور النفقة العامة عن شخص معنوي عام:** لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية والإدارة المحلية (الولايات، البلديات) والأشخاص المعنوية العامة الأخرى.[2]

❖ **2-ظاهرة تزايد النفقات العامة:** أول من قام بدراسة وتحليل وتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر A-Wagner الذي درس ظاهرة تزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوربية، وخرج بنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة والتطور الاقتصادي، وتمّ صياغة ذلك في قانون اقتصادي حمل اسمه.[3]

2-1 الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة: يقصد بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا، دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسن فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات المقدمة، وتتمثل تلك الأسباب بصورة رئيسية فيما يلي:

---

[1] الطاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، كلية القانون، جامعة بغداد، بدون سنة نشر، ص ص17، 18.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003 ، ص 28.

[3] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- **تدهور قيمة النقود (التضخم)**: ينجم عن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط قيمتها الشرائية. ويترتب على ذلك تضخما في أرقام النفقات العامة. ومن ثم فإن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين يترتب عنه تزايد في النفقات العامة ظاهريا، إذ لا تقابله زيادة في نوع كميات الخدمات المقدمة.
- **التغير في أساليب وآليات وضع الميزانيات**:كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استنزال حصيلة الايرادات من النفقات العامة. أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وايراداتها، أدى ذلك إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.
- **ازدياد عدد السكان**:يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة تبعا لذلك، وهو يمثل زيادة ظاهرية مادامت الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد، وليس لتحسين مستوى المعيشة.[1]
- **اتساع اقليم الدولة**: يؤدي اتساع رقعة الدولة، و زيادة مساحة الإقليم التابعة لها (بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة، لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة. و تعد هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤد إلى زيادة نصيب الفرد منها رغم ازدياد أرقامها.[2]

2-2 الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:يقصد بها تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة المصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة المقدمة له أي زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة وتحسن مستوى الخدمات المقدمة له.هذا و تتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة إلى أسباب اقتصادية، اجتماعية، مالية، إدارية، سياسية و عسكرية و التي سنعرض كل منها بإيجاز فيما يلي:

-الأسباب الاقتصادية :تتمثل في زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (وعلى الأخص في حالة الكساد)، والتنافس الاقتصادي الدولي.

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، ص ص45،46.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، الطبعة الثانية،عمان، الأردن، 2005 ، ص80.

-الأسباب الاجتماعية:تتمثل في ازدياد عدد السكان وتركزه في المدن نتيجة انتشار الصناعة، بالإضافة إلى تطور الوعي الاجتماعي لديهم نتيجة انتشار التعليم في عصرنا الحاضر فأصبحوا يطالبون الدولة بتأمينهم ضد البطالة، المرض، العجز و الشيخوخة.

-الأسباب السياسية:تؤثر بعض العوامل السياسية في ازدياد النفقات العامة، و أهم تلك العوامل هي انتشار المبادئ و النظم الديمقراطية، نمو مسؤولية الدولة و ازدياد نفقات التمثيل الخارجي.

-الأسباب الإدارية: مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من أثاث وسيارات،...الخ، يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين.

-الأسباب المالية: تتمثل الأسباب المالية في عنصرين، من جهة سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، مما أدى إلى كثرة التجاء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخزانة العامة و من جهة أخرى في وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين على إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة.[1]

ثانيا الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تبدو أهمية دراسة آثار النفقات العامة، من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغراضا دقيقة، و بالتالي يمكن استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. إذ متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق – على نحو واع– وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية. وهذه الآثار قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي توضيحهما.

1-الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: توثر النفقات العامة بطريقة مباشرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية سنحاول إجمالها فيما يلي:

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص 100-103.

1-1 أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل جزءا هاما من هذا الطلب، و تزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد. و العلاقة بين النفقات العامة و حجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة العامة و نوعها. و بصورة أدق، النفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع و الخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها. و يظهر أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، من خلال النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية، النفقات الاجتماعية، العسكرية.[1]

2-1 أثر النفقات العامة على الاستهلاك:يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق. ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات[2].

3-1 أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني:يكون هذا التأثير عبر مرحلتين هما:

-دور النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني: تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل الوطني و التأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج و تتخذ أحد الشكلين الآتيين: مباشر من خلال تحديد الأجور و تحديد الفائدة (إقرار حد معين لسعر الفائدة) و تحديد الإيجارات (تثبيت نسبة قصيرة للإيجار) و تحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة)، أما الشكل الثاني غير المباشر فيتم من خلال تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة، و يترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.

-دور النفقات في إعادة توزيع الدخل الوطني: يمكن لها ذلك من خلال:

-يترتب على النفقات التحويلية الاجتماعية المتمثلة في النفقات التعليمية، الصحية و الثقافية و التي يتم توزيعها مجانا أو بأسعار أقل إعادة لتوزيع الدخل الوطني للفئات المستفيدة و هي الفئات محدودة الدخل.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 01، بيروت، لبنان، 2009 ، ص73.

[2] علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012،ص 622.

-يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة في الإعانات الاقتصادية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة توزيع للدخل الوطني في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة. كذلك نفس الشيء بالنسبة للنفقات التحويلية النقدية و التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخول في صالح الأفراد ذوي الدخول المحدودة.[1]

2-الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل. و هي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف و المعجل، و فيما يلي شرح لكل من الأثرين:

2-1 أثر المضاعف: يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل؛ أي أن مفهوم المضاعف عند"كاهن"هو مضاعف التشغيل[2].أما عند الاقتصادي"كينز" فتهدف فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني، ومفاده أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقادير مضاعفة، و من المعلوم أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في شكل مرتبات أو أجور أو فوائد وغيرها، وهؤلاء يخصصون جزءا منها للاستهلاك والادخار وذلك طبقا للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للإدخار، و الدخول التي تنفق على الاستهلاك و الادخار تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى و تقسم ما بين الاستهلاك و الادخار، و الدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. و بذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في: الإنتاج- الدخل- الاستهلاك-الإنتاج.

مع العلم أن أثر المضاعف له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادته و ينخفض بانخفاضه، ويختلف بالنظر إلى درجة مرونة و توسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا وقادرا على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس و هذا ما يجري في الدول المتقدمة، و العكس بالنسبة للدول النامية أين يكون أثره ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي و انعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.[3]

---

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 75.

[2] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 117، 118.

2-2 أثر المعجل:يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق العام على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، و العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل.

و حقيقة الأمر أن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ، و مع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، و بعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم، و من ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، و مع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني. فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار- بمرور الوقت- بنسبة أكبر.[1]

المطلب الثاني: السياسة الضريبية و أثرها على النشاط الاقتصادي

تتمثل السياسة الضريبية في مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي، والمتعلق أساسا بتنظيم التحصيل الضريبي في الاقتصاد قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.

أولا تعريف الضريبة و الأساس القانوني لها

تحتل نظرية الضريبة مكانا خاصا في نظريات المالية العامة وذلك نظرا للدور الذي تؤديه في تحقيق أغراض السياسة المالية، لذلك لابد من التعرف على مفهومها و الأساس القانوني لها.

1-تعريف الضريبة:قدمت عدة تعاريف لها نذكر منها:

تتمثل الضريبة في مساهمة تأخذ صورة نقدية، يجبر الأفراد (سواء كانوا أشخاصا طبيعية أو معنوية) على تقديمها للدولة بغض النظر عمّا إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات.[2]

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص83.

[2] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج04، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009، ص163.

الضريبة هي إقراض مالي تفرضها الدولة بشكل نهائي ودون اعتبار على الأفراد أو الشركات ، من أجل تغطية الأعباء العامة.وهي جد ضرورية لتمويل الميزانيات العامة [1].

الضريبة عبارة عن مساهمة نقدية تفرضها الدولة على الأشخاص، الشركات، المعاملات، الممتلكات، بحكم سيادتها قصد توفير إيرادات عامة تهدف إلى إشباع حاجات عامة.[2]

2- الأساس القانوني للضريبة: إن طبيعة الضريبة لا يمكن أن تتجلى إلا بعد ما نتعرف على أساسها القانوني وهو ما يعرف بالتكييف القانوني للضريبة.

2-1 النظرية التعاقدية للضريبة: أصحاب هذه النظرية أكدوا بأن الضريبة علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد وأن هناك عقد ضمني بينهما، بحيث تلتزم الدولة بتقديم خدمات للأفراد، على أن يقوم الأفراد بسداد مبلغ مالي يمثل الضريبة.

فبالرغم من اتفاق أصحاب هذه النظرية على أن الضريبة عبارة عن عقد ضمني، إلا أنهم اختلفوا في تفسير هذا العقد بحيث اعتبر بعضهم الضريبة "عقد بيع" وآخرون اعتبروا الضريبة "عقد إيجار"وفريق آخر اعتبر الضريبة على أنها "عقد تأمين".[3]

2-2 نظرية التضامن الاجتماعي: ترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أن المواطن يسلّم بضرورة وجود الدولة،لأسباب سياسية واجتماعية، تعمل على تحقيق مصلحته واشباع احتياجاته.ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي بموجبه يلتزم كل واحد منهم بأداء الضريبة المفروضة عليه، كل بحسب مقدرته التكليفية، كي تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المتعدّدة وتوفير الخدمات العمومية لكافة المواطنين بلا استثناء وبغضّ النظر عن مدى إسهامهم في تحمّل الأعباء العامة.

---

[1] Stéphanie Damarey, **L'essentiel des Finances Publiques**, Gualini lextenso édition, 3e édition, France, 2015, p20.

[2] Uganda Revenue Authority, **Taxation Handbook: A Guide to Taxation in Uganda**, Kampala: Fountain Publishers, 2011,p: 03.

[3] محمود جمام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص : علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، 2010، ص 17.

ترتبط هذه النظرية بفكرة السيادة التي تمارسها الدولة على مواطنيها، ومن ثم الزامهم وإجبارهم على أداء الضريبة.وهذا ما يفسر إلزام المواطن الأجنبي المقيم في الدولة، إقامة عادية أو مستمرة، بالمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة ودفع الضريبة المفروضة عليهم.[1]

ثانيا أدوات السياسة الضريبية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي:

تعد السياسة الضريبية أداة فعالة في نطاق السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، لذا لابد من التطرق لمفهومها وأدواتها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

1-تعريف السياسة الضريبية:قدمت عدة تعاريف لها نذكر منها:

هي مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطة العامة لإدارة شؤون المجتمع في ظروف وأوضاع اقتصادية ومالية وذلك من خلال القوانين والأنظمة المالية و الضريبية".[2]

"مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب الآثار الغير المرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".[3]

"سياسة الحكومة المتعلقة بتحديد وفرض وتحصيل الضرائب بهدف توفير الموارد المالية لتمويل الأغراض العامة والتأثير في متغيرات الاقتصاد باتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي طبقاً لنهج وأولويات الفلسفة الاقتصادية السائدة".[4]

2- أدوات السياسة الضريبية: تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها من أهمها:

---

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 154، 155.

[2] علاء حسين منس، حسين عاشر جبر العتابي، **تخطيط اتجاهات السياسة الضريبية لتنمية الحصيلة الضريبية في العراق للسنوات (1990-2010)**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد:35، العراق، 2016، ص160 .

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص 13.

[4] بتول مطر عبادي، **نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد:03،العراق، 2016، ص 131.

2-1 الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين، في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة. وتكون هذه الإعفاءات إما دائمة أو مؤقتة. فالإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما، ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط حق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف والذي عادة ما يكون في بداية النشاط.وقد يكون هذا الإعفاء كليا، بمعنى إسقاط الحق طوال المدة المعنية أو إعفاءا جزئيا، وهو اسقاط جزء من الحق لمدة معينة.

2-2 التخفيضات الضريبية:تعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة، أو تقليص الوعاء الضريبي مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني، نضير التزامهم تقديم قائمة الزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

2-3 نظام الإهتلاك:يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي، ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الاهتلاك، ويطرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة، وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك. ويعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص)، وكلما كبر حجم هذه المخصصات وتسارع في بداية حياة الاستثمار خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازا لصالح المؤسسة، إذ بفضله تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الاهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

2-4 إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: تشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.[1]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص174، 175.

إن نجاح هذه الأدوات يتوقف على عاملين هما:

-اعتبار الضريبة جزءا من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره و تتشابك إلى حد كبير منها: الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحويل الجاري للعملة، نطاق السوق و حجمه، طبيعة النظام المصرفي و المالي القائم، درجة تطور الهياكل القاعدية و وسائل الاتصال... الخ.

-الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات، فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يربط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد، و درجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحملها على ضوء العوائد المنتظرة، ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة من المزايا و حوافز الاستثمار.[1]

3- تأثير السياسة الضريبية على النشاط الاقتصادي:نظرا لتداخل العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي، فإنه يتعذر التوصل إلى تحديد دقيق لآثار الضريبة عليه.ولذلك لا يمكن في هذا المقام سوى استعراض مجمل آثار الضريبة على الكميات الاقتصادية الكلية كالادخار، الاستهلاك، الأسعار، الإنتاج.

3-1 أثر السياسة الضريبية على الادخار:نظرا لما تنطوي عليه الضريبة من استقطاع جانب من دخول الأفراد، فإنها تؤدي إلى تخفيض الادخار بالاستهلاك.ويتوقف ذلك على عدة عوامل لعل من بينها حجم الدخل الفردي ومستوى المعيشة ومدى رغبة الفرد في العمل والإنتاج لتعويض الاستقطاع الضريبي من ناحية، وطبيعة عناصر هيكل النظام الضريبي من ناحية أخرى، لذا فإن فرض الضرائب على الاستهلاك لا يؤثر على حجم استهلاك أصحاب الدخل المرتفع نتيجة لجموده، وينحصر هذا الأثر على حجم مدخراتهم فقط.لكن بالمقابل قد تعتبر الضريبة بمثابة ادخار إجباري تنفقه الدولة لتمويل الاستثمارات العامة الازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.[2]

3-2 أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك: من المعلوم بأن الضريبة تؤثر في الاستهلاك بصفة مباشرة عن طريق إنقاص القوة الشرائية في أيدي بعض الأفراد، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في الكم الكلي المتاح من السلع والخدمات الاستهلاكية. ويتوقف مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك الكلي على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد في الشرائح المختلفة، فالضرائب التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] يونس أحمد البطريق،حامد عبد المجيد دراز، **المالية العامة:الضرائب والنفقات العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون سنة، ص 160

الدنيا إنما تعمل على خفض الاستهلاك الخاص بنفس القدر الذي تقتطعه الضرائب تقريبا، أما الضرائب التي تقع على الأفراد في شرائح الدخل العليا فهي قد تعمل على خفض الاستهلاك ولكن بأقل كثيرا من القدر الذي تقتطعه الضرائب، بالإضافة إلى أن النقص الذي قد يطرأ على الاشباعات الفردية الكلية في هذه الحالة يكون طفيفا نسبيا.[1]

3-3 أثر السياسة الضريبية على الأسعار:تؤثر الضرائب على المستوى العام للأسعار من خلال ما يتم اقتطاعه من دخول الأفراد، وسحب جزء من المعروض النقدي الكلي في الاقتصاد عن طريقها، والذي يمثل الطلب النقدي فيه، وبذلك فإن الضرائب عندما يتم فرضها بأسعار مرتفعة والاحتفاظ بحصيلتها كاحتياطي مالي للدولة يتحقق من خلالها خفض المستوى العام للأسعار، وبالذات تبرز الحاجة لذلك عندما يكون الاقتصاد في حالة تضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، في حين ان الضرائب عندما يتم فرضها بأسعار أقل ينجم عنها انخفاض تأثيرها على المعروض النقدي، والتي ينخفض معها تأثيرها على الطلب النقدي الكلي، وبالتالي ضعف تأثيرها على المستوى العام للأسعار، رغم أن المستوى العام للأسعار هذا يتأثر مستواه كذلك بالنفقات العامة للدولة في إطار ماليتها العامة، والذي يمثل أحد المكونات الهامة للطلب الكلي في الاقتصاد.[2]

المطلب الثالث :سياسة عجز الموازنة وأثرها على النشاط الاقتصادي

إن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس في ازدياد عجز الموازنة العامة في مختلف دول العالم على اختلاف مستوياتها من التقدم الاقتصادي سواء متقدمة أم نامية و إن كانت بدرجات متفاوتة ،و هي تكاد تكون ظاهرة عامة، و في ظل زيادة حجم الإنفاق العام و قصور الموارد المالية لمقابلة تلك الزيادة، مما أدى إلى اللجوء إلى مصادر تمويل مختلفة للتغطية العجز الموازني.

أولا: مفهوم عجز الموازنة العامة للدّولة والعوامل المؤدّية لحدوثه

قبل دراسة الأسباب المؤدية للعجز المالي؛ والطرق المتبعة في تمويله؛ ونظرا للغموض الذي يحيط بجوانب هذا المصطلح، لابد في البداية من الإلمام بمفهومه.

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972، ص 200 .

[2] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، ط 01، عمان، الأردن، 2008، ص 219.

1- مفهوم عجز الموازنة العامة:

الكثير من الصحفيين و السياسيين يخلطون بين كلمتي "العجز" و "الدين". الدين هو سهم لما تدين به الحكومة نتيجة للعجز في الماضي. أما العجز هو تدفق لمقدار اقتراض الحكومة خلال عام معين.ويساوي مجموع الإنفاق – الإنفاق على السلع والخدمات بالإضافة إلى التحويلات – مطروحًا منها إجمالي الضرائب[1].

يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تتجاوز فيها النفقات العامة الإيرادات العامة ، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. وقد يكون مقصودا نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العمومي أو تخفيض الإيرادات العمومية، وقد يكون غير مقصود و إنما قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات، هو السبب في ذلك.[2]

2-العوامل المؤدّية لحدوثه: تنقسم إلى قسمين:

2-1مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة النفقات العامة: وقد تم التطرق إليها سابقا.

2-2مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة: وتتجلى أهم العوامل في الدول النامية، فيم يلي:

-اختلال الجهد المالي وضعف الجهد الضريبي: يشكل الضعف في الجهد الضريبي (الحصيلة الضريبية) مظهرا سلبيا لدى معظم الدول النامية، ويمكن قياس هذا الضعف من خلال مفهوم الطاقة الضريبية، والتي تعرف بأنها القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي على أساس الأسعار الجارية مطروحا منها الاستهلاك الأساسي، أو بمعنى آخر الحد الأقصى من الإيرادات التي يمكن تحصيلها دون المس بالاعتبارات الاجتماعية لدافعي الضرائب،"وتقاس بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتجاوز هذه النسبة في البلدان الصناعية الكبرى(الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD) ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للبلدان النامية (38 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 18% من الناتج المحلي)".

[1] Olivier Blanchard, David R. Johnson, **MACROECONOMICS**, published by Pearson Education,6th edition, the United States of America,2013, p 495

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ويعيد معظم الباحثين الماليين أسباب ضعف الجهد الضريبي في الدول النامية ومنها الدول العربية إلى العديد من الاعتبارات وأهمها:

-انخفاض مستوى الدخل القومي ونصيب الفرد منه بشكل عام،

-عدم خضوع أصحاب الدخول العليا وأصحاب الثروات للضرائب بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسي واقتصادي

-عدم مسك دفاتر محاسبية في القطاع الخاص الأمر الذي يصعب معه تقدير نتائج المشروعات.

-انخفاض الوعي الضريبي لدى الناس واتساع نطاق الاقتصاد السري أو الموازي الذي يحقق المشتغلون فيه دخولا عالية لا تخضع للضرائب بأي شكل من الأشكال.

-الاختلال في الهيكل الضريبي:يلاحظ في الدول النامية ارتفاع نسبة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والإنفاق والتجارة الخارجية، ذلك بعكس الدول الصناعية المتقدمة التي تعتمد بشكل أساسي على ضرائب الدخل من العمل أو الربح من الملكية أو فوائد الثروة ورأس المال، فقد بينت دراسة على 86 دولة نامية اعتماد هذه الدول بشكل مكثف على الضرائب المتأتية من التجارة الخارجية، وبخاصة الضرائب المتعلقة بالواردات، ويعود ذلك إلى عدم التنوع في القاعدة الإنتاجية، كما يعود إلى سهولة هذا النوع من الضرائب، وكذلك إلى ازدياد دور التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول العربية وانفتاحها على العالم الخارجي.

-جمود النظام الضريبي وغياب العدالة الضريبية: تعاني معظم الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا من جمود في النظام الضريبي؛ وعدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، كما تنتشر في الدول النامية ظاهرة عدم العدالة في نظمها الضريبية، "حيث تتركز معظم الجبايات الضريبية على أصحاب الدخل المحدود، بل وتتركز في كثير من الأحيان على ضرائب المداخيل الشخصية الصغيرة ، كما يلاحظ غياب العدالة لجهة أوعية الضريبة، حيث تظهر الضرائب على الرواتب والأجور بنسب عالية جدا، فيما لا تظهر الضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال و المداخيل من المهن الحرة"

-ضعف الجهاز الإداري:ومن ضعف بنيوي في الجهاز الإداري، وعدم كفاءة وفعالية الجهات المسؤولة عن جمع وتحصيل المال العام، ما يؤدي إلى نقص المعلومات والبيانات الإحصائية، الأمر الذي ينتج عنه المزيد من

عمليات التهرب الضريبي، علاوة على الفساد واستشراء ظاهرة الرشوة، وهي مسائل تؤدي في مجملها إلى إعاقة مشاريع الإصلاح الضريبي.

-كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية: لعبت هذه الإعفاءات دورا خاصا في تنامي عجز الموازنة في البلاد النامية، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة، تمثلت في تسابق الحكومات في منح إعفاءات ضريبية كبيرة، ومزايا أخرى لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، أملا في اجتذابها بالرغم من أن كثيرا من تلك الإعفاءات لا ضرورة لها.[1]

-التهرب الضريبي: التهرب من الضريبة هو التخلص بإحدى الوسائل من الالتزام بدفعها، ويقسم إلى قسمين: تهرب مشروع ويراد به ما يعمد اليه الأفراد أحيانا من الإفادة مما في قانون الضريبة من ثغرات ينفذون بها للتخلص من الالتزام بدفع الضريبة، وتهرب غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قوانين الضرائب، فتندرج بذلك تحته كل طرق الغش المالي وما تنطوي عليه هذه الطرق من الالتجاء إلى طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة.[2]

ثانيا: الإطار الفكري لعجز الموازنة العامة للدولة وأساليب تمويله

سنحاول من خلال هذا الفرع التعرف على مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولت مختلف الآراء والأفكار حول عجز الموازنة العامة و أساليب تمويله.

1-الإطار الفكري لعجز الموازنة العامة للدولة

1-1 عجز الموازنة من وجهة نظر الفكر الكلاسيكي: لقد دعا أنصار الفكر الكلاسيكي إلى ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة والابتعاد عن إحداث العجز فيها لما ذلك من أهمية بالغة في الاقتصاد القومي. و تقوم فكرة توازن الموازنة العامة في هذا الفكر عندما تتساوى مجموع الإيرادات العامة مع مجموع النفقات العامة

[1] كردودي صبرينة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص 180-182.

[2] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص223.

العادية، أي التي لا تشمل القروض أو الوسائل النقدية، مما يعني أن النفقات العامة يجب أن تغطى أساسا من الإيرادات المحلية.

وبهذا يبدو عجز الموازنة العامة بمثابة الخطر الرئيسي الذي يصيب الاقتصاد، ويكمن هذا الخطر في حدوث العجز الذي يؤدي إلى زيادة وسائل الدفع دون أن تحدث زيادة في الإنتاج من السلع والخدمات، وذلك لان العمالة الكاملة هي الغرض الأساسي الذي ينطلق منه الكلاسيك، وبالتالي فان هذا الوضع سيخلق التضخم وغيره من المخاطر، ولهذا فهم يبتعدون عن العجز في الموازنة العامة[1].

2-1 عجز الموازنة من وجهة نظر الفكر الكينزي: تتلخص أفكار هذه المدرسة في معالجة عجز الموازنة العامة في أن تقوم الدولة في حالة الركود الاقتصادي بكل ما من شأنه زيادة الطلب الفعال حتى تنتعش الحالة الاقتصادية، وتزداد العمالة إلى الحد الذي تصل فيه إلى تشغيل كل الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي (حالة العمالة الكاملة) ويعتبر قيام الدولة بهذه المهمة أمرا على جانب كبير من الأهمية، بسبب ما يترتب على البطالة من نتائج اقتصادية و اجتماعية، تفقد الدولة جزءا كبيرا من ثرواتها.

وبناء على ذلك فقد تعددت السياسات المالية الرامية إلى قبول العجز في الموازنة بغية التأثير في الوضع الاقتصادي والتوصل إلى حالة العمالة الكاملة والتوازن الاقتصادي العام، ولذلك كانت فكرة الموازنة الدورية التي تدعو إلى تحقيق التوازن خلال فترة دورة اقتصادية، بالإضافة إلى نظرية العجز المقصود التي تثير العجز وتقصده بغية التأثير في الاستهلاك و الإنتاج وإنعاش الحالة الاقتصادية.[2]

2-أساليب تمويل عجز الموازنة العامة:

سنحاول من خلال هذا الفرع ذكر أهم صيغ تمويل العجز في الموازنة العامة سواء كانت من مصادر داخلية أو خارجية.

2-1 المصادر الجبائية:

[1] غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، عرض تجارب دولية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص70.

[2] غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص73.

-الضرائب: تعتبر أهم أداة من أدوات تمويل العجز الموازني من خلال تشعب تنظيمها الفني الذي أمدها بنسب مختلفة وتواريخ تسديد متفرقة توفر للاقتصاد سيولة دائمة موزعة خلال كل السنة المالية ، فالضريبة على القيمة المضافة تحصل بعد كل نشاط للمكلف ، بينما تحصل الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات في آخر السنة المالية فتعتبر مورد للموازنة العامة تبدأ بها السنة المالية الجديدة ، ومنه فان الضريبة عبارة عن مورد متجدد للموازنة يحقق لها السيولة واستمرارية الإنفاق ما يجعلها أحسن موارد تمويل عجز الموازنة العامة

-الرسوم: باعتبار أن العجز الموازني هو عبارة عن زيادة في النفقات مقابل نقص في الإيرادات فان الدولة لم يحدث لها عجز إلا من خلال توسعها في الخدمات المقدمة للأفراد، مما قد ينتج عنه زيادة في حصيلة الرسوم، فإذا زاد العجز الموازني قابله بالضرورة زيادة في الرسوم نتيجة زيادة في الخدمات المقدمة للجمهور التي توجب استحقاق رسم معين.

2-2 المصادر الائتمانية: لعل أهم أنواع القروض المستخدمة في تمويل العجز في الموازنة العامة هي:

-القروض العامة: هي المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد أو من الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة مضافا إليها بعض المزايا أهمها فائدة محددة، وذلك طبقا لشروط عقد القرض. وتلجا الدولة إلى الاقتراض الداخلي وذلك بإصدار سندات الخزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة.

-القروض الخارجية: هي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة، أو العامة الأجنبية أو حتى بعض المنظمات الدولية المتخصصة، وعادة ما يتم الاكتتاب في هذه القروض بالعملات الأجنبية.[1]

[1] هزرشي طارق، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011، ص16،15،14.

تلجأ الدولة لعقد القروض الخارجية عندما تكون السوق المالية الداخلية عاجزة عن توفير الأموال اللازمة لتغطية مبلغ القرض وكذلك عندما تعاني من عجز في مدفوعاتها الخارجية وتحتاج لعملات أجنبية لسد هذا العجز ولكن السبب الأساسي هو العجز الموازني الناتج عن برامج التنمية الطموحة التي ترغب في القيام بها.

2-3 التمويل التضخمي:

-مفهوم الإصدار النقدي: يقصد بالإصدار النقدي قيام الدولة بخلق كمية إضافية من النقود الورقية تؤول الى الدولة لاستخدامها في تمويل النفقات العامة. وتستند الدولة في القيام بهذا الإصدار الجديد على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيه وتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها وتعيين الكميات التي يمكن إصدارها من النقود. وتستطيع الدولة أن تقوم بإصدار النقود الإضافية إذا كانت هي التي تتولى عملية الإصدار، ويطلق على هذه الوسيلة التمويلية التمويل عن طريق عجز الموازنة أو التمويل عن طريق التضخم.

-كيفية التمويل بالتضخم: يقوم البنك المركزي بتقديم وسائل الدفع اللازمة للحكومة كي تتمكن من تأدية نشاطاتها المتعددة مقابل حصوله منها على أذونات خزينة صادرة من السلطة التنفيذية في صورة قرض عادة، فتقوم القروض المباشرة للحكومة لمواجهة عجز الموازنة.

إن الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد كمصدر من مصادر التمويل يكون عندما تعجز المصادر التقليدية الأخرى كالضرائب والقروض العامة عن تغطية النفقات العامة مما يضطر الدولة الى الالتجاء لإصدار كمية من أوراق النقد عن طريق البنك المركزي تستخدم في تغطية العجز ويطلق على هذا الأسلوب في التمويل التمويل التضخمي(لأن هذا الأسلوب يؤدي إلى حدوث تضخم).

ويعتبر السبب الرئيسي في حدوث التضخم الناتج عن الإصدار النقدي هو أن الموارد الطبيعية محدودة عادة، ولذا لا يستطيع عرض السلع والخدمات مجاراة الطلب المتزايد عليها عند زيادة عرض كمية النقود، فتنشا فجوة بين العرض والطلب مما يؤدي إلى تسريع معدلات التضخم وغلاء الأسعار[1].

ثالثا: آثار سياسة العجز في الموازنة العامة.

[1] غالمي زهيرة، مرجع سبق ذكره، ص 123-125.

يمكن تصنيف هذه الآثار إلى آثار ايجابية و أخرى سلبية وهي على النحو الأتي:

1-الآثار الإيجابية: أخذ كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز في الموازنة العامة، فزيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، الإنتاج والاستثمار. فسياسة الموازنة هي سياسة طلب وتتناقض مع السياسة اللبيرالية التي تسمى سياسة العرض والتي من أهدافها الحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض تكاليف الانتاج.

1-1 الأثر على تدعيم استهلاك العائلات: يعتبر طلب العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي، فالاتحاد الاوروبي عرف عودة جوهرية للنمو الاقتصادي منذ 1997 حيث ان استهلاك العائلات تطور في سنة 1998 ب 2.8 % ، ولقد كيفّت المؤسسات بدورها قدراتها الإنتاجية نحو الارتفاع، وهو ما حفز نفقات استثمار المؤسسات.لقد تمت المحافظة على الاستهلاك من خلال رفع الدخل المتاح للعائلات ويكون هذا ممكن بالخصوص، فنتيجة لسياسة التحويلات التي تفرض ارتفاعا في الانفاق العمومي.

1-2 الأثر على انعاش استثمارات المؤسسات: يعتقد كينز أن الارتفاع في الاستثمارات يؤدي إلى زيادة الإنتاج، النشاط والعمالة. ويسمح الاستثمار الإضافي برفع الإنتاج والدخل بحيث ان الادخار الإضافي يوازي الاستثمار الإضافي الذي تم ضخه في القناة الاقتصادية. ويشير مضمون مضاعف كيينز الذي هو مضاعف الاستثمار إلى أن الزيادة في الانفاق الاستثماري تؤدي إلى حدوث زيادة مضاعف في الدخل القومي، من خلال ما يحدثه الإنفاق الاستثماري من زيادات متتالية في الاستهلاك ومن ثم في مستوى الاستخدام.

ويتعاظم أثر المضاعف بفعل أثر المعجل، ويشير ساملسون باعتماده على التحليل الكنزي للدورة الاقتصادية، الى أن المديونية يمكنها ان تؤدي دورا توسعيا وتسمح هذه الآلية المسماة ب (المعجل- المضاعف)، بالتوسع بفضل " علاوة المدينين" ولقد أشار كينز منذ 1946 الى مزايا المديونية بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، اذ يجعل التصور الكينزي من سعر الفائدة آداة لسياسة تطوعية تمكن من الاستدانة.[1]

2-الآثار السلبية:

تحدث سياسة العجز في الموازنة العامة مجموعة من الآثار السلبية أهمها:

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 211،212.

2-1 الفعالية المحدودة لسياسة الموازنة العامة: تعتبر فعالية سياسة الموازنة العامة محدودة في ظل اقتصاد مفتوح، فاذا ارتفعت المداخيل الجارية، يمكن للعائلات استخدام الفائض لشراء المنتجات من الخارج، وفي هذه الحالة فان المؤسسات الأجنبية الشريكة التجارية هي التي تستفيد من أثر المضاعف. وفي ظل العولمة فإن الاستثمار الأجنبي ليس مرتبطا مباشرة بأثر المضاعف الذي ننتظره من سياسة الانعاش الموازني . كما أن آثار سياسة الموازنة تكون جد محدودة في الدول الصغيرة، لكونها في الأغلب منفتحة كثيرا لأن اقتصادها لا يمكنه إنتاج كل شيء.

2-2 تدهور الحسابات الخارجية: يمكن أن يتزامن العجز الموازني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويسمى هذا الشكل ب"العجوزات التوأم" التي تثيرها –في ظل نظام سعر صرف مرن– الحركية الدولية لرؤوس الأموال. فدخول رؤوس الأموال الأجنبية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة– نتيجة العجز الموازني– يدفع سعر صرف العملة الوطنية الى التحسن، وهو ما يؤدي الى تدهور التنافسية عن طريق الأسعار للمنتجات الوطنية.

2-3 التفكير بالعقلية الكينزية فقط: تتوقف فعالية سياسة الموازنة العامة على مدى اعتماد الأعوان الاقتصاديين في سلوكهم على المنطق الكنزي. أي أنهم يحددون استهلاكهم على أساس مداخيلهم المتاحة الجارية. في حين نجد أنه حسب فريدمان يتحدد السلوك الاستهلاكي بدلالة الدخل الدائم. وفي مثل هذه الوضعية لا تكون سياسة الموازنة التوسعية –العجز الموازني– قادرة على دفع استهلاك العائلات إلّا إذا اعتبر هؤلاء أن التحسن اللاحق في دخلهم الجاري تحسنا في دخلهم الدائم، أي إلا إذا أخطأوا. ذلك أنهم حسب فريدمان سوف يتوقعون زيادة مستقبلية في الضرائب المفروضة على الدخل. ومن هذا فان الانعاش الموازني لا يمكنه الاعتماد إلا على الخطأ في توقعات الأعوان. ومثل هذه الفرضية تتصدع أمام نظرية التوقعات العقلانية (التي وضعها موث Muth في 1961 وطورها في 1972 لوكاس وسارجان) والتي تعتبر أن الأعوان باستخدامهم الأفضل للمعلومات المتوفرة لديهم يقومون في المتوسط بتنبؤات وتوقعات صحيحة.[1]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 213-216.

خلاصة الفصل الأول:

تأثر دور الدولة في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن بالتغيرات التي طرأت على الفكر الاقتصادي، بدءً ا بالطبيعيين وتوجهاتهم التدخلية وصولا إلى التجاريين والكلاسيكيين الذين نادوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود معينة، وما ترتب على ذلك من أزمات كان أهمها أزمة الكساد الكبير الذي مهد الطريق أمام الفكر الذي نادى به كينز في ظل الآثار السلبية الناجمة عنه وحتمية تدخل الدولة، كل هذه التطورات أدت إلى زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

انعكس تطّور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا. ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة الماليةمحايّدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله ولذلك كانت تمتد لتشمل مرافق محدودة و معدودة، أما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد.

تستخدم السياسة المالية من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي آداتين أساسيتين والمتمثلتين في الإيرادات العامة (المتمثلة في السياسة الضريبية) وكذلك النفقات العامة، واستخدام هاتين الآداتين يمكن أن يحدث عجز في الموازنة العامة مما أدى إلى ظهور آداة ثالثة والمتمثلة في سياسة عجز الموازنة والتي ظهرت أساسا بظهور التفكير الكينزي، وبالتالي فإن السياسة المالية تعد آداة هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وهكذا تستطيع هذه الأخيرة أن تستخدمها إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي، ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية. ولذلك ارتأينا أن نخصص الفصل الموالي لعلاقة التنمية بالنمو الاقتصادي و والنظريات المفسرة لهما.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تمهيد:

لقد اختلفت الكتابات الاقتصادية قديما حول موضوع النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين والأوضاع التي مرت بها الشعوب، فكان الاهتمام أكثر حول النمو الاقتصادي لدى الدول الصناعية، التي ظهرت مع قيام الثورة الصناعية بأوربا، فالنمو الاقتصادي يعني التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد، والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بوحدات اقتصادية كالدخل الوطني، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي على إثرها انقسم العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، أصبح الاهتمام أكثر بالتنمية، والتي تعني التوسع الاقتصادي المقصود، والذي لا يحدث إلا بتدخل الدولة، والذي يقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي.

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشِّرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

إن مصطلحي التنمية والنمو الاقتصادي يرتبطان ارتباطا وثيقا، فالأول يطلق على الدول المتخلفة، أما الثاني يرتبط بالدول المتقدمة.لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق للمفاهيم المتعددة للنمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما، وذلك من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي**

المبحث الأول: مفهوم التنمية والنمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمةٌ قدم الاقتصاد ذاته؛ حيث كان الاقتصاديون التقليديون في القرن الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدّد التقدّم للشعوب، واستحوذت قضية النمو والتنمية ولا تزال على فكر السياسيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع، وقد تعزّز الاهتمام بقضية التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في نهاية الحرب العالمية الثانية، منها الرخاء المحقَّق في البلدان الصناعية والتقدّم الذي أحرزته البلدان الاشتراكية، واستقلال كثيرٍ من البلدان التي كانت مستعمرة، وشيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وكانطبيعيًا أن تبرز الاختلافات بين الاقتصاديين في تحديد مفهوم النمو و التنمية؛ فكل ينظر بمنظاره الخاص.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الذي مر بعدة مراحل، من المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة. إذ كان ينظر للتنمية خلال فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، بحيث كانت مرادفًا لمفهوم النمو الاقتصادي. ولأجل توضيح هذا المفهوم نورد وبشكل موجز بعض التعريفات المتعلقة به وكذاخصائصها.

أولا تعريف التنمية الاقتصادية وخصائصها:

سيتم التطرق في هذا الفرع الى مفهوم التنمية والخصائص التي اتسمت بها.

1-تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية تناولها الباحثون الأكاديميون و العلماء و تقارير المنظمات و الهيئات الدولية نذكر منها:

عرّف **(Baldwin Meier)** التنمية الاقتصادية على أنها " عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"[1].

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012 ، ص 7.

عرّف **(Nicholas Kaldor)** التنمية بأنها" مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".[1]

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج".[2]

عرفت أيضا بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".[3]

عرفت بأنها "تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراءات التغييرات الجذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية ونظم السياسة والإدارة جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توسع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما"[4]

التنمية الاقتصادية هي" ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية، أي أن التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع و في العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي و السياسي العالمي و ينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار و اقتران ذلك بآثار ايجابية غير اقتصادية"[5].

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص 324.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003 ،ص17.

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية ،2000 ، ص 55

[4] صفوت عبد السلام عوض الله، **محاضرات في التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 1997 ، ص ص 266، 267

[5] نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي:مبادئ وتطبيقات** ، دار الحامد ، عمان، الأردن، 2006 ، ص 313.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي الانتقال بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي لمجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها و ذلك من خلال الزيادة المستمرة و الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية كما و نوعا عن طريق العدالة في توزيع الدخل الوطني.

2- خصائص التنمية الاقتصادية:

1- الشمولية: ونقصد بها هو تغير شامل ينطوي على مختلف ميادين الحياة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية والأخلاقية، ويجب أن تكون هذه التغيرات في الاتجاه الذي يساعد على تلاحم أفراد المجتمع والدولة.

2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي ولفترة طويلة من الزمن، وهذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر)، على عكس النمو الاقتصادي الذي يهتم فقط بمعدل الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي دون أن يراعي جانب توزيع هذه الزيادة فإن التنمية الاقتصادية تهتم وبشكل كبير بنوعية الزيادة بالإضافة إلى كمية الزيادة أي أن التنمية الاقتصادية تهتم بكيفية توزيع مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف طبقات المجتمع وخاصة الفقراء.

4- ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد ذلك يكون عن طريق توعية الأفراد والمجتمع بأهمية التعليم والتدريب، فقد لا يكون لدى الأفراد الوعي الكافي الذي يجعلهم يحسنون إنفاق دخولهم ولهذا فإنه يجب وضع الأطر والسياسات الكفيلة بتحقيق ذلك.[1]

5-حدوث تغيير في هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية وذلك من خلال تحويل هيكل الإنتاج من هيكل يعتمد بصفة أساسية على المنتجات الأولية إلى هيكل إنتاجي يتميز بارتفاع نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج الوطني.[2]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص17-26.

[2] أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004، ص 383.

ثانيا المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية:

لقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية و اتسع ليرتبط بعدة مفاهيم أخرى تعكس كل منها طبيعة وظروف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول.

1-مفهوم التنمية المستدامة :

تم التصديق على فكرة "التنمية المستدامة" رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992؛ حيث أدرك القادة السياسيين أهميتها ، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه مازال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاًكبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة.[1] وقد عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تخدم احتياجات الأجيال الحالية ولا تضع امكانيات للاستخدام من قبل الأجيال القادمة تحت التهديد. وهكذا فإن التنمية الاقتصادية المستدامة والاستدامة فئات تأتي من تحليل البيئة في ظروف النمو الاقتصادي الأمثل على أساس الافتراض الذي يستوجب تجاوز نمو الإنتاج الوطني النمو السكاني.[2] وعرفت أيضا هي تعزيز النشاط الاقتصادي الذي يستورد رأس المال في المجتمع مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتاريخية و الاجتماعية حتى تستمر على المدى الطويل. اذ يعتبر الحفاظ على هذه الأصول الأساسية حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية المستدامة أما التحدي في تحقيقها فيتطلب الموازنة بين الاستفادة من هذه الموارد وحمايتها.[3]كما تطرق لها الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) واعتبرها بأنها تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة.[4]

2-1 أهداف التنمية المستدامة:تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

[1] خالد بن محمد ابو الليف، "**الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**"، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 21- 23 ديسمبر 2014، ص 03.

[2] Dmitry CHISTILIN, **Sustainable Economic Development: The Main Principles and the Basic Equation**, University of Economics and Law, Dniepropetrovsk, Ukraine, 05-01-2010, p 97, available at: http://revecon.ro/articles/2010-1/2010-1-5.pdf

[3] Darlene A. Jay, PP, AICP & John A. **Madden, Sustainable Economic Development Plan**, MASER consulting P.A, Borough of High Bridge Hunterdon County, New Jersey, October 2011, p02 , available at: http://www.highlands.state.nj.us/njhighlands/hunterdon_county/high_bridge/municipal_adopted/Adopted_Sustainable_Economic_Development_Plan.pdf

[4] عودة راشد الجيوسي، **الاسلام والتنمية المستدامة:رؤية كونية جديدة** ، مؤسسة فريدريش ايبرت، ط02، عمان، الأردن، 2013، ص22.

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: بالتركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة، وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان.

2-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة : وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في ايجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة .

4-تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5 -ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة المجتمع.

6-احداث تغير مناسب في حاجات وأوليات المجتمع : وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية ، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني :بحيث يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية ، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.[1]

2-مفهوم التنمية البشرية:

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990 م عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، و طبقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2016 فان التنمية البشرية تعرف بأنها: " توسيع الحريات للجميع، بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما ينشده من خيارات. وفي جوهر هذه الحريات اثنتان، حرية الرفاه التي تتحقق بالوظائف والإمكانات، وحرية التصرف التي تتحقق بإعلاء الصوت و الاستقلالية".

[1] عبد الله حسون محمد وآخرون ، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر و الأبعاد** ،مجلة ديالى، العدد السابع و الستون، جامعة ديـالى. كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2015، ص ص 342، 343.

-الوظائف هي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه أو يفعله، كأن يكون سعيداً، في حالة اكتفاء غذائي، في صحة جيدة، وأن يتمتع باحترام الذات، ويشارك في حياة المجتمع.

-الإمكانات هي مختلف الوظائف (أي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه ويفعله) التي يستطيع الإنسان تحقيقها.

-القدرة على التصرف ترتبط بما للإنسان من حرية للقيام بعمل أو إنجاز، تحقيقاً لما يراه هاماً من أهداف أو قيم.و كلا النوعين من الحريات ضروري للتنمية البشرية.[1]

4-مفهوم التنمية المستقلة:

يعتبر الاقتصادي بول باران (Paul Baran) رائدا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية"، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي واستغلاله أفضل استغلال ممكن.و تعتمد التنمية المستقلة على مدى قدرة بلد من البلدان على اتخاذ قرارات مستقلة في مجال التصرف في موارده وصوغ السياسات الاقتصادية على ضوء ذلك، وقد وضعت بعض الشروط الازمة لإنجاز التنمية المستقلة منها:

-ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني مع وضع حدود لهذا التدخل. ·

-السيطرة على الفائض الاقتصادي بشكل فاعل وتوجيه استخدامه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية.

-التوجه نحو الداخل في إستراتيجية التنمية وتوسيع السوق المحلية من أجل إشباع الحاجات الأساسية.[2]

المطلب الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها، ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار ويحتاج ذلك إلى وجود ادخارات حقيقية، أي عمال ومواد لأغراض الإنتاج.ويعتمد التمويل أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2016، ص 01.

[2] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 208، 209.

أولا مصادر التمويل الداخلية:

تتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها ما يأتي:

1- الادخارات: تتمثل مصادرها في الأنواع التالية:

❖ **الادخار العائلي:**

يمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الانفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.ويعتبر أهم مصادر الادخار في الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وتتمثل مصادره في المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين و المعاشات، الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد والذين يحتفظون بها في صورة نقود أو أصول أخرى أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير أو البنوك سواء كانت جارية أو تحت الطلب أو تستخدم في شراء الأوراق المالية، الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي والمساكن. [1]

ويتأثر حجم ادخارات هذا القطاع بمجموعة من العوامل أهمها حجم الدخل، فعندما يزيد دخل الأسرة فإن المتوقع أن يزيد الادخار، وعلى العكس عندما ينخفض دخل الأسرة فإن الإنفاق على الاستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت وربما ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الادخار. كما أن ادخار العائلات يتأثر كذلك بدرجة تركز وتوزيع الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى كسعر الفائدة وهو يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الادخار. فكلما كان سعر الفائدة مرتفعا، ويتوقع أن يرتفع أكثر في المستقبل، زاد الادخار، والعكس صحيح.كما يتأثر الادخار بالتضخم ودرجته، تؤدي الارتفاعات المذهلة للأسعار إلى تدهور الثقة بالنقود، حيث يحاول الأفراد التخلص بشتى الطرق من أرصدتهم النقدية. ويتم تحويلها إلى سلع كالذهب أو حتى إلى عملات أجنبية أخرى. [2]

❖ **ادخار قطاع الأعمال:**

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الاسكندرية، 2014، ص 180.

[2] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة، ص ص 449،450.

يتوقف حجم هذا الادخار على حجم النشاط الاقتصادي الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج القومي، وهو في العادة يشتمل على القطاع المنظم كالشركات و المؤسسات التي تأخذ المدخرات في شكل أرباح غير موزعة وهي تستخدم كاستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة أو في إقامة المشروعات المكملة. أما القطاع غير المنظم فيشتمل على محلات التجزئة و الورشات والمعامل والمزارع الصغيرة والتي يصعب في العادة تقدير حجم مدخراتها.

❖ **ادخار القطاع الحكومي:**

يمثل فائض الإيرادات المحققة عندا يكون حجم الإيرادات العامة للدولة أكبر من حجم نفقاتها، وهذا يعني أن رفع مستوى الادخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي وان تخفض بالوقت نفسه النفقات العامة الجارية بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وبصورة عامة يمكن القول بأن المدخرات الحكومية تتسم بالانخفاض في البلدان المختلفة نظرا لعدم كفاية الإيرادات وزيادة معدل النمو السكاني والإنفاق الحكومي غير الرشيد.

2-الضرائب:

تعتبر الضريبة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة في تمويل الخدمات الأساسية العامة، وتلجأ إليها الحكومات في العدة لأنها تعتبر أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية كما تتميز بسهولة فرضها وجباية بعضها، كما أنها تعتبر من أكثر الأدوات فاعلية في مقاومة التضخم والضرائب المقصودة هنا هي التي توجه حصيلتها لتمويل المشروعات الاستثمارية وليس لمواجهة النفقات العامة للدولة.[1]

3-التمويل بالعجز(التمويل التضخمي):

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة ، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص ص 195،196.

إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال إصدار النقود أو توسيع الائتمان من قبل البنوك دون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق. وتلجأ الحكومة إلى هذا النوع من التمويل لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها العامة وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي. ويستند هذا النوع من التمويل إلى حجة مفادها أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى زيادة الاستثمار وذلك استنادا إلى:

_إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأرباح في قطاعات معينة.

_إن التوسع السريع في الائتمان المصرفي مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة.

_التضخم يعتبر آلية لتحرير الأموال لغرض الاستثمار، وتحدث العملية التضخمية عن طريق إحداث زيادة في الطلب الكلي الاسمي عن العرض الحقيقي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد.

ونظرا لاضطرار البلدان النامية إلى أسلوب التمويل بالعجز لدفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام فإن البعض يؤكد على بعض الوسائل الحمائية التي يمكن أن تحول دون استخدامه بالشكل غير المناسب ، ومن هذه الوسائل:

-عند إقرار حجم التمويل بالعجز يجب أن يتم اختيار المشاريع المولدة لفرص العمل وسريعة العائد.

-يجب تحديد قيمة التمويل بالعجز بحيث تتوافق مع حاجة الاقتصاد الذي ينمو.

-يتعين فرض ضوابط على أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية أو ما يعرف بسلع الأجور.[1]

ثانيا مصادر التمويل الخارجية:

إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشاريع التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية. وتأخذ المصادر الخارجية للتمويل عدة أشكال كما يلي:

1-القروض:

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007 ،ص 193-196.

قد تكون القروض الأجنبية عامة أو خاصة، فالقروض العامة هي تلك تعقدها حكومات البلدان النامية مع غير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين. سواء كانت هيئات تمويل دولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في البلدان النامية مع المقيمين في الخارج. [1]

2-الاستثمار الأجنبي:

يعتبر الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل في الدول النامية، ويؤدي دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الأجل.

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يحصل بموجبه المستثمر المقيم في بلد ما على مصلحة دائمة وتأثير كبير في إدارة أو تسيير مؤسسة تقيم في بلد آخر[2].ويعتبر في الاقتصاديات الناشئة محركا مهما للنمو الاقتصادي والتحول الهيكلي[3].

ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشر حين يمتلك المستثمر10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[4].

و تعود أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية للدول النامية وذلك من حيث كونه:

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 299.

[2] VI. TENDANCES DE L'INVESTISSEMENT DIRECT ÉTRANGER DANS LES PAYS DE L'OCDE, REVUE Perspectives économiques de l'OCDE , no 73, Éditions de l'OCDE, 2003,p 193.

[3] Lucas van Wunnik, **LES LIMITES DE L'INVESTISSEMENT DIRECT ÉTRANGER MANUFACTURIER COMME MOTEUR DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE**, revue-geographie-economie-societe, Vol. 10 , Lavoisier,2008 ,p393.

[4] أميرة حسن الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الدار الجامعية**، عين الشمس، مصر،2005 ،ص19.

– يسهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة عن طريق تدريب الموظفين ويعمل على زيادة إيرادات الضريبة للبلد المضيف، كما يعوض النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية، ويسهم كذلك في تمويل قطاع التصدير كما حدث في دول جنوب شرق آسيا والصين[1].

–إن تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية كثيرا ما يؤدي إلى ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يقتبسوا الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج الحديثة والمتطورة والسياسات الإدارية والمالية و التسويقية[2].

❖ **الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي):**

إن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، ويعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات،إلا أنه لا يولد حقوقا للرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركة.

يحقق الاستثمار الأجنبي المحفظي منافع عديدة للدول النامية ،فهو يسهم إسهاما فعالا في تنشيط أسواق أوراقها المالية وفي تطورها وذلك من خلال:

–المساهمة المباشرة في تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية إما في صورة إقراض للتمويل (سندات)أو على شكل مشاركة في الملكية (أسهم).

–زيادة درجة سيولة الأوراق المالية، حيث يستطيع المستثمر شراء الأوراق المالية وبيعها بسرعة والحصول على أمواله متى أراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة الحصول على رأس المال وهو ما يدفع في النهاية إلى تنشيط سوق الأوراق المالية المحلية.

–تحث المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلية علي تطوير القواعد المحاسبية ونظم التقارير،وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة نمو وكفاءة الأسواق الناشئة.

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، دط، بيروت، لبنان، 2014، ص ص72،71.

[2] حامد عبد المجيد دراز،مرجع سبق ذكره، ص 212 .

-يؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى إيجاد حلقة تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الاتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا مالية متقدمة يكون لها أثر في اجتذاب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق مما يشجع بدوره على تنشيط الاستثمار الأجنبي[1].

3-المعونات الأجنبية:

تعتبر المعونات الأجنبية كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، وهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية المقدمة من طرف الدول الغنية إلى دول الأقل نموا[2].

وتنقسم المعونات الأجنبية حسب طبيعتها إلى منح وقروض ميسرة ، أما المنح فهي التحويلات النقدية والعينية المقدمة من طرف دول لغيرها وهي تحويلات لا ترد، بينما القروض الميسرة هي القروض التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية، حيث تقل أسعار فائدتها عن المعدلات العالمية وفترة سماحها وسدادها عادة ما تكون طويلة[3].

وقد تتخذ المعونات الأجنبية صور عينية مختلفة كالمعونات الغذائية والتي تساعد الدول المتلقية لها على تأمين احتياجاتها الغذائية والتي يعجز إنتاجها المحلي عن تلبيتها، وتقدم المعونات بهدف إعانة الدول على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها، وقد يترك للدولة حرية التصرف فيها كما تشاء أو تكون مشروطة من قبل الدول المانحة بتوجيهها إلى قطاعات معينة، وقد تكون على شكل معونات تقنية تتضمن تقديم مساعدات ذات طبيعة فنية[4].

المطلب الثالث: علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي

عند الحديث عن التخلف والتنمية الاقتصادية تثار قضية التفرقة بين النمو والتنمية الاقتصادية. فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة استثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية للإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أي استخدامها

[1] أميرة حسن الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 44-47.

[2] يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 09.

[3] سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 408.

[4] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، دار الوراق للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص 241.

كمرادفين، حيث أن كلاهما يعني التغير إلى الأحسن. ومنه سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف النمو الاقتصادي ومقاييسه وصولا إلى التمييز بينهما.

أولا مفهوم النمو الاقتصادي و قياسه

للإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي سنحاول إبراز أهم التعاريف المتعلقة به وطرق قياسه فيما يلي:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف "بونيه" النمو الاقتصادي على أنه:"عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة"[1].

النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلّي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقّق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج"[2]

النمو الاقتصادي هو معدل التغير في الدخل الحقيقي (أو الناتج) للفرد الواحد.[3]

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى "ارتفاع كمية الإنتاج من خلال التغير في عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة استخدامها مما يترتب على هذه العملية ارتفاع الدخل القومي و الفردي"[4].

يعرف فرنسوا بيرو النمو الاقتصادي على أنه" الزيادة المستمرة الحاصلة في مؤشر حجم الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقية في بلد ما".[5]

ومما سبق يمكن تقديم مفهوم للنمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المبنية على التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الدخل الوطني وتحسين مستوى معيشتهم، "

ويتم حساب النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية:

---

[1] عبد الهادي عبد القادر السويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008، ص84.

[2] JOHN E. SAYRE, ALAN J. MORRIS, **PRINCIPLES OF MACROECONOMICS**, McGraw-Hill Ryerson Limited, EIGHTH EDITION , New York, the United States, 2014, p99.

[3] Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Pearson Education, INDIAN INSTITUTE OF MANAGEMENT AHMEDABAD, New Delhi, India, 2008, p435.

[4] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007 ،ص 65.

[5] Pierre Robert, **Croissance et Crises Analyse économique et historique**, Publie par Pearson Education France,paris, France,2010,p 02.

$$TC = \frac{PIBr(t) - PIBr(t_1)}{PIBr(t_1)} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02\text{-}02)$$

حيث:

TC: معدل النمو الاقتصادي.

pIB_r: الناتج المحلي الخام.

t: الزمن (السنة المعنية)

t-1: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

2-مقاييس النمو الاقتصادي:

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة، أي أن كل مقياسٍ يختص بمقياسٍ واحد من هذه المؤشرات، وهذا خلافًا لمقاييس التنمية الاقتصادية التي عادًة ما تكون مقاييس مركَّبة. وأهم هذه المقاييس:

2-1 المعدلات النقدية للنمو:هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات ، ويمكن إضافة محاذير أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، حيث تأخذ بعض الدول بمفهوم (مجمل الإنتاج الوطني)، بينما تأخذ دول أخرى بمفهوم (مجمل الإنتاج السلعي). وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي:[1]

❖ **معدلات النمو بالأسعار الجارية**: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا. وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 118.

الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة. ومن أهم المعدلات المستخدمة:معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، معدل نمو الدخل الوطني.

- ❖ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس. ويُصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلّية لفترات زمنية طويلة.
- ❖ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد إلى آخر، لذلك يلزم بتحويل العملات المحلية بعد إزالة التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي، ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية والمقارنات الدولية.

2-2 المعدلات العينية للنمو:مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل و الناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من السلع الغذائية.

2-3 مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني، مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب هذا المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملتها الوطنية

مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى)[1].

ثانيا علاقة التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي

لا يتم التمييز بين مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لدى بعض الاقتصاديين، وعادة ما تختزل فلسفة الإصلاح الاقتصادي مفهوم التنمية إلى مجرد النمو الاقتصادي.ففي أول الأمر كانت النظرة الغالبة نظرة اقتصادية، بمعنى أنها تركز على زيادة الإنتاج من خلال مزيج ملائم من المدخرات و الاستثمارات والمعونات الأجنبية، وبمعنى أن التنمية- بعد كل التحفظات والاستدراكات-ليست إلّا مرادفا للنمو الاقتصادي السريع[2].

إلا أن الرأي الأعم والأقرب إلى الصواب- والذي نتفق معه- هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين لهذا فإنه من المفيد أن نوضح هذا اختلاف في العناصر التالية:

- النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل.وبدون النمو الاقتصادي لا يمكن أن تحدث زيادة متواصلة ومستدامة في استهلاك الأسر المعيشية.وزيادة معدل النمو الاقتصادي شرط لتوسيع قاعدة الموارد

-يكون النمو الاقتصادي تلقائي وتراكم كمي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع، بينما التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب المجتمع ويستدعي التدخل والتوجيه من قبل الدولة.

-يجسد النمو في الجوهر، مفهوما كميا قابلا للقياس وينحصر في الميدان الاقتصادي إجمالا. أما مفهوم التنمية فيشمل التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة،أي أن مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو[3].

-المسألة في البلدان الصناعية المتقدمة هي مسألة نمو، لذا فإن الهم الاقتصادي لديهم هو التركيز على تسريع معدلات النمو الاقتصادي، أما في البلدان النامية فإنها تختلف، ذلك أن حالة التخلف التي تعيشها هذه البلدان تجعل من الضروري القيام بفعل إرادي لتحقيق أهداف لا يمكن تحقيقها تلقائيا[4].

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 119، 120.

[2] عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 19.

[3] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص ص 30، 31.

[4] منير الحمش، **الاقتصاد السياسي: الفساد، الاصلاح، التنمية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، سوريا، 2006، ص80.

المبحث الثاني: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وعليه سنتعرض في هذا المبحث إلى النظريات التقليدية التي عالجت النمو الاقتصادي،ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم نظرية النمو الكينزية كما قدمها نموذج (هارود- دومار) ثم النظرية الكلاسيكية المحدثة المتجسدة في نموذج سولو سوان ونموذج ميد.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي.

عاصر الكلاسيك فترة الثورة الصناعية في غرب أوربا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر والتي تحقق فيها النمو التلقائي، وقد بنو أفكارهمبناءً ا على مشاهداتهم بالإضافة إلى أن التحليل الكلاسيكي حاول إلقاء الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه.

أولا رواد النظرية الكلاسيكية

سنحاول عرض أفكار الكلاسيك من خلال التطرق إلى توجهات بعض مفكريها في ما يلي:

1- آدم سميث: Adam Smith

لقد كان الاقتصاديون التقليديون: آدم سميث و روبرت مالتيس و ريكاردو و جون ستيوارت ميل و آخرون جد مهتمين بالنمو الاقتصادي، واعتقدوا أن النمو سباق ما بين التقدم التقني و النمو السكاني، ففي البداية يحدث تقدم تكنولوجي فيدفع الاقتصاد لان ينمو، و لكن ما يلبث أن يتجاوز النمو السكاني معدل النمو التقني مما يؤدي بالاقتصاد إلى حالة الركود، و يعتمد التقدم التكنولوجي أساسا على التراكم الرأسمالي الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها[1].

فبالنسبة لآدم سميث فهو يرى أن النمو الاقتصادي يعتمد بصفة أساسية على زيادة إنتاجية العمل نتيجة إتباع مبدأ تقسيم العمل، وكيف أن إمكانية تقسيم العمل تتوقف على حجم السوق، فكلما اتسع السوق كلما أمكن تقسيم العمل بدرجة أكبر فتزداد إنتاجية العمل ويزداد الناتج الحقيقي.[2]

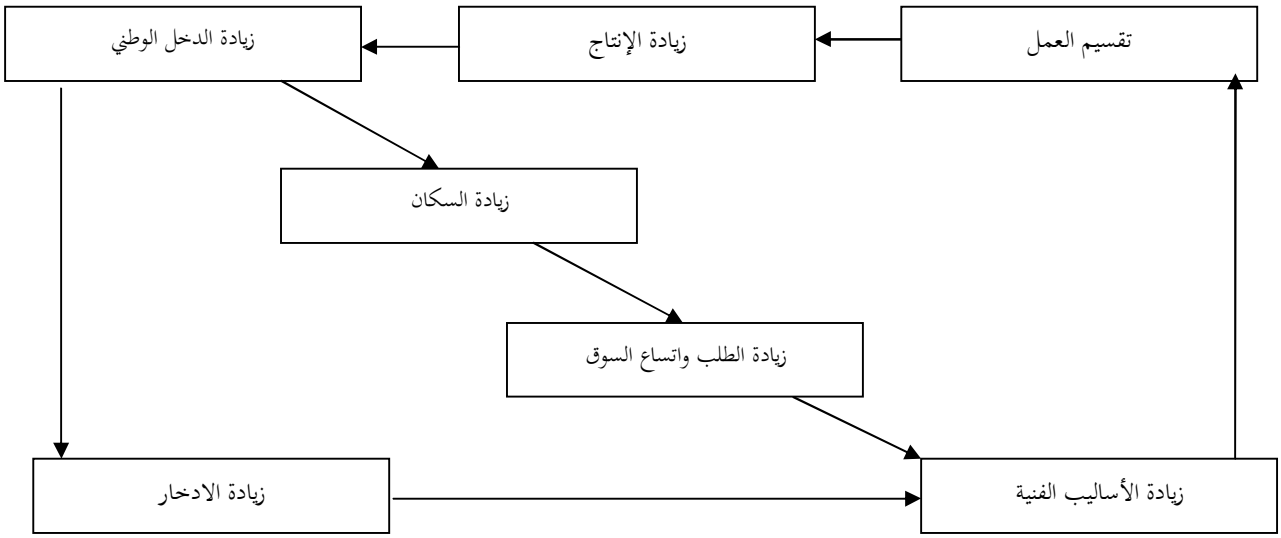
---

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية، دط، الإسكندرية، 1991، ص 317.

[2] عبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة، دط، كلية التجارة، الاسكندرية، 1981، ص 103.

واعتقد "آدم سميث"أن النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، فعندما يبدأ تقسيم العمل يترتب على ذلك ارتفاع الإنتاجية نتيجة تحقيق المكاسب المادية، لكن يجب أن يكون حجم السوق (الطلب) كافياً لاستيعاب الإنتاج الإضافي[1].فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان باعتباره حافزا ودافعا له، وما إن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق، ويتبع ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملا يتأثر بزيادة الدخل .ويمكن تلخيص تصورات آدم سميث في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2–1): تصورات" آدم سميث "للنمو الاقتصادي.



المصدر :سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988 ، ص 61.

2– دافيد ريكاردو

أوضح ريكاردو أن عملية إمداد السكان الذين يتزايد عددهم بصفة مستمرة بالطعام تزداد صعوبة مع استمرار عملية النمو، مما يترتب عليه في النهاية إيقاف هذه العملية والوصول إلى حالة من الركود، حيث قام بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي:

–طبقة الرأسماليين:وهي المسئولة أساسا عن النمو الاقتصادي، لأنها تدخر من أرباحها وهذا الادخار يُوجه إلى التراكم الرأسمالي و يُؤدي إلى النمو.

–طبقة العمال: وهم الذين يحصلون على الأجر الطبيعي فقط، وهو ما يضمن لهم المعيشة عند حد الكفاف.

[1] Jean-Luc gaffard, **la croissance économique**, arrmand colin, paris, France, 2011,p 12, 13.

-طبقة ملاك الأراضي الزراعية:وهم الذين يحصلون على ريع يتمثل في الفرق بين قيمة الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه من الأرض باستخدام كمية من عنصري العمل ورأس المال و قيمة الإنتاج الممكن الحصول عليه من أردأ أنواع الأراضي باستخدام نفس الكمية من عنصري الإنتاج. وقد أوضح "ريكاردو" لكي يستمر النمو لابد أن يظل الربح الذي يحصل عليه الرأسماليين موجبا، غير أنه في رأي "ريكاردو" أن زيادة حجم السكان تُحدث ضغطا على الموارد مما يضطر المجتمع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة لمقابلة التزايد في الطلب على المواد الغذائية، وهنا يظهر قانون تناقص الغلة ويظهر الريع ويرتفع بالنسبة للأراضي الأقل جودة، فيزيد نتيجة لذلك النصاب النسبي لأصحابها من الإنتاج وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين و العمال، مما يعني تناقص معدلات الأرباح وتناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد الكفاف[1].

3- روبرت مالتوس

ركزت أفكار وأطروحات " مالتوس" على جانبين هما: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي. ويعتبر "مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى "قانون ساي" (العرض يخلق الطلب)؛ ويرى "مالتوس" بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج، إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي حالة زيادة المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، فيقترح "مالتوس"في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي[2].

كما ذكر" مالتوس"بأن هناك اتجاه ثابت لزيادة السكان بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول أن السكان ينمون بمتوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8) ،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وفي هذه الحالة يؤكد "مالتوس" على أن زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد

[1] محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، دط، مؤسسة الثقافة الجامعية، ، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص ص258 ، 259.

[2] عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دط، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1974 ، ص ص 192، 193.

تؤدي إلى زيادة السكان بدلا من زيادة رأس المال، وقد خلص "مالتوس" إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السكان وبين كمية الموارد الغذائية اللازمة لمعيشتهم، وإلا فإن كل زيادة في السكان عن هذا الحد مصيرها الفناء، وقد أعطى "مالتوس" حلا لذلك من خلال إنقاص معدل الولادات[1].

4-كارل ماركس Karl Marx:

بدأ ماركس دراسته لجوهر المجتمع الرأسمالي، وقوانين الاقتصاد السياسي البرجوازي، بتحليل القيمة التبادلية، بوصفها عصب الحياة في المجتمع الرأسمالي وجعل من نظريته التحليلية في القيمة حجر الزاوية في بنائه النظري العام[2].

وفقا لهذه النظرية فإن العامل الهام لدفع عملية التنمية هو معدل تراكم فائض قيمة العمل Labour Surplus Value ، أي معدل الربح، الذي يؤول إلى طبقة الرأسماليين من طبقة العمال.ويتولد هذا الفائض في أي مجتمع بغض النظر عن مرحلة التنمية التي يمر بها، لأن العمل –العنصر المنتج للقيمة– قادر دائما على إنتاج ما يفوق أجر الكفاف الذي يحصل عليه.وعلى هذا ففائض قيمة العمل هو الفرق بين قيمة ما ينتجه عنصر العمل وما يحصل عليه هذا العنصر من أجر[3].

لم يتطرق "كارل ماركس" إلى مفهوم التنمية الشاملة ولكنه أعطى مفهوما للتنمية خاصا بنظام معين ألا وهو النظام الرأسمالي ولكنه لفت الأنظار إلى دور ملكية عوامل الإنتاج والتناقض بينها وبين أسلوب الإنتاج أو الفن التكنولوجي المستخدم وما يفرزه ذلك من علاقات اقتصادية و اجتماعية قد تطيح في النهاية بالنظام القائم[4].

ثانيا نظرية النمو الكلاسيكية:

حاول الاقتصاديون الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق.ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي ما يلي:

---

[1] عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص195، 196.

[2] الصدر محمد باقر، **اقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات، ، طبعة20 ، بيروت، لبنان، 1987، ص176.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج، **الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد90 ، مصر، سبتمبر 2007، ص 43.

[4] مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية" حالة دول جنوب شرق آسيا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 46.

_ الإنتاج دالة لعدة عوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي)، كما أن التغير في قيمة الإنتاج تحصل بتغير أحد هذه العوامل أو كلها، كما اعتبر الكلاسيك بأن الموارد الطبيعية ثابتة وأن بقية العوامل متغيرة. وعليه فان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار)، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وبذلك فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.

_ وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت تزايد عدد السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.

_اتجاه الأرباح إلى الانخفاض، حيث يقولون بأن الأرباح لا تتزايد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب يعود حسب آدم سميث إلى زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

_يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل الوطني.

_الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، حيث أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية التي تساعد على النمو الاقتصادي، وهذه البيئة تتمثل في قوانين اجتماعية وإدارية مستقرة، ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

كخلاصة من المدرسة الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، نجد أنهم اعتبروا التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية. واعتقدوا بان النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي[1].

ثالثا نقد النظرية الكلاسيكية للنمو:

وجّه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية للنمو من أهمها ما يلي:

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

_الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر الادخار، ولكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة وادخار القطاع العام.

_الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: ولكن كما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي للاستثمار.

_قوانين غير واقعية: لقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية، والتي ترى بان نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي استندت إلى تناقص العوائد للأرض وكذلك على نظرية مالتوس في السكان، ولقد قللوا من أهمية إمكانات التطور التكنولوجي في الحد من اثر تناقص العوائد.

_إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يؤديه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة، مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.

_أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية الكلاسيكية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

_تصورات خاطئة عن الأجور و الأرباح: أظهرت التجارب العملية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح.

كخلاصة لما سبق فإن البعض يعتبر بأن النظرية الكلاسيكية تحتوي على الكثير من الأفكار التي تلقي الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وعلى مشكلات التنمية، ولكنها كانت خاطئة حول حتمية الركود الاقتصادي وسياسة الحرية الاقتصادية التامة[1].

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي:مفاهيم وتجارب**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص ص 118، 119.

المطلب الثاني: نظرية شومبيتر ونظرية النمو الكينزية

بالإضافة إلى كل من النظريات السابقة للمفكرين الكلاسيك فإن هناك توجهات أخرى في النمو الاقتصادي لاقتصاديين آخرين سنحاول التطرق إليها في ما يلي:

أولا نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:

سنتطرق في هذا الفرع لعرض النظرية وأهم الانتقادات الموجهة لها.

1-عرض النظرية:

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.[1]

ويمكن كتابه دالة الإنتاج لدى" شومبيتر"كما يلي:

y=f (L.K.T.N)……..(02-03)

L: العمل K:رأس المال N: الموارد الطبيعية T : التقدم الفني و التنظيم

والخلاف بين "شومبيتر" ومن سبقوه، وخاصة عن دالة الإنتاج الكلاسيكية يتمثل في أنه أعطى دوًرا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، كّز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، كما اعتبر أن نمو السكان بمثابة عامل خارجي.

وإن الرائد لدى "شومبيتر" هو المجدد الذي يقوم على إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع

[1] محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017، ص30.

بينهما، وقد يتخذ تجديده الأشكال التالية: إدخال واستنباط سلع جديدة؛ استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج؛ إيجاد سوق جديدة؛ السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام؛إعادة تنظيم صناعة ما[1].

وفيما يلي نعرض نموذج شومبيتر في التنمية الاقتصادية[2]:

1-دالة الإنتاج:

y=f (L.K.T.N)..... (02-04)

2-المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح و سعر الفائدة:

S = S (W, R, r) ..... . (02-05)

3-الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي:

I = I i + Ia..... (02-06)

حيث : Ii استثمار محفوز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج و الأرباح، وIa استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

4-الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح و سعر الفائدة والتراكم الرأسمالي :

Ii = Ii (R , r , Q)……(02-07)

5- الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:

Ia = Ia (K , T)……(02-08)

6-التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:

T = T (E) **K = K (E)……(02-09)**

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط 1، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006 ، ص ص 132، 133.

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، متاح على الرابط :

http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/pdf، تاريخ الاطلاع 07 جويلية 2018 ، ص ص36، 37.

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية، وحيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية:

E = E (R , X).....(02-10)

7- الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار و الاستثمار والمضاعف:

O = M (I - S).....(02-11)

حيث ترمز M الى المضاعف، تعبر I-S عن الفجوة بين الاستثمار و الادخار

8 -الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:

W = W (I).....(02-12)

9-توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين:

X = X (R/ W).....(02-13)

2-نقد النظرية: كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب من أهمها:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين.

- افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.

- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.[1]

ثانيا نظرية النمو الكينزية:

[1] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 32.

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كينز ، وقد اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة ، كما تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل التجميعي (الكلي) ، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية :العمل ، سعر الفائدة ، عرض النقود ومعدل الاستثمار.

1-فرضيات وأسس النظرية الكينزية:

ظهور كينز بفكره الجديد، بيّن أن المفكر هو ابن بيئته وزمانه، فدراسته للفكر الكلاسيكي، وإطلاعه على انتقادات "فيكسل" لهذا الفكر ، و الأزمة الاقتصادية التي لم يستطع حلّها بالأسس الكلاسيكية، جعلته يثور عليها وينتقدها بشّدة، ومن أهم هذه الانتقادات نذكر:

-التشغيل الكامل هو حالة خاصة، والتشغيل الناقص هو الحالة الدائمة

-رفض كينز قانون "ساي للمنافذ"، ومقولة "العرض يخلق الطلب" غير واقعية.

-انتقد فرضية المنافسة كما أوردها الكلاسيك، كونها آلية لإعادة التوازن بطريقة عفوية، لأن الأسواق عموما تخضع لتحكم أعداد قليلة من المؤسسات، وبالتالي يمكنها التحكم في الأسعار.[1]

كما اعتمد في بناء نظريته على مجموعة من الفرضيات منها:

-يصلح التحليل في الأجل القصير فقط (فترة لا تتعدى سنتين)

-يكون مستوى الأسعار ثابتا.

-في حالة الاختلال يكون التعديل الاقتصادي بواسطة الكميات[2].

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، وان حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وبتكلفة اجتماعية باهظة.
- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

[1] خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2012، ص ص 258،259

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، ط3، الجزائر، 2013، ص129

- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكينزية هي:

1- الطلب الفعال: البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسة لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

4- المضاعف الكنزي يقوم على فرضيات: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج[1].

2- نظرية النمو لـ: هارود ودومار Harrod- Domar :

يبحث كل من "هارود ودومار" بتقرير الشروط المطلوبة لحدوث النمو السلس في الدخل القومي، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دوًرا مهًما في عملية النمو وفق تحليلهما، غير أنهما يشدّدان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد قدرة الاقتصاد الإنتاجية من ناحية أخرى من خلال زيادة التراكم الرأسمالي[2]. يقوم نموذج هارود- دومار على الفرضيات التالية[3]:

_دالة الادخار ساكنة، أي أن الادخار المقرر في فترة زمنية يرتبط داليا بالدخل المحقق في الفترة الزمنية ذاتها

---

[1] أوشن سمية، **نظـريات التنمية الاقتصادية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية في مقياس: التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، ص05.

[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[3] كلاوس روزة، ترجمة: عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، منشورات جامعة قاريونس،ط1، بنغازي، ليبيا، 1990، ص ص47،48.

$S_t = sY_t$……………………………..(02–14)

_يتحدد الاستثمار في اللحظة (t)حسب مبدأ المعجل من خلال نمو الدخل في الفترة الزمنية الواقعة بين(t) و (t-1) مضروبا في المعجل (v) أي أن دالة الاستثمار هي:

$I_t = v(Y_t - Y_{t-1})$…………………………..(02–15)

إن معدل النمو الاقتصادي (g) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني (Y)، مع افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الناتج أو الدخل الكلي (V). فإذا كان K هو رأس المال، و S هو الادخار الإجمالي وهو نسبة (s) من الدخل الكلي، وإذا كان الاستثمار عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، وبفرضية أن الاستثمار المحقق يساوي دوماً الادخار المحقق (I = S)، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$g = \frac{\Delta Y}{Y}$ … … … … … … … … … … … … … … … … ..(02

$V = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$… … … … … … … … … … ………(02–17)

$S = sY$……………………………………….(02–18)

$I = \Delta K$……………………………………….(02–19)

$I = \Delta K = V\,\Delta Y = Sy = S$……………………….(02–20)

وباستخدام خواص التناسب في الرياضيات وبالرجوع إلى العلاقة تستنتج العلاقات التالية:

$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{v}$…………………………………………..(02–21)

$g = \frac{s}{v}$…………………………………………..(02–22)

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي (g) يكون محددا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني (s) ومعامل رأس المال/الناتج (V)، وبشكل أكثر دقة فإنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط إيجابا بمعدل الادخار، حيث كلما زادت قدرة الاقتصاد على تعبئة الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج

الوطني الإجمالي (GNP) (، كلما أدى ذلك إلى زيادة هذا الأخير، ويرتبط سلبا بمعامل رأس المال/الناتج، فأي ارتفاع فيه يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج الوطني الإجمالي(GNP)[1].

3- الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية: من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية:

_فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي غلى تغير متطلبات النمو المستقر .

_كما أن فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.

_ أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

_ أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال $\frac{K}{Y}$ والمعامل الحدي لرأس المال $\frac{\Delta K}{\Delta Y}$غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد[2].

أما من حيث مدى ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم وذلك للأسباب التالية:

_اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والدول النامية، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويلة الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع التي تحتاجها الدول النامية.

_إن مثل هذه النماذج تتميز بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال، وهذا ما يتعارض مع أوضاع الدول النامية، حيث تتميز بمعدلات ادخار ورأس مال منخفضة.

---

[1] ميشيل تودارو ترجمة :محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، دط، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006 ، ص ص 126، 127.

[2] الطيب بولحية، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل، 2016، ص98.

_إن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.

_النموذج يفترض اقتصادا مغلقا، في حين أن اقتصاديات الدول النامية تكون غالبا ما تكون مفتوحة

_يفترض هذا النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار في الواقع متغيرة باستمرار.[1]

المطلب الثالث: النظرية الكلاسيكية المحدثة والنمو الاقتصادي.

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصةً بعد الحرب العالمية الثانية، حينما باتت مسألة النمو و مشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين، و سارت أبحاث مفكري هذه المدرسة وفق أفكار عارضت خاصةً المدرسة الكينزية.

أولا أفكار النظرية الكلاسيكية المحدثة:

من أهم أفكار هذه النظرية ما يلي:

- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى.

- أن السكان لا يتغيرون بأي حال من الأحوال مع التغير في الدخل الفردي.

- أن التقدم في التكنولوجيا و معرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال.

-رفض معظم النيوكلاسيك قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، و أسسوا تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنولوجي و مرونة الطلب على الاستثمار[2].

-أن حجم السكان و حجم رأس المال ومستوى التقدم التكنولوجي، والتي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي تتحدد بواسطة قوى خارج مجال علم الاقتصاد.

-التركيز على مشكلات الأجل القصير عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على المدى الطويل.

- أن عملية تكوين رأس المال تعتبر هامةً بالنسبة للنمو، خاصةً مع إمكانية الاستبدال بين رأس المال و العمل

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي:مفاهيم و تجارب**، مرجع سبق ذكره، ص 129.
[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 127، 128.

وبخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية فتتضمن ثلاثة أفكار رئيسية هي:

– يتحدد معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي عند هارود.كما أن معدل النمو الاقتصادي مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار.

– يعتمد مستوى دخل الفرد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبا مع معدل نمو السكان[1].

– إذا كانت جميع الاقتصاديات متماثلة في جوهرها، وباستثناء تدفقات رأس المال إلى الخارج، سيكون لدينا تقارب صارم: سيكون نمو نصيب الفرد في البلدان الفقيرة أسرع من نموه في البلدان الغنية. ومن ناحية أخرى، إذا اختلفت الاقتصاديات من حيث الادخار، والخصوبة، والموقف من العمل، والوصول إلى التكنولوجيا، والسياسات العامة ، وما إلى ذلك ، فإن التقارب لن يتحقق إلا في ظل ظروف معينة[2].

و قد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر أهمها:

ثانيا النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سولو –سوان:

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة، حيث أوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية اشتملت على ما يلي

– أن هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين أقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في أفقر الدول الفقيرة حوالي0.05 متوسط دخل الفرد في أغنى الدول الغنية.

– أن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول.

– أن معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي:مفاهيم و تجارب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 120، 121.

[2] Robert j .**Barro, les facteurs de la croissance économique : une analyse transversale par pays**, economica, paris, France,2000,p 05.

– أن المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن أن تعدل، بحيث يمكن أن يصبح الدولة غنية والعكس بالعكس.

كذلك أوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على رأس المال، وثبات أنصبة رأس المال و العمل في الناتج المحلي الإجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية ، و كذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ، بمعنى استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة .

و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل ثلاث معادلات على النحو التالي:

$$Y = F(K, L)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الإنتاج حيث يفترض أن هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم ، بمعنى أن زيادة مدخلات الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الناتج بنفس النسبة ، كذلك يفترض أن تستوفي دالة الإنتاج شرط الإنتاجية الحدية الموجبة لعوامل النتاج ، وقانون تناقص الغلة ، بمعنى أن تتناقص الإنتاجية الحدية مع ازدياد استخدام عامل الإنتاج . على هذا الأساس يمكن كتابة الناتج الفرد على النحو التالي:

$$y = f(k) \quad \text{.....(02-22)}$$

حيث أن k هو رصيد رأس المال للفرد.

و تعبر المعادلة الثانية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب أن يتساوى إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى رصيد رأس المال زائدا مخصصات اهتلاك رأس المال) مع الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محددة من إجمالي الإنتاج .

$$k' = sY - dk \quad \text{.....(02-23)}$$

حيث k' هو التغير في رصيد رأس المال ، وهو يساوي صافي الاستثمار.

S هو الميل الحدي (المتوسط) للادخار ، d هو معدل إهتلاك رأس المال.

و يلاحظ أنه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة أن التغير مع الزمن لنسبة رأس المال العامل:

$$(K = (\frac{K}{L}))\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02-24)$$

$$k' = (G(k)-G(L))\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02-25)$$

مع ملاحظة أن نمو العمال $G(L)$ قد أفترض ثابتاً عند n ،و بتعويض معدل نمو السكان ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على [1] :

$$k' = (S\frac{y}{k} - n - d)k\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02-26)$$

نلاحظ أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{y}{k}$ و بتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل على المعادة الأساسية لنموذج سولو سوان:

$$k' = (S\frac{y}{k} - n - d)k = sy - (n + d)k\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02-27)$$

أو: $$k' = s f(k) - (n + d)k\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02-28)$$

حيث تم تعويض دالة الإنتاج للفرد.

تقول المعادلة الأساسية للنمو في نموذج سولو سوان أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل :

- الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.

- معدل إهتلاك رأس المال للفرد ، dk، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال العامل .

- معدل انخفاض رأس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني ، nk ، و الذي تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض نسبة رأس المال للفرد .

[1] بليل حسيبة، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ونماذج النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص : الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015، ص ص 431،432.

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حلة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت ، و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر ، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو ، بمعنى زيادة رأس المال للعامل ، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة ، و كلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه اكبر ، و عند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت و لتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث α نصيب رأس المال في الناتج. في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي :

$$k' = sk^{\alpha} - (n + d)\, k \quad \text{.....(02-29)}$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة: $k^*=0$ مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة يساوي:

$$k^* = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{1}{(1-\alpha)}} \quad \text{.....(02-30)}$$

و بتعويض هذه القيمة في دالة الإنتاج نتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل على النحو التالي:

$$y^* = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{\alpha}{(1-\alpha)}} \quad \text{.....(02-31)}$$

وهي قيمة ثابتة بما أن كل المعطيات على يمين المعادلة ثابتة.

فسرت هذه القيمة التوازنية على أنها تحمل جواباً للسؤال حول لماذا يتم مشاهدة بعض البلدان و هي فقيرة ، بينما الأخرى غنية ، و ذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة ،كلما كان البلد غنياً نسبياً ؛ و مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها ، كلما كان معدل نمو السكان مرتفعاً كلما كان البلد فقيراً[1].

ثالثا نموذج جيمس ميد Jims Mead :

[1] بليل حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 433،434.

لقد أخذ "جيمس ميد" بالأسلوب الكلاسيكي الحديث و استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المختلفة، استخدم نفس الفرضيات في نموذج " سولو سوان"كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استخدامه للاستهلاك و الاستثمار.

و انطلق من دالة الإنتاج التالية :

$$y = f(K.L.N.T) \quad \text{.....(2-32)}$$

y : الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K : المخزون الصافي لرأس المال و المتجسد في الآلات.

L: القدر المتاح من قوة العمل .

N: القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض و الموارد الطبيعية، و يفترضه "ميد" ثابت .

T: عامل الزمن المؤثر في التقدم التكنولوجي.

يرى ميد أن الناتج الصافي يمكن أن يزداد من سنة لأخرى بتغير العناصر الثلاثة وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y = V\,\Delta K + W\,\Delta L + \Delta Y' \quad \text{.....(02-33)}$$

V: الناتج الحدي لرأس المال .

W: الناتج الحدي لقوة العمل .

$\Delta Y'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T

ΔK : التغير في عنصر رأس المال .

ΔL :التغير في عنصر العمل .

و منه فالنمو حسب هذا النموذج يعبر عنه بصيغة معادلات نمو كالتالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{VK}{Y}.\frac{\Delta K}{K} + \frac{WL}{Y}.\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Y'}{Y} \quad \text{.....(02-34)}$$

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو السنوي للناتج.

$\frac{VK}{Y}$: الناتج الحدي لرأس المال، و هي تمثل الجزء من الدخل الصافي الذي يدفع كأرباح لمالكي الآلات.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل النمو السنوي لمخزون رأس المال[1].

$\frac{WL}{L}$: الناتج الحدي لعنصر العمل و التي تمثل الدخل القومي، و الذي يدفع كأجور لقوة العمل.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي لقوة العمل.

$\frac{\Delta Y'}{Y}$: معدل النمو السنوي في التقدم التكنولوجي.

و تعتبر هذه المعادلة الأساسية لنموذج "ميد"، و التي توضح أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بمعدل نمو الناتج و هو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو هي معادلة النمو لمخزون رأس المال و مرجح بالناتج الحدي لرأس المال و معدل نمو السكان المرجح بالناتج الحدي لقوة العمل و معدل النمو التكنولوجي.

و كاستعراض عام حول نمو "ميد" نقول أنه اعتبر معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي كثوابت، وأن التغير في معدل النمو يتحقق وفق سلوك كل من الإنتاجية الحدية لرأس المال و حجم الادخار و الناتج الحدي لقوة العمل عبر الزمن.

ففي حالة ثبات معدل نمو السكان و معدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل المدخرات، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال و تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و إذا كان المستوى التكنولوجي ملموساً فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلاً من الانخفاض.[2]

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها،حالة :الجزائر، مصر ، السعودية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014، ص 25.

[2] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

على الرغم من الاهتمام الذي نالته عملية تحليل أسباب النمو المادي بالمفهوم الحديث في نظريات النمو التقليدية التي تنسبه – في الغالب – إلى عوامل عاشها أو يعيشها المنظر، إلا أنها لم تقدم الآلية التي يمكن عن طريقها حصول النمو؛ بمعنى أن عوامل النمو متوفّرة ويبقى المطلوب هو كيفية عمل تلك العوامل من أجل تحقيق النمو.وهو ما اهتّم به عدد غير قليل من الباحثين وتجلّى هذا الاهتمام في ظهور عددٍ من النظريات والمدارس الفكرية التي ركّزت اهتمامها على ضرورة إحداث تغيراتٍ هيكلية في النشاط الاقتصادي للدول النامية، ومن هؤلاء نذكر نيركس، لويس، ميردال، هيرشمان، روستو، روزنشتين، رودان، ...الخ.

المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن و نظرية النمو غير المتوازن

ركزت جهود بعض الاقتصاديين في الربع الأخير من القرن الماضي على محاولة اكتشاف أنسب الطرق لبدأ عملية التنمية الاقتصادية، والسير فيها بسرعة وكان من نتائج هذه الجهود ظهور ما يسمي بنظريات التنمية الاقتصادية، وسنتناول هذا المطلب من خلال نقطتين، الأولى نعالج من خلالها نظرية التنمية المتوازنة، على أن نتناول في النقطة الثانية نظرية التنمية الغير متوازنة .

أولا نظرية الدفعة القوية لروزنشتاين رودان:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، يفرق روزنشتاين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة و الوفورات الخارجية . الأول عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة ، و الثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، و أخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من النظرية التقليدية الساكنة لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن[1].

[1] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية:دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص25.

تتأسس فكرة الدفعة القوية على أمرين، يتمثل الأمر الأول في ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيرا لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج وذلك لجني وفورات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية. أما الأمر الثاني فإنه يتمثل في أنه لرفع الطلب على آية سلعة بعينها من الضروري أن ترفع مستويات الدخول بمعدل كبير في ربوع الاقتصاد الوطني كله، ويمكن تحقيق ذلك في ظل برنامج شامل ضخم للاستثمار فقط[1].

ثانيا نظرية النمو المتوازن:

إن الفريق المؤيد لهذه النظرية يرى أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك لوجود تشابك بين القطاعات بعضها ببعض،لأن كل قطاع يمثل سوقا لناتج القطاع الأخر من أجل إحداث تغيير كبير وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها.

تهدف هذه النظرية إلى تحقيق النمو المتوازن.ولكن الاختلاف يتركز حول كيفية تحقيق هذا الهدف لتحقيق التنمية المنشودة وإحداث تغييرات جذرية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني.تتمثل تبريرات مؤيدي هذه النظرية في كون ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية.ويرجع ضيق السوق إلى انخفاض القوة الشرائية بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي الذي يسهم فيه انخفاض مستوى الإنتاجية. فالحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكّون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول النامية.ويعلل مؤيدو هذه النظرية كون أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات.فالاستثمار حسب رأي نيركسه يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة[2].

يؤكد مؤيدوا هذه النظرية أيضا على العلاقة بين القطاع الزراعي والصناعي ، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي.وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول

[1] محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، ط2، الاسكندرية، 1977، ص155.

[2] مصطفى زيروني، ، مرجع سبق ذكره، ص 189.

النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم وزيادة دخول العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع دخولهم.كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي، كصناعة الأغذية وصناعة السكر والزيوت النباتية...الخ.[1]

و المحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي والزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للآخر.بالإضافة إلى ذلك فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية.ويعود السبب إلى أن الدول النامية بحاجة إلى استيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية.كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة .و لذلك فالدول النامية بحاجة إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات[2].

ولقد انتقدت هذه النظرية في كثير من النقاط لعل أهمها أن جم الاستثمارات المطلوبة يفوق إمكانيات الدول المتخلفة، كما أن البدأ في إقامة العديد من الصناعات وفقا لحجم السوق يؤدي إلى عدم وصول أيا من هذه الصناعات للحجم الأمثل لإنتاجها وما يعنيه ذلك من ارتفاع تكلفة الإنتاج، كما أنها أغفلت جانب العرض بالرغم من أن أحد خصائص التخلف هو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي[3].

ثالثا نظرية النمو غير المتوازن:

عكس النظرية السابقة فإن هذه النظرية ترى أن عدم التوازن هو المحرك الرئيسي للتغير، وبالتالي فإن استهداف إطلاق قوى التنمية الاقتصادية بالدول المتخلفة يتطلب تركيز الاستثمارات في قطاعات إستراتيجية محدودة تشكل المحور الرئيسي لحراك باقي القطاعات الأخرى وبالتالي يتطور الاقتصاد من خلال الانتقال من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى في شكل متعاقب ولكن في كل مرة بمستوى أعلى من الإنتاج و الدخل، وهو ما يعرف" بالاتوازنات الخلاقة"، ويرى رواد هذه النظرية امثال الأمريكي ألبير هيرشمان والفرنسيين فرانسوا بيرو

[1] حبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة،دط، الجزائر، 2014، ص59.
[2] مصطفى زيروني، مرجع سبق ذكره، ص 190 .
[3] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، دط، 2008، ص77.

وجيرار دي برنيس أنها الأكثر واقعية لحالة الدول المتخلفة من نظرية التنمية المتوازنة.كما أن طروحاتهم التي تجمعها الفكرة المحورية المذكورة أعلاه قد تعددت وفق التفصيل التالي:

1-هيرشمان و نظرية الصناعات اُلمحركة:

يرى هيرشمان ضرورة تركيز التنمية بالدول المتخلفة في مرحلة انطلاقها على الاستثمار في قطاعات استراتيجية رائدة تعمل على تحريض القطاعات الأخرى للحاق بها، ويجب أن يعمل القائمون على التنمية في هذه البلدان على اختيار هذه القطاعات أو المشاريع الرائدة بدقة، وذلك وفق جملة من المعايير أهمها -في نظره- "القدرة على الدفع إلى الخلف"و" القدرة على الدفع للخلف" حيث ترتب المشاريع حسب شدة ترابطها الخلفي وتدني ترابطها الأمامي، وكل صناعة يكون حجم الطلب على منتجاتها في السوق الوطنية يساوي نصف طاقتها الاقتصادية تعتبر ذات أولوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى هيرشمان ان الاستثمارات المنتجة مباشرة تعطى الأولوية في الترتيب على استثمارات البنية القاعدية، لأن الأولى تشكل ضغطا محرضا للقيام بالثانية وهو ما يسمى تحريض التنمية بواسطة نقص القاعدة الهيكلية[1].

2-بيرو ونظرية أقطاب التنمية:

يعتبر " F. Perroux,1955 " السباق في شرح ما يعرف بنظرية مراكز أو أقطاب النمو ،(التي اعتمدها فيما بعد" Hirschman " كأساس لنظرية النمو غير المتوازن)، وإن كان الكثير من الباحثين ينسبون هذه النظرية إلى نظريات التوطن الصناعي. فصاحبها يرى أن التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة، بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية تحتوي على عدة قوى اقتصادية جاذبة وطاردة بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنتشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني كما أن " Boudeville,1957 عرف قطب النمو الإقليمي بأنه مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة حضرية، والتي تؤدي إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها[2].

---

[1] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص71،72.

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص65.

وقد وضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية، والجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

أما بخصوص آلية وحركة مراكز النمو فإن لها آثارا متعددة أهمها:

_الآثار الهيكلية، حيث ان لمراكز النمو آثارا مهمة على الهياكل السكانية، إذ ينخفض معدل الوفيات ويرتفع معدل النمو في السكان، كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المناطق التي تتم الهجرة منها باتجاه المراكز المحفزة

_الآثار الاقتصادية، حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.

وبخصوص الأشكال المختلفة لظواهر مراكز النمو فيما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، ففي الأولى فإن عملية النمو تحدث في المحاور الرئيسية مثل المناطق المحيطة بنهر الراين ونهر السين، والبحيرات الأمريكية الكبرى، أما النقاط خارج هذه المحاور فيوجد فيها نمو ولكنها لا تلعب إلا دور جزئي وبسيط في تحقيق النمو في المنطقة التي تضم هذه النقاط المذكورة، وفي البلدان المتخلفة فإن المدينة هي عبارة عن مركز تغيير الهيكل بالإضافة إلى هذه البلدان فيحدث هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة ارتفاع الاستهلاك للسلع المستوردة على العكس في البلدان المتقدمة فإن هروب هذه الأموال يكون من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة.[1]

3-جيرار دي برنيس ونظرية الصناعات المصنعة:

قام برنيس بتطوير نظرية بيرو حول أقطاب النمو، وهو يرى أن انطلاق التنمية بالدول المتخلفة لا يمكن أن يتحقق إلّا إذا كانت نواته "صناعة ثقيلة"، وهو يركز على نوع خاص من الصناعة الثقيلة وهي "الصناعات المصنعة"، وهي تلك التي تكون وظيفتها الأساسية إحداث تغيير بنيوي في مصفوفة العلاقات بين الصناعات

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص61،62.

بفضل وضع مجموعة جديدة من الآلات في خدمة الاقتصاد الوطني، بمعنى أبسط هي تلك الصناعات التي تشكل منتجاتها عاملا تحريضيا لصناعات أخرى تستخدم هذه المنتجات كمدخلات لها.

وبرنيس وإن كان يرى أن صناعة الحديد والصلب ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا إنه يشير أن الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية،بعبارة أخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترى أخرى، فمثلا:الصناعة الاستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدم التقني و المكننة، في حين قامت صناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عشر.

إن قيام الصناعات المصنعة بدورها التحريضي لإطلاق قوى التنمية بالاقتصاد المتخلف يشترط فيه حسب برنيس:

_أن تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي

_أن تكون مستقلة عن مراكز التمويل و التصنيع الخارجية

_أن يتوفر الاقتصاد المحلي على صناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها.

المطلب الثاني :نظرية المراحل ونظريات التبعية

اكتسبت نظرية المراحل شهرة عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلّفها روستو الذي يؤكّد بأن التنمية الاقتصادية التي تهدف إليها الدول النامية التي حقّقت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ممكنة، أما نظريات التبعية فهي نظريات ذات جذورٍ ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وبدأت في سبعينيات القرن الماضي تكتسب دعمًا متزايدًا وخاصة من مثقفي الدول النامية.

أولا نظرية المراحل:

اعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير

للسلع والخدمات.قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وتتلخص هذه المراحل في التالي:

1-مرحلة المجتمع التقليدي : والتي تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق. يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات و التقاليد، انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد ضرب روستو أمثلة لدول اجتازت هذه المرحلة مثل: الصين، دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط وبعض دول أوربا، وذلك كله في القرون الوسطى[1].

2- مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق: تعتبر هذه المرحلة فترة انتقال بين مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق، وفيها تكون الدولة أيضا متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد نفقاتها، والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها.ومن مظاهر هذه المرحلة نبذ المجتمع لوسائل العتيقة للإنتاج، وإدخال الوسائل الحديثة، وقيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، والاهتمام بإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، ومن مظاهرها كذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 150 دولار في العالم.

3- مرحلة الانطلاق : وفيها تتصف الدولة بأنها دولة ناهضة أو في طور النمو، حيث تسعى جاهدة للقضاء على أسباب تخلفها والانطلاق نحو التقدم والنمو الاقتصادي عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية، واحداث ثورة في أساليب الإنتاج و التوزيع، وإنشاء الصناعات الثقيلة، والنهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل والمواصلات.

و من أهم مظاهر هذه المرحلة أن معدل الاستثمار في الدولة يفوق معدل الزيادة في السكان.ومثل روستو هذه الحالة بحالة دولة يزيد عدد سكانها بمعدل 1% أو 1.5% سنويا، ففي هذه الحالة يجب أن يزيد معدل

[1] عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج، النظرية، القياس**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011، ص 63.

الاستثمار السنوي على 10 % من الدخل القومي حتى يمكن أن نعتبر الدولة في مرحلة الانطلاق، ومن مظاهرها كذلك تراوح متوسط دخل الفرد بين 150 و 200 دولار في العام.

واعتقد روستو أن هذه المرحلة تتميز بأنها قصيرة نسبيا، تتراوح مدتها بين 20 و 30 سنة تقريبا،يتم خلالها تحول الاقتصاد الوطني تحولا كبيرا يجعل عملية النمو الاقتصادي تتم بعد ذلك تلقائيا وبطريقة أوتوماتيكية كما ويذكر أن هذه المرحلة تعتبر من أصعب مراحل النمو الخمسة جميعا،كونها مرحلة الجهد الشاق، والعمل الدائب لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة[1].

4- مرحلة السير نحو النضج : تعتبر الدولة في هذه المرحلة متقدمة اقتصاديا حيث يتراوح الدخل الفردي فيها بين 400 و 600 دولار، ومن أهم مظاهرها:استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) بشكل متوازي، انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع،ارتفاع مستوى الإنتاج المادي، ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات، تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا[2].

5- مرحلة الاستهلاك الوفير:وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شوطا كبيرا من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها : ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات) وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الدخول الفردية، فيتحقق بذلك قانون Engel:كلما ارتفع الدخل تنخفض الحصة المخصصة للمواد الغذائية لفائدة نفقات أخرى لاسيما المخصصة للخدمات، الثقافة، السفر، الترفيه....الخ، زيادة الانتاج الفكري والأدبي للمجتمع، ظهور هيكلة جديدة للسكان العاملين حيث يوزعون على القطاعات الاقتصادية كالتالي : 45 % من القوة العاملة تنشط في القطاع الثالث،45 % في القطاع الثاني، و 10 % في القطاع الأول، وتنامي ظاهرة النزوح الريفي[3].

ثانيا نظريات التبعية الدولية:

تنظر هذه النظريات إلى البلدان النامية أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسسية والاقتصادية محليا ودوليا، كما أنها أسيرة التبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقاتها بها. و يعّرف "Dos Santos "

[1] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، دط، بيروت، لبنان، 1986، ص17-19.
[2] عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[3] عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص78، 79.

التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع الحاصل في الاقتصاد الآخر المهيمن، فبينما يكون نمو هذا الأخير ذاتيا، يكون نمو الأول انعكاسا للتوسع الحاصل فيه ، وحيث أن وجود واستمرار حالة التخلف ترجع بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، مما يجعل محاولاتها لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمرا صعبا[1]. تشمل هذه النظريات ثلاثة نماذج هي:

1-نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة : يعد هذا النموذج امتدادا غير مباشر للفكر الماركسي في التنمية، فهو يعزو وجود واستمرارية التخلف في البلدان النامية إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل بين البلدان الغنية والفقيرة لوجود عدم تكافؤ القوة بينهما، الذي يبقي على سيطرة دول المركز وتبعية دول الأطراف، حيث تتوافق مصالح بعض المجموعات القليلة (مثل ملاك الأراضي، الحكام العسكريين والموظفين الحكوميين...الخ، التي تتمتع بالمداخيل المرتفعة والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية والنخب الممثلة في البرلمان في البلدان النامية) مع ممثلي مصالح النظام الدولي الرأسمالي(مثل الجمعيات والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهي ممولة من طرف البلدان الغنية) مما يجعلها تلعب دورا رئيسا في إبطاء التنمية، وربما يقود ذلك إلى منع جهود الإصلاح الحقيقي الذي كان من الممكن أن يخدم عامة الناس في هذه البلدان النامية، الأمر الذي يترك متوسطات الدخول منخفضة ومستويات المعيشة جد متدنية، واستمرار التخلف[2].

يرى كل من " Paul Baran " وGunder Frank "و"سمير أمين" أن الرأسمالية ا ولرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة.وتعود نظرية التبادل غير المتكافئ إلى " Emanuel " الذي يؤكد أن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء و الفقراء، لأن الأجور هي أدنى في البلدان الفقيرة وأن عدم المساواة في الأجور هي سبب لعدم تكافئ التبادل[3].

2- نموذج المثال الكاذب:

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 113، 114.
[2] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 142.
[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص115،116.

الذي يبنى على أن تخلف الدول النامية هو بسبب تقديم نصائح أو خبرات مغلوطة غير مناسبة أو غير صحيحة من قبل خبراء الدول المتقدمة العاملين في المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية والتي يناط بها تقديم النصح و الارشاد للدول النامية ولكنها لا تناسب ظروف هذه الدول، هذه النصائح يبنى عليها سياسات اقتصادية غير سليمة تخص الدول النامية تكون معقدة وغير واضحة وأحيانا خاطئة، بحيث تؤدي إلى زيادة تخلف هذه الدول بدلا من تقدمها بسبب تبني هذه الدول لأفكار لا تنسجم مع أولويات التنمية فيها[1].

3- فرضية التنمية الثنائية:

أظهرت نظريات التبعية الدولية تشكل فكرة ثنائية المجتمعات في كل من البلدان الغنية والدول الفقيرة، وفي الدول النامية تظهر هذه الثنائية من خلال تمركز الثروة في أيدي قلة قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، فالثنائية مفهوم واسع يناقش في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود واستمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، وبشكل أكثر تحديدا فإن مفهوم الثنائية يشتمل على العناصر التالية هي:

_توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأنْ توجد طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة القليلة الغنية ذات الدخول المرتفعة والمستوى التعليمي والثقافي المرتفع، مع الكثرة الفقيرة الجاهلة والأمية في بلد ما، أو تعايش الدول الصناعية الغنية مع المجتمعات الفقيرة من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية.

_إن هذا التعايش يتميز بالاستمرارية وليس مرحليا لكون أسبابه هيكلية وليست عابرة يصعب إزالتها

_لا يوجد تقارب بين (القطاع أو البلد) المتقدم والقطاع (البلد) المتخلف، بل تتسع الهوة بينهما في كل عام، ويتضح ذلك من خلال تضاعف إنتاجية العامل في الأول وتدنيها في الثاني.

_ تقود الخواص الثلاثة سابقة الذكر إلى خاصية أخرى خطيرة وهي أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر بالرواج أو بانتعاش القطاع المتقدم، بل على العكس فبدلا من جذبه للأعلى قد يتسبب في دفعه نحو الأسفل وتعميق تخلفه، مما يكرس بوضوح ظاهرة التبعية[2].

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص33.

[2] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 143، 144.

المطلب الثالث:نماذج النمو الداخلي Endogenous.

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات ، كونها لم تفلح في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي .

أولا نموذج رومر الأول ROMER "تراكم رأس المال المادي 1986"

يمثل مخزون رأس المال المادي لدى رومر المحرك الأساسي لعملية النمو اقتصادي الذاتي، ويقصد به مخزون المعرفة المتولدة عن رأس المال الماديالتي تنتج تلقائيًا عن الخبرة المُكتسبة من الإنتاج. ، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بان يتم الإنتاج في صورة أكثر فعالية.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في رأس المال المادي، مصدر مشترك للنمو الاقتصادي في النظريات الجديدة والقديمة. ووجه الاختلاف الأساسي بينهما يتمثل في أن النمو الذاتي ينبني على ثبات الإيرادات الحدية لرأس المال. أما النموذج النيوكلاسيكي فيدخل في اعتباره تراكم رأس المال المادي، دون أن يعير أي اهتمام لتراكم المعرفة التي تنتج عنه.

يوجد في نموذج رومر مخزونين مرتبطين، وهما مخزون رأس المال المادي و مخزون المعرفة المتولدة عنه. فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة فيمكن للاقتصاد أن يتطور وينمو بمعدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت. و هو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا.ويتميز النموذج الأول بمجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:

1-الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة: ويمكن أن نميز بين آليتين يمكن أن تؤديا إلى تحقق الوفورات الخارجية لرأس المال المادي:

ـــيولد الاستثمار في إحدى الشركات زيادة في إنتاجها، و في إنتاج الشركات الأخرى.

ـــوجود تكامل بين الأنشطة والمشروعات: تضاعف الوفورات الخارجية التأثير الذي يلعبه رأس المال بخصوص عملية النمو ويحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة.

2-الفصل بين النمو المتوازن و النمو الأمثل: يترتب عليه امكانية استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال المعرفي للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعا (النمو الأمثل).

3-التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو: بما يعني أن التفاوت في معدلات النمو قد يرجع إلى اختلاف الصدمات أو الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد، وذلك لأن حدوث أزمة تؤثر في مخزون المعرفة ستكون ذات انعكاس طويل الأجل مما يعني التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو.

4-وجود ثلاث حالات للنمو:

_مرونة إنتاج المعرفة أقل من الواحد الصحيح: ويكون هذا في حالة اتجاه إيرادات العوامل المتراكمة التي تتمثل في المعرفة الخاصة والمعرفة الجماعية نحو التناقص، وهو ما يعني أنه لا توجد آثار خارجية ايجابية لرأس المال، وبالتالي فالنمو يتوقف عند ما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي.

_مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد الصحيح: وتتطابق هذه الحالة مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، الأمر الذي يعني أن مسار النمو يتم في شكل معدل ثابت بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم التكنولوجي[1].

_مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من الواحد الصحيح: حيث تكون إيرادات العوامل المتراكمة متزايدة، ويكون معدل النمو في تزايد مستمر. وهو الشيء المرغوب لتواصل النمو والتنمية.

ثانيا نموذج رومر الثاني ROMER "تراكم رأس المال التكنولوجي 1990"

يمكن أن نعرف التكنولوجيا بأنها "مجموع المعارف المتصلة ببعض المراحل والأنشطة الإنتاجية التي ترتبط بالإنتاج وتحويل المواد داخل العملية الإنتاجية" وبالتالي فالتكنولوجيا عبارة عن اختراع مصطنع، و هناك فرق بين البحث العلمي كفكرة مقبولة من الناحية العلمية النظرية، وبين البحث التكنولوجي الذي يتمثل في استخدام النظريات المستمدة من البحث العلمي في التوصل إلى حلول لمشكلات النشاط المادي، منتجا بذلك الاختراعات المختلفة ووضعها موضع تنفيذ من الناحية التطبيقية، و مثال ذلك خلق سلع جديدة أو اكتشاف

[1] عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي :نظريات النمو الذاتي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص32-45.

مواد خام، أو تحسين استخدام المستخدم منها، أو تنظيم الإنتاج بطرق أكثر كفاءة.وتتميز التكنولوجيا بخاصيتين رئيسيتين:

_**أنها مال متراكم**: كل مخترعٍ يستند إلى الاختراعات التي تمَّت في الماضي، بالمعنى الذي يبين الاختراع لا يَولد من فراغ، وكل باحثٍ نظري يستخدم النظريات السابقة.

- **أنها مال عام**: فهي ليست سلعة محظورة؛ إذ كل جديد يتم نشره حتى في وسائل الإعلام، ويحصل عليها الفرد بسعرٍ زهيد لا يقارن بتكلفة إنتاجها. غير أنه لكي تصبح المعرفة التكنولوجية مالا عامًا ينبغي:

_مرور وقت معين بين الاكتشاف وبين انضمامه إلى المخزون العام للمعرفة التكنولوجية.

- هناك معارف لا يمكن اعتبارها معارف عامة (المعرفة المندمجة وغير المُقننة)؛ لأنها لا يمكن أن تصاغ في كلماتٍ أو نماذج محددة.

_يوجدمظهران للمعرفة يشكّلان أهميةً خاصة لنظرية النمو هما:أنها تنمو بلا حدود: ليست مرتبطةً بحياة الفرد عكس رأس المال البشري، لا تقبل الحيازة أو التملُّك الكامل، وهذا نتيجة مباشرة لنشر المعرفة وإعلانها[1].

وفي سبيل صياغة النموذج افترض رومر ثلاث مدخلات إنتاج رئيسية هي:رأس المال المادي، العمل ورأس المال البشري والتكنولوجيا مجتمعان، كما أن الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات وهي:

- قطاع البحث الذي يستخدم رأس المال البشري، رصيد المعرفة- القائم لإنتاج معرفة جديدة- وتصميمات جديدة لسلع الإنتاج المعمرة.

-قطاع الإنتاج للسلع الوسطية والذي يستخدم التصميمات التي ينتجها قطاع البحث، بالإضافة إلى الإنتاج المدخر وذلك لإنتاج عدد كبير من سلع الإنتاج المعمرة.

-قطاع الإنتاج للسلع النهائية الذي يستخدم كل من العمل، رأس المال البشري وسلع الإنتاج المعمرة لإنتاج السلع النهائية.

تتمثل دالة إنتاج السلع النهائية في دالة إنتاج كوب دوغلاس مع بعض التغيير فيها والتي تعطى وفق الصيغة :

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص75-82.

$$Y(H,L,X) = H_y L \sum_{i=1}^{x} X^{1-\infty-\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02\text{-}35)$$

حيث:

Y :تمثل الإنتاج النهائي وهو دالة في كل من رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية H_y

L:تمثل العمل المادي و $\sum_{i=1}^{n} xi$ يمثل رأس المال المادي.

لقد بيّن رومر في هذا النموذج أن مستوى الإنتاج لا يعتمد فقط على كمية العمل و رأس المال، وإنما على تنوع هذا الأخير، بمعنى عدد الآلات المختلفة التي يتم استخدامها. و بالتالي سيكون لزيادة نسبة مخزون رأس المال اثر على الإنتاج إذا ما كانت هذه الزيادة في رأس المال منبثقة عن الزيادة في الكمية المستخدمة من كل نوع من أنواع الآلات، أو من إضافة جديدة، والأثر سيكون أكثر في الحالة الأخيرة. كما للتقدم التقني والتكنولوجي المندمج في هذه الزيادة في الآلات سيكون له الأثر الكبير في زيادة الإنتاج، وهكذا أصبحت الابتكارات والاختراعات التكنولوجية – وفقا لهذا النموذج – القلب النابض لعملية النمو الاقتصادي[1].

ثالثا نموذج روبرت لوكاس Lucas "تراكم رأس المال البشري" 1988

ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة، من خلال الإعداد و التأهيل، المقومة اقتصاديا و المندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، وإنما كذلك (خاصة في البلدان النامية) إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء.[2]

ويقترح لوكاس من خلال التركيز على عامل تراكم رأس المال البشري نموذجين هما:

النموذج الأول: تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية:حيث يكتسب الفرد المهارة والتخصص. وتتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات، هما:مخزون رأس المال المادي وتراكم العمل الفعال،مما يجعل إيرادات رأس المال متزايدة بسبب نوعين من الوفورات الإيجابية التي ينتجها رأس المال، هما:

وفورات داخلية: وهي نتيجة لقرار الاستثمار في رأس المال البشري من خلال الموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي نتيجة تقليل الوقت المخصص للإنتاج والفاعلية اللاحقة الناجمة عن الإعداد والتكوين.

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص ص149،150.

[2] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص 140.

وفورات خارجية:منها الوفورات التعاقبية التي ينقلها الجيل عن سابقيه ضمن نفس الأسرة، مما يعني أن درجة إيثار النسل هي أحد محددات معدل النمو.

وهكذا يقدم نموذج لوكاستفسير ً ا لمشاكل التنمية غير المتكافئة في العالم، فالإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه إلى التزايد مع زيادة تخصص رأس المال البشري ورأس المال المادي. ومع مراعاة وجود وفورات خارجية ايجابية، فإن هذه الإنتاجية تتجه إلى التزايد مع تزايد مستوى رأس المال البشري. ويؤدي هذا التفاوت في الإنتاجية الحدية إلى أن النمو يكون أكثر قوة في البلدان الغنية عنه في البلدان الفقيرة.

النموذج الثاني: تركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات: حيث تتم التضحية بسلعة من السلع المتداولة الأقل رغبة في سبيل استبقاء قطاع ينتج سلعة تتسم بارتفاع آثار التعليم والتدريس فيها، حيث يتم تشجيع إنتاج السلع التي تقدم أكبر قدر من الإمكانيات لتراكم رأس المال البشري[1].

رابعا نموذج بارو Barro "تراكم رأس المال العام 1990 "

قدم BARRO نموذجه الذي حاول من خلاله اثبات الرابطة التي تربط رأس المال العام بالنمو، فرأس المال العام المتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى، و التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص. وتتمثل أساسا في تجهيزات البنية التحتية كالطرق و المطارات والموانئ وشبكة الاتصالات... الخ، وكذلك رعاية وإعادة تأهيل رأس المال البشري (التعليم، الصحة...الخ)، وحماية حقوق الملكية (الأمن، الدفاع...الخ)، وكذا مختلف الخدمات التي تقدمها الدولة للمستهلكين (الملاعب، المتاحف... الخ).

يعتبر أحد البنية التحتية عنصراً رئيسياً في القدرة التنافسية ويحدد الاستثمار والإنتاجية في بلد ما. يعتبر رأس المال العام إحدى المدخلات الهامة في عملية الإنتاج ، مع نتائج طويلة المدى لزيادة إنتاجية القطاع الخاص، كما تؤثر الحكومة وتحفز النمو الاقتصادي من خلال تزويد القطاع الخاص بالبنية التحتية، والمؤسسات والقوانين التي تعزز الإنتاج، والعمالة الماهرة، وبيئة مستقرة تشجع على ريادة الأعمال والابتكار[2].

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 ،ص 56.

[2] GHAZI BOULILA, MOHAMED TRABELSI, **Théorie de la Croissance: cours, questions à choix multiples et exercices**, centre de publication universitaire, Tunis, 2008,p 199.

يتضح مما سبق ، أنه يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال العام:

ـ**رأس المال العام الإنتاجي**: وهو الذي يؤثر على دالة إنتاج رأس المال الخاص.

ـ**رأس المال العام الاستهلاكي**: وهو الذي يسمح بتحسين مستوى رفاهية المستهلكين.

يؤثر رأس المال العام على النمو الاقتصادي من خلال نوعين من الآليات:

ـ**آلية تتعلق بالاقتصاد الكلي**: حيث كلما كان الإنفاق العام أكثر ارتفاعا كان هناك تهيئة أكبر للنشاط الاقتصادي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويترجم ذلك في نماذج النمو الذاتي بتحقيق معدل نمو دائم أكثر ارتفاعا.

ـ**آلية تتعلق بالتكنولوجيا**: حيث هناك أنواع من الإنفاق العام يلائم تراكم المعارف، كالإنفاق على التعليم، والبحث والتطوير. وهذا ما يشجع النمو الاقتصادي.

يتضح مما سبق بأن سياسة الدولة الاقتصادية يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي، وذلك باختيار معدل الضريبة على الدخل من جهة وحجم النفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى، والقرارات المتخذة بهذا الشأن قد تؤدي إلى تباطؤ أو تسارع معدل النمو[1].

بناء على ذلك توصل بارو إلى النتائج التالية:

ـوجود الوفورات الخارجية الإيجابية للنفقات العامة، مما يعني أن معدل النمو يرتبط بالحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج، بالنظر إلى أنها تعمل على تحسين كل من المُتغيرات الثلاثة التالية: الادخار، الاستثمار، والاستهلاك.

ـمع ثبات الإيرادات، و اعتماد الإنتاج على تراكم عنصري الإنتاج (رأس المال العام ورأس المال الخاص) فإن النموذج لا يولّد إلا نمًوا ذاتيً ا.

ـ معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على معدل النمو[2].

[1] عبد الباسط وفا، مرجع سبق ذكره، ص 108-110.

[2] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص 155.

خلاصة:

تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم شامل يتجاوز المفهوم الكمي للنمو الاقتصادي الذي يعبر عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهي عملية تشمل التغير النوعي في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و قد تطور مفهومها ليرتبط بكل من التنمية البشرية و التنمية المستديمة التي تهتم بالمجال البيئي ومدى إحداث توافق بين احتياجات الجيل الحالي و الأجيال القادمة .

و بالنسبة للنظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي فنجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك قد اختلفت وجهات نظرهم حول تحليل النمو الاقتصادي ، فهناك من يرجع ذلك مثل:"آدم سميث" إلى التخصص وتقسيم العمل، بينما"دافيد ريكاردو" و"جوزيف شومبيتر"يركزان على التراكم الرأسمالي والعوامل الفنية والتنظيمية على التوالي، أما النظرية الكينزية فعالجت الموضوع من خلال نموذج هارود- دومار، حيث اعتبروا بأنه لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار.

في حين نجد أن التحاليل النيوكلاسيكية فتمثلت في نموذج سولو الذي يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم التقني أي الزيادة في الإنتاجية، إلا أن التقدم التقني متروك خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسيرا للنمو الاقتصادي، أما نظريات النمو الداخلي فركزت على قضية التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري، وحتى السياسة الانفاقية للدولة، وتعتبرها أهم مصادر النمو و استمراريته في الأجل الطويل وهذا ما يمثل محور عملية النمو.

ونظرا لكون التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية عملية تستدعي المزيد من التمويل، هنا تنبع أهمية النفط الذي لعب دوراً رئيسياً في تحديد مسارها وطبيعتها منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر، من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خططها، ولذلك ارتأينا أن نخصص الفصل الموالي لدراسة أسواق النفط وآلية التسعير.

الفصل الثالث:

الصناعة النفطية و تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية

تمهيد:

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية بالاعتماد على نوع معين من أنواع الطاقة، إذ يشكل توفر هذه الأخيرة مطلباً محورياً للتقدم والرقي الاقتصادي؛ فبإلقاء نظرة تاريخية بسيطة، يتضح أن لكل درجة تطور حضاري، استعملاً لنوع وشكل معين من أشكال الطاقة يتوافق ومستوى الرقي الحضاري السائد. في هذا السياق نجد أن الحضارة المادية منذ القرن العشرين ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بالنفط،إذ يعتبر مادة حيوية وسلعة استراتيجية، تمتد أهميتها لتشمل كل أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري.

و يعتبر موضوع أسعار النفط من المواضيع المهمة التي أثارت جدلا كبيرا بين الدول المنتجة للبترول (المصدرة) والدول المستهلكة له (المستوردة) وكان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه، وقد عرف تسعير النفط تطورات عديدة منذ اكتشافه، كما عرفت السوق النفطية عدة صدمات سعرية منذ السبعينات، نتيجة تفاعل قوى و ميكانيزمات السوق وكذا عوامل جيوسياسية وأحداث سياسية كان لها الأثر البارز في حدوث هذه الصدمات.

ومن أجل الإحاطة بالعناصر السابقة سوف نتبع الخطة التالية :

- **المبحث الأول:مدخل إلى الصناعة النفطية.**
- **المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للسوق النفطية العالمية**
- **المبحث الثالث: السعر النفطي و أهم العوامل المحددة له**

المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة النفطية

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية للصناعة وسلعة إستراتيجية وهامة في التجارة الدولية، حيث يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي في مختلف اقتصاديات العالم، ومنذ اكتشافه مرت الصناعة النفطية بتحولات كبيرة واتسعت رقعة التبادلات التجارية في الأسواق الدولية التي شهدت تغيرات متلاحقة فيما يخص مراكز القوى وطرق وأساليب تسعير النفط.. ومن خلال ذلك فإننا سنتطرق في هذا العنصر إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط، وإلى أهم المميزات التي تتصف بها الصناعة النفطية والتي تميزها عن مختلف الصناعات، كما سنحاول إبراز مفهوم ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية و تفسيرها الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط والاقتصاد الريعي

يعتبر النفط موردا حيويا ومصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها و هيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها بما تجنيه على عائدات النفط والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصاد تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها.

أولا مفهوم النفط وخصائصه:

سيتم التطرق في هذا الفرع الى مفهوم النفط والخصائص التي اتسم بها.

1-تعريف النفط:

تطلق كلمة النفط بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية. وبمعناها التجاري الضيق تقتصر عادة على الترسبات السائلة أي الزيت الخام[1]. والنفط الخام عبارة عن مواد هيدروكاربونية سائلة دهنية لها رائحة خاصة، وتتباين أنواعه بين الأسود المخضر إلى البني الأصفر ،كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية[2]. وأول من استخدم كلمة "نفط" هم السومريون أما كلمة" بترول "فهي لاتينية ومركبة من كلمتين "PETRA" أي الزيت، و"OLEUM" أي الصخر، فتصبح زيت الصخر.

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص 22.

[2] حسان خضّر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص03.

والبترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت؛ فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين و الكربون، وهو في نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها. فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية ، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص معينة تختلف عن المنتجات الأخرى[1].

2- نشأة النفط:

أشهر النظريات العلمية لتفسير تكّون البترول تقول أنه نتيجة تراكم العديد من الصخور المشبعة بالمركبات العضوية تحت سطح الأرض في درجات حرارة مرتفعة وضغط شديد، ولفترات زمنية طويلة تحللت تلك المركبات إلى البترول المتعارف عليه والذي يندفع في صورة سائلة من الآبار عند حفرها[2]. ولقد عرف منذ القديم إلى ما يقرب 6000- 5000 سنة قبل الميلاد في الكثير من المناطق كفارس وإيران ووادي الرافدين والعراق والصين ....الخ ، أما في الجزائر فتشير بعض المراجع إلى أن مؤشرات وجوده ظهرت في العهد الفينيقي، وأكدت بعض الأبحاث أنهم بدؤوا في استغلاله حوالي العام 1200 قبل الميلاد. واستمرت عملية استغلال الآبار الموجودة على طول السواحل الجزائرية، حتى بداية القرن الخامس الميلادي[3].

3- خصائص النفط:

للنفط مميزات هامة ترفعه، فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي:

-يعتبر النفط مورد ناضب حيث يوجد في الأرض بكميات محدودة تقل بزيادة الاستخدام.

-تزايد أهميته في النشاط الاقتصادي، حيث أن استخدامه له علاقة طرية وثيقة بالتنمية الاقتصادية.

-يتّسم بطبيعته الدولية ممّا يجعله مادة استراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

-وجوده بكميات كبيرة في الدول النامية التي تستهلك منه كميات قليلة، بينما يوجد بكميات ضئيلة في الدول الصناعية حيث تستهلكه هذه الأخيرة بكميات معتبرة.

---

[1] صلاح مصري محمد مهدي، **اقتصاديات البترول**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، كلية العلوم الادارية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة غرب كردفان، السودان، 2018 ص16.

[2] حاتم الرفاعي، **البترول:ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 2009، ص41

[3] Rabah Mahiout, **Le pétrole Algérien, Editions** EnAP, Alger, 1974, P106.

-تحيز التطور التكنولوجي للنفط كمصدر للطاقة، بحيث نلاحظ أن التحولات التكنولوجية المعاصرة أدت إلى تزايد الاعتماد عليه بدرجة كبيرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

-اعتماد العمليات الإنتاجية على النفط كمصدر للطاقة، فضلا عن عديد العمليات الإنتاجية الأخرى التي تستخدم مشتقات النفط كمادة خام كصناعة البلاستيك، المطاط، الأسمدة...الخ

- الطبيعة الخاصة لصناعة النفط والغاز، حيث تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل من استكشاف وتطوير وإنتاج ونقل وتكرير وتصنيع وتوزيع وتسويق وكل مرحلة من مراحل الإنتاج تعتمد على سابقتها[1].

ثانيا مفهوم الريع والاقتصاد الريعي وخصائصه الاقتصادية:

لقد اختلف مفهوم الريع و تطور حسب وجهة نظر كل اقتصادي ليشمل مفهوم الاقتصاد الريعي.

1-مفهوم الريع في النظرية الاقتصادية:

اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين لمفهوم الريع، حيث اعتبره وليام بيتي بأنه الجزء من الناتج الذي يحصل عليه مالك الأرض. كما أشار ادم سميث إلى ريع الأرض في كتابه (طبيعة وأسباب ثروة الأمم)، واعتبر أصله هو عطاء الطبيعة للإنسان بعد طرح نتاج عمل الإنسان منها، وقد أشار إلى ذلك بقوله " أن الريع يزداد بمقدار جودة المرعى"، أما الريع عند دافيد ريكاردو فهو المبلغ الذي يدفع لقاء استعمال قوى التربة التي لا تنفذ، وبعبارة أخرى لقاء خصوبة الأرض وجودتها، كما جاء مارشال بفكرة شبه الريع، والتي يقصد بها الريع الذي يرد على انعدام مرونة عنصر الإنتاج بالنسبة لثمنه عندما ينتج انعدام المرونة هذا عن عدم استجابة العرض في الزمن القصير،بينما في نظر ماركس فهو ذلك الجزء من فائض القيمة الذي ينتج في الزراعة، ويزيد على على ذلك على أنه يمثل شيئا فوق متوسط معدل فائض القيمة الذي يتوقع المزارع الرأسمالي الحصول عليه من استخدامه لرأسماله[2].كما تطرق هوتلينغ للريع البترولي واعتبر أن البلد الذي يملك النفط كمورد اقتصادي ناضب له المفاضلة بين تركه في باطن الأرض إلى أجل غير مسمى أو استخراجه وبيعه على الفور، وبعد ذلك يشتري الأصول المالية مع العوائد أي يمكنه الاحتفاظ به كأصل مادي أو تحويله إلى أصل مالي. ويرى أن طالما

[1] جميل طاهر، **التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي** ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 134 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، صيف 2010، ص68.

[2] بلقلة ابراهيم، **الطبيعة الريعية لإيرادات النفط وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ،ص ص3،4.

معدلات الفائدة الحقيقية تميل لأن تكون ايجابية، فان سعر النفط يجب أن يرتفع مع مرور الوقت تقريبا في نفس وتيرة أسعار الفائدة[1].

2- مفهوم الاقتصاد الريعي:

يعني اقتصاد الريع اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية.

و يعّرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي يعرف على أنه، الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتولد من إنتاج النفط والغاز والملوك كليا (الطاقات الإنتاجية و الاحتياطات) للدولة. وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الإيرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50 % من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50 % من الإنفاق الحكومي الجاري، وان قيمة الصادرات النفطية (العملات الاجنبية) تسهم بأكثر من 50 % من مجموع الصادرات[2].

3-الدولة الريعية: عرفت الدولة الريعية على أنها:

تلك الدولة القائمة على دخل قادم من الإيجارات أي الدخل القادم من النفط كريع خارجي، مثل هذه الدول تواجه صعوبات حقيقية في التنمية، كونها تتجه نحو الاندماج المتزايد في السوق الرأسمالية العالمية، وكونها أيضا تعتمد على مصدر وحيد للدخل بدلا من الاعتماد على قاعدة اقتصادية متكاملة.[3]

---

[1] Chari, Lawrence Christiano, **The Optimal Extraction of Exhaustible Resources**, Economic Policy Paper 14-5, Federal Reserve Bank of Minneapolis, December 2014, p02,03, available at: https://www.minneapolisfed.org/~/media/files/pubs/eppapers/14-5/eppaper14-5.pdf

[2] صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، العراق ، 2013 ، ص 04.

[3] فتحي محمد البعجة، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي**، الكتاب الأول من عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، ط1، دار النهضة العربية، بنغازي، ليبيا، 2006، ص516 .

هي الدولة التي تحصل على جزء كبير من دخلها من مصادر خارجية سواء أكان ذلك من موارد طبيعية أو زراعية أو استخراجية على شكل ريع تتحكم الدولة في السيطرة عليه وتوزيعه.

بناءا على ما سبق يمكن التمييز بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، فهما يتشابهان في كونهما: يتحددان بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق في البلد ويلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية؛ الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي، إذ أن الأخير عادة ما يولد دولا ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول أن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيا. ويختلف الاقتصاد الريعي عن الدولة الريعية في أنه: في الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية؛الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي؛ عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمين في تحصيله في الاقتصاد الريعي في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية[1].

4-خصائص الاقتصاد الريعي: يتميز الاقتصاد الريعي ب:

- بأحادية التصدير، حيث تمثل نسبة صادرات النفط النسبة الأعلى من إجمالي صادرات الدولة.

-يتأثر هذا الاقتصاد بتغير الظروف و الأوضاع العالمية والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أسعار النفط في السوق العالمي ، حيث ترتفع العوائد و تنخفض تبعا لارتفاع أو انخفاض أسعار البترول[2].

-تشويه المؤشرات الاقتصادية؛ من خلال تحويل أغلب الاستثمارات إلى قطاع الخدمات والعقارات وتحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي وإشاعة أنماط الاستهلاك الترفي ، ضعف الهيكل الإنتاجي خارج القطاع الريعي.

-انكشاف الاقتصاديات الريعية على الخارج؛ إذ تخضع الدول التي تعتمد على الريع من ضمنها المعونات والمنح للإملاءات والشروط الخارجية والتي عادة ما تكون مجحفة وتخضع الدول للتبعية الاقتصادية والسياسية.

[1] مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 3، العدد 15، 2010، ص4.

[2] حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975– 2004)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2006، ص45.

_سيطرة فئة معينة على مراكز الثروة والتحكم في توزيعها وإعلاء ثقافة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات على حساب الإنتاج المحلي[1].

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية و خصائصها الرئيسية

تعد صناعة النفط من كبرى الصناعات في العالم والتي تقوم على عدة أنشطة رئيسية، بدا بالنشاط الاستكشافي الذي يعتبر حجر الزاوية فيها ويتطلب إمكانيات وموارد معتبرة، ويترتب عليه استخراج للنفط ثم نقله وتخزينه، ليسار إلى عملية التكرير والمعالجة ثم تأتي فيما بعد مرحلة التسويق.كما تتّسم بمجموعة من الخصائص ما تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى.

أولا الصناعة النفطية و خصائصها الرئيسية:

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى مفهوم الصناعة النفطية وسماتها الرئيسية، إضافة إلى مراحلها.

1- الصناعة النفطية:

تعرف الصناعة النفطية على أنها:"مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان"[2].

يقصد بالصناعة النفطية تلك العمليات التي تشمل الاستكشاف والاستطلاع والمسح والحفر الاستكشافي والتقييم والتطوير والإنتاج والتشغيل والتخزين والنقل والتصدير وعمليات التسويق والتوزيع[3].

2- خصائص الصناعة النفطية:

تتّسم الصناعة النفطية بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي:

---

[1] ناجي بن حسين، مهيز ابتسام، **البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد قراءة في التجربة النرويجية**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة قالمة ، يومي 25-26 أفريل 2017، ص ص04،05.

[2] مخلفي أمينة، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)** ، الجزء 01 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة، 2013-2014، ص 20.

[3] غضبان محمد أبا الروس القريني، **جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة تقلبات أسعار النفط**، رسالة ماجستير في العلوم الإستراتيجية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص15.

2-1 تركز رأس المال:

تتميز صناعة البترول العالمية بسيطرة عدد محدود من الشركات العاملة، وذلك يعود إلى الكثافة العالية من رأس المال التي تتطلبها هذه الصناعة والمستوى العالي للتكنولوجيا، الأمر الذي ينشأ عنه مخاطر رأسمالية مرتفعة، وفقد كانت السمة البارزة في صناعة النفط العالمية قبل السبعينات تتمثل في سيطرة سبع شركات عالمية (الشقيقات السبع)، ومع مطلع القرن الحادي والعشرين شهدت الصناعة النفطية تغيرات وتحولات مثيرة تمثلت في حركة الاندماج بين الشركات البترولية العالمية والتي تمخض عنها شركات عملاقة، حيث شهدت المصاريف الرأسمالية على نشاط الاستكشاف والإنتاج للشركات النفطية الخمس الكبرى ارتفاعا من 41.4 مليار دولار في عام 2003 أي ما يشكل نحو 71.6 % من إجمالي النفقات الرأسمالية للمجموعات النفطية الكبرى، لتصل إلى 159.6 مليار دولار في عام 2013 أي ما يمثل 86.9 % من إجمالي المصاريف الرأسمالية، في حين توزعت باقي المصاريف على أنشطة التكرير و البتر وكيماويات والنقل والتسويق وبعض الأنشطة الأخرى[1].

2-2 ضخامة حجم الاستثمارات:

تتّسم الصناعة النفطية بضخامة حجم الاستثمارات في مجالها (أي التكاليف الباهظة) وتبعا لذلك يتسم هيكل الاستثمارات بشركات إنتاج النفط بضخامة كميات الأصول الثابتة والهياكل الرأسمالية ذات الأعمار الإنتاجية طويلة الأجل، مما يخلق مشكلات محاسبية مرتبطة بهذه الخاصية تتمثل في طريقة احتساب الاهتلاك للأصول لا سّيما في ظل الارتفاع المستمر للأسعار وهبوط القوة الشرائية لوحدة النقد بالإضافة لظروف التقادم.كما أن تحديد الأسلوب الأمثل لمقابلة النفقات الضخمة في مجال البحث والاستكشاف والتي تستمر لسنوات طويلة بالإيرادات المحققة وفي ظل عدم التأكد من تقديرات الاحتياطات النفطية يعد من أهم المشكلات المرتبطة بهذه الخاصية[2].

2-3 تركز الإنتاج:

[1] ماجد ابراهيم عامر، **متابعة لدراسة توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 153، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2015، ص 100.

[2] فياض حمزة رملي، **الرقابة الحكومية على شركات إنتاج النفط**، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2011، ص 33 .

يتميز الإنتاج العالمي من النفط بالتركيز في عدد قليل من البلدان أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت تعتبر أكبر دولة منتجة للبترول حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنها تمتلك أكبر احتياطي ثابت للبترول في العالم ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، توالت الاكتشافات النفطية لبترول العرب ، وبيّن التاريخ بأن رمال الصحاري العربية سواء في آسيا أو في إفريقيا تحتفظ تحت حبات رمالها بنحو ثلثي البترول العالمي ، والجدير بالذكر أن الوطن العربي مازال يخفي تحت أراضيه موارد أو احتياطات هائلة لم تكتشف بعد[1]، فقد بلغ إنتاج النفط العربي عام 2008 نحو 26.3 مليون ب/ي استهلك منها محليا نحو 5.4 مليون ب/ي، وساهم الباقي (21 مليون ب/ي) بنحو 38 بالمئة من الصادرات العالمية للنفط[2].

2-4 الطبيعة الاستنفاذية للنفط:

إن استخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكامنه، ويحتاج الكشف عن مكامن جديدة إلى جهود كبيرة قد تصل إلى اكتشاف جديد أو لا تؤدي إلى أي نتيجة، وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج يتطلب صرف مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن بسبب المخاطر الرأسمالية الكبيرة التي تميز الصناعة النفطية عموما، وبالتالي فإنه كلما زاد استنفاذ النفط من باطن الأرض كلما قلت إمكانية العثور على نفط جديد.فخلال السنوات الستين (1948-2008) ارتفع استهلاك النفط من حوالي 7 ملايين برميل يوميا إلى حوالي 85 مليون ب/ي، أي أن الاستهلاك كان يتضاعف مرة كل عقد من الزمن، وإذا ما استمرت هذه المستويات وربما ستتزايد، فإن هذا سيعني أن المخزون المؤكد حاليا سينضب بحدود 2055 تقريبا[3].

3-مراحل الصناعة النفطية:

تندرج جميع مراحل النشاط الصناعي النفطي تحت مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع ومرحلة المصب.

3-1 مرحلة المنبع:

وتدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية و العلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية

---

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،2013، ص19.

[2] حسين عبد الله، **السياسات النفطية العربية تقييم نقدي**، ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2012، ص19.

[3] عبد الرزاق فارس الفارس، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر 2009 ، ص 283.

الجيولوجية التكنولوجية و الاقتصادية، الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية. سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي وكذلك اقتصادية استغلاله. وتتضمن ثلاث مراحل أساسية هي:

3-1-1 مرحلة البحث والاستكشاف:

تتمثل في وجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود بترول، ويتم ذلك من خلال إجراء المسوحات الازمة، وتتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسوحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار و تقدير الأعماق على أن يتم أولا ما يسمى بالحفر التجريبي أو الحفر الاستكشافي[1]. ومن أهم تلك المسوحات:

❖ **المسح الجوي والاستشعار عن بعد:**

يتم تنفيذ هذه الطريقة من خلال تصوير الأرض باستخدام عدسة مفتوحة بواسطة كاميرا موجودة ضمن طائرة تمكن الملاح من التقاط الصور الجوية بشكل متداخل.ويتم تبعا لنتائج الصور التي تم التقاطها دراسة النتائج على أجهزة خاصة(ستيروسكوب) تسمح بمشاهدة المنطقة قيد الدراسة كما لو كانت بالشكل الفراغي الذي التقطت منه الصور.

❖ **المسح الجيولوجي:**

تعد هذه الطريقة نقطة البدء في عمليات الاستكشاف النفطية، حيث يتم من خلالها التعرف على طبيعة المنطقة المستهدفة بالتنقيب، وذلك من خلال إعداد خرائط جيولوجيا للطبقات السطحية للأرض بغرض التعرف بشكل مبدئي على نوعية الطبقات الأرضية وطبيعتها ونوعية ومواصفات الصخور[2].

❖ **المسح الجيوفيزيائي:**

تنقسم هذه الطريقة بدورها إلى عدة طرق وهي طريقة الجاذبية التي تعتمد على قياس التفاوت البسيط في قوة الجاذبية الأرضية حيث تتغير هذه الجاذبية حسب تغير نوع الصخور الموجودة في مكان البحث، وطريقة المغناطيسية تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أنه لكل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها، وهذه الطريقة لا تكفي في الكشف عن البترول.والطريقة السيزموجرافية وتسمى أيضا الطريقة الزلزالية، وتقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية باستخدام بعض المتفجرات كالديناميت مثلا، ثم العمل على استقبال وتسجيل أجهزة

[1] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

[2] فياض حمزة رملي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 15 .

الاستقبال لصدى صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي، وتعتبر هذه الطريقة من أهم طرق البحث عن البترول ومن أكثرها انتشارا، وقد نجحت في اكتشاف غالبية حقول النفط والغاز[1].

3-1-2 مرحلة الحفر والتنقيب:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية. بعد أن تم تحديد المصايد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا.حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، فمعظم الدراسات الجيولوجية و الجيوفيزيائية تدل على الأماكن التي يحتمل تراكم النفط فيها.ولكن احتمال وجوده فعلا في تلك الأماكن يقل عن 10%[2]،ولذلك تجب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها. حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها. إن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتمها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة.

3-1-3 مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي:

و هي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض. ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه. وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنابيب نقل وتنقية النفط...الخ[3].

3-2 مرحلة المصب:

تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري. وتتضمن أربع مراحل أساسية هي:

3-2-1 مرحلة نقل النفط:

[1] عيسى مسعود بغني، **صناعة النفط والغاز**، ط1،جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ليبيا، أفريل 2018، ص 38.

[2] عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط و الغاز**، دار اليازوري العلمية، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص26.

[3] رحمان أمال، **النفط و التنمية المستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 4، ورقلة، ديسمبر 2008 ، ص 180.

بعد تنقية النفط الخام من الماء والشوائب وفصل الزيت يتم الدفع به إلى صهاريج التخزين بغرض شحنه إلى مشتًرين الأسواق الخارجية أو معامل التكرير المحلية حيث تهتم الكثير من الأسواق العالمية بشراء النفط وهو في صورته الخام، ونظرا لأن حقول الإنتاج تكون بعيدة على موانئ الشحن ومعامل التكرير المحلية ، تأتي عملية نقل البًترول التي تعتبر حلقة الوصل بين مراكز إنتاجه خاما وبين مراكز تصنيعه من جهة وبين مراكز تصنيعه ومراكز استهلاكه من جهة أخرى ، ويتم نقل النفط الخام إليها عبر عدة وسائل منها : الوسائل البرية ، الوسائل البحرية، الأنابيب[1].

3-2-2 مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:

يقصد بالتكرير إعادة ترتيب الجزئيات المكونة من الهيدروجين والكربون لتكوين مجموعات تختلف عن تلك الموجودة في الزيت الخام.ويتم ذلك بتسخين الزيت ومعالجته بطرق مختلفة[2]. وذلك عن طريق المرور بمجموعة من العمليات الفيزيائية والكيميائية هي:

_ التقطير: أو معالجة للبترول الخام، تسمح بفصل البترول الخام إلى عدة أقسام.

_ التعديل: تسمح بتعديل مكونات بعض المنتجات المستخرجة من عملية التقطير.

_ التصفية: تسمح بإزالة بعض الزوائد (الفضلات) التي يحتويها المنتوج النهائي.

من بين المنتجات النهائية المحصل عليها من عملية التكرير يوجد البنزين العادي، البنزين الممتاز[3]، ...إلخ.

3-2-3 مرحلة التسويق والتوزيع:

وهي المرحلة الهادفة الى تسويق وتوزيع البترول بصورته الخام أو منتجات بترولية، إلى مناطق وأماكن استعماله و استهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، إن مركز التوزيع قد مراكز رئيسية أو فرعية بتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة التوزيع.

3-2-4 مرحلة التصنيع البتروكيمياوية:

هي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية الى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية، المبيدات، المنظفات، الأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الصناعية[1]...الخ

---

[1] لخضر ديلمي،**ديناميكيات الريع الاقتصادي والريع البتًرولي**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ،ص 12 .

[2] خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للنشر،ط2، عمان، الأردن، 2015، ص 24.

[3] ريحاني أمال، **حوكمة المؤسسات البترولية** ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ،ص10.

المطلب الثالث: ظاهرة لعنة الموارد و الداء الهولندي في اقتصاديات الدول النفطية

تعد أغلب الدول المنتجة للمواد الأولية ولاسيما النفط، اقتصاديات ذات مورد واحد تعتمد بشكل أساسي على المورد الريعي في تمويل اقتصادياتها. و حالة كهذه جعلت هذه البلدان تعاني من ظاهرة لعنة الموارد أو ما يطلق عليها ب" لعنة النفط".فالاقتصاد الذي يعتمد دخله بشكل كبير على الموارد الطبيعية كالنفط يواجه خطر عدم الاستقرار، باعتبار أن أسعارها تشهد تقلبات حادة في الأسواق العالمية.

أولا مفهوم ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية و تفسيرها الاقتصادي

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية و تفسيرها الاقتصادي

1- تعريف ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية:

لعنة الموارد هو مفهوم يدل على العلاقة العكسية و السلبية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية، وخاصة المعادن والنفط. وكلما زاد الاعتماد على موارد النفط والمعادن ، كانت نتائج الاقتصاد الكلي أسوء[2]. ووفقًا لبعض المؤلفين، تميل الدول ذات الموارد الأكبر إلى النمو ببطء أكثر من غيرها لأن الموارد تشكل عقبة أمام النمو[3]. وتظهر نتائج سيئة للتنمية من خلال:

_تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية؛ سوء إدارة حكومية للمواد؛

_تذبذبات في إيرادات الدولة بسبب تقلبات أسعار النفط؛

_ضعف وقلة تأثير وعدم استقرار وفساد في المؤسسات بسبب وفرة الموارد السهلة.

2-التفسير الاقتصادي للعنة الموارد الطبيعية. هناك عدة عوامل مفسرة نذكر منها:

2-1 تقلبات أسعار النفط ودورية السياسة المالية: إن أهم ما يميز أسعار النفط هو تقلبها الدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل، وفي معظم الأحيان يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي

---

[1] مخلفي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] Ian Gary, Terry Lynn Karl, **Le fond du baril Boom pétrolier et pauvreté en Afrique**, Catholic Relief Services, Caritas, USA, juin 2003, p21.

[3] VÉRONIQUE CHRISTOPHE, **LA MALÉDICTION DES RESSOURCES NATURELLES : UNE QUESTION DE DÉPENDANCE OU DE DISPERSION?**, MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN ÉCONOMIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, 2012,p3.

بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار النفط، كما أن تقلب عائدات النفط تجعل من إدارة الاقتصاد عملية صعبة ومعقدة خاصة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات الدورية.

إن عدم الاستقرار والتذبذب في عائدات النفط ينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما يسمى بدورية السياسة المالية والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش(زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود(أو تراجع المداخيل)، ويترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، انحصار في رأس المال المادي و البشري، انخفاض النمو الاقتصادي وتأثيرات سلبية على الفقراء.

2-2 بطئ تراكم المهارات وتزايد الامساواة :نظرا لكون صناعة النفط من أكثر صناعات العالم كثافة في رأس المال و التكنولوجيا، فإنها تنشئ القليل من فرص العمل، وغالبا ما تكون المهارات التي تتطلبها هذه الأعمال غير متوافرة لدى العاطلين عن العمل في البلدان المصدرة للنفط.وبدلا من هذا يتم ارسال العمال المهرة على الخارج للتدريب أو يتم استقدام عمال يملكون المهارات المطلوبة، وبهذا يتم حرمان البلدان المصدرة للنفط من منافع عملية التعلم من خلال الممارسة التي هي جوهر التنمية الاقتصادية، وذلك على عكس البلدان الفقيرة بالموارد حيث يكون الطلب على التعليم عاليا، ولا سيما من قبل القطاع الصناعي.وبذلك يحدث تراكم للخبرة بسرعة اكبر وتميل الفروق في توزيع الثروة إلى أن تكون أقل شيوعا.وفي الإجمال يرتفع معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة الانتاجية وليس بمجرد تحويلات البترودولار، والنتيجة الصافية واضحة، تجمع الثروة بشكل مفرط في أيدي قلة وتراجع النمو الاقتصادي وضعف الطلب على المعرفة[1].

2-3 الضعف المؤسسي وسيادة سلوك السعي للريع وانتشار الفساد:لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للريع و الفساد، خاصة ما تعلق منه بنهب إيرادات هذه الموارد، من طرف النخب الحاكمة أو مقربيها، وهو ما يؤثر سلبا وبشكل مباشر على مناخ الاستثمار المحلي أو الأجنبي على حد سواء، وكذا النمو الاقتصادي.

[1] حمزة طيبي، **النفط في البلدان العربية بين التنمية الاقتصادية ولعنة الموارد**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص05.

كما أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق سياستها التنموية، وذلك نظرا لعجز مؤسساتها الإدارية على التعامل مع المظاهر الاقتصادية للعنة الموارد، فعندما تقوم الأنظمة السياسية بتوزيع الموارد واستغلالها بهدف الاستمرار في السلطة، فإن هذا التوزيع السياسي للريوع يقود إلى المزيد من التشوهات الاقتصادية، ويحد من فعالية الاستثمار، ويعزز مقاومة الإصلاح الاقتصادي، ويسمح للتشوهات بأن تحمي نفسها وراء حواجز منيعة.

2-4 ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية: يؤدي التدفق الكبير للأموال الأجنبية في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية إلى نتائج اقتصادية وخيمة على القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، حيث تحّول هذه الأموال الأجنبية إلى العملة المحلية، الأمر الذي يرفع من سعرها قياسا بالعملات الأجنبية،وهذا بدوره يرفع سعر السلع المحلية قياسا بالسلع الأجنبية، مما يضعف من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فتعاني من الكساد، وتؤدي إلى ضياع فرص العمل، ومن ثم زيادة الاعتماد على إيرادات المورد الطبيعي[1].

2-5 نظرية المرض الهولندي : ظهر هذا المصطلح لأول مرة في المجلة الإنجليزية « The Economist» ضمن مقالة نشرت سنة 1977، بسبب التأثير الذي أحدثه إنتاج غاز بحر الشمال على الاقتصاد الهولندي،إذ أن العملة الهولندية تثمنت مقابل العملات الأخرى نتيجة لتدفق المداخيل القوية من صادرات الغاز بعد الأزمة البترولية 1973، ممّا عرض الصناعات الهولندية إلى منافسة أجنبية حادة وأدى إلى ظهور البطالة.حيث وصفت المجلة الإنجليزية هذه الظاهرة بالعبارات التالية:كان الاقتصاد الهولندي يسجل نتائج قياسية في غضون عدة سنوات متتالية، أما الآن فيواجه تقهقرا[2]. و قد عّرف كما يلي: وفقًا لأحد المؤلفين ، يشير المرض الهولندي إلى "التعايش بين القطاعات المزدهرة (القطاع الاستخراجي المنتج للموارد الطبيعية) والمتخلفة (الزراعة والصناعة) في الاقتصاد بسبب الزيادة المؤقتة أو المستمرة في عوائد الصادرات"[3].

---

[1] صادق هادي، **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية:قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة،يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص ص08،07.

[2] بدير لمياء، **لعنة الموارد الهولندي في الاقتصاديات النفطية:إصابة أم أعراض**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة،يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، ص5.

[3] Samuel D. Barrows, **Do Sub-Saharan Countries in Africa Have the Dutch Disease?** ,Asian Social Science , Vol. 14, No. 5; Published by Canadian Center of Science and Education, 2018, p17.

هو" مجموعة الآثار السلبية أو الضارة التي تحدث في اقتصاد معين بسبب اعتماده الكلي على القطاع الذي ينتج الموارد الطبيعية و التوسع فيه وانحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد[1]".

يستخدم الاقتصاديون مصطلح "المرض الهولندي" لوصف انخفاض أداء صادرات البلد كنتيجة لارتفاع سعر الصرف بعد أن تم اكتشاف مورد طبيعي مثل النفط[2].

ثانيا أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية:

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة المرض الهولندي على الدول النفطية تظهر من خلال أثرين هما أثر الإنفاق وأثر انتقال الموارد.

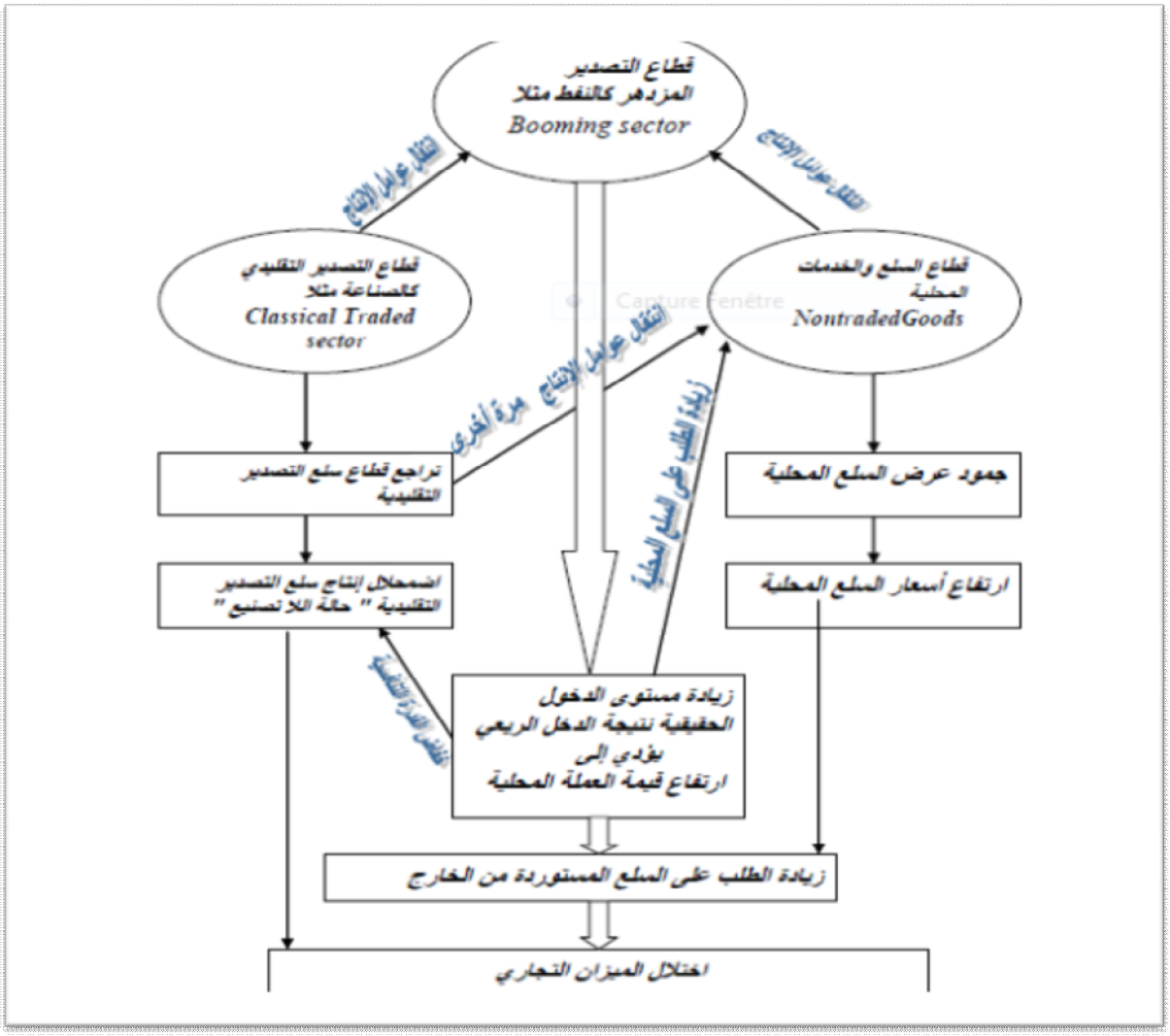
1-أثر الإنفاق: إن ارتفاع الدخل نتيجة تصدير الموارد الطبيعية سيترتب عليه، ارتفاع الدخل الوطني الّذي سيقود بدوره إلى زيادة الإنفاق الوطني أو زيادة الطلب الكلي وخلق فائض في الطلب على إنتاج القطاعات المختلفة مما يترتب عليه ارتفاع آخر في الأسعار النسبية للخدمات، وهذا الأمر سيمكن قطاع السلع والخدمات والبناء (السلع غير المتاجر بها) من عرض أجور أعلى من تلك التي يستطيع قطاع السلع غير النفطية(المتاجر بها) تقديمها،ومن ثم سحب جزء آخر من الموارد المستخدمة في هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في حجم إنتاج هذه القطاعات، لذلك فإن المحصلة النهائية هي انخفاض في حجم إنتاج القطاعات (الصناعة والزراعة) وتتضاءل أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وخطورة هذا الوضع تكون في الطبيعة قصيرة الأجل للطفرة في قطاع الموارد الطبيعية.

2- أثر انتقال الموارد أو عوامل الإنتاج : يأتي هذا الأثر نتيجة لإعادة تخصيص الموارد مثل رأس المال والعمل من القطاعات الأخرى نحو قطاع استخراج الموارد الطبيعية سوف يقدم هذا القطاع عائدات إيجابية، وأجور مرتفعة، لذا يصبح هذا القطاع أكثر جاذبية من قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الصناعة التحويلية، مما يؤدي إلى إعادة تخصيص وتقسيم العمل،وسحب العمال من القطاعات الأخرى بأكثر من الحد الطبيعي،

[1]Jean Philippe Koutassila, **Le syndrome Hollandaise : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun** , Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, p02.
[2] Owen Barder, **What is dutech disease and is it problem ?** , Working Paper Number 91, A Policymakers' Guide to Dutch Disease, Center for Global Development, July 2006, p03.

والنتيجة هي انخفاض مساهمة القطاعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض مساهمتها في إجمالي الصادرات ومن ثم زيادة التركيز وانخفاض التنوع[1].

الشكل رقم (3–1): مخطط يوضح كيفية الإصابة بالمرض الهولندي Dutch Disease



المصدر: مايح شبيب الشمري، مرجع سبق ذكره ،ص 06.

من خلال الشكل:

[1] نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث،ط1، الاسكندرية، 2016، ص ص 33، 34.

عند ازدهار قطاع الموارد الطبيعية وزيادة التدفقات الريعية منه، فإن ذلك يكون عامل جذب لعوامل الإنتاج على اعتبار أن عنصر الانتاج يتصف بالرشادة و العقلانية، ويحركه تعظيم الربح، الأمر الذي يؤدي إلى انتقاله من القطاع غير التبادلي وقطاع التصدير التقليدي نحو القطاع المزدهر كمرحلة أولى.

ولأن القطاع المزدهر غالبا ما تتصف عناصر إنتاجه بالانعزالية بحكم تخصصها سواء رأس المال أو اليد العاملة على السواء، فإن حجم عنصر الإنتاج الذي يستقبله يكون قليلا مقارنة بحجم تنقل العنصر الانتاجي إليه، ثم إن القطاع المزدهر يتصف بالانحصار، وذلك بالنظر إلى حجم اليد العاملة المحلية التي يشغلها القطاع ونسبتها إلى حجم اليد العاملة المشغلة، ومن جهة أخرى فإن نوع اليد العاملة التي يستخدمها القطاع المزدهر غالبا ما تكون ذات طبيعة تخصصية عالية جدا، وأغلبها تكون مستوردة من الخارج.

في المرحلة الثانية

وكنتيجة حتمية لتراجع قطاع التصدير التقليدي نتيجة انتقال عوامل الإنتاج ونظرا لطبيعة القطاع المزدهر فإن حركة الانتقال تغير وجهتها من القطاع المزدهر، نحو القطاع غير التبادلي، من جهة أخرى فإن تدفقات عوائد القطاع المزدهر تؤدي إلى ارتفاع الدخول الحقيقية لدى الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية، وبالتالي رواج القطاع غير التبادلي على حساب قطاع التصدير التقليدي، الذي يبدأ في الانحلال التدريجي.

لا يقتصر تحرك عوامل الانتاج على اكتشاف مورد طبيعي جديد فقط، بل تكون حركتها عندما ترتفع أسعار المنتج التصديري في السوق العالمية، مما يؤدي الى ارتفاع الناتج الحدي للعمل، الأمر الذي يجعل أثر حركة الموارد نشطا، ويؤدي إلى انتقال عنصر العمل من كلا القطاعين إلى القطاع المزدهر، وبالتالي نكون أمام حالة انحلال التصنيع المباشر[1].

[1] هاني محمد، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000–2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018، ص ص 16، 17.

المبحث الثاني: التحليل الاقتصادي للسوق النفطية العالمية

إنّ المكان الطبيعي لتداول أي سلعة هو السوق، وبغضّ النظر عن طبيعة السلعة البترولية فإن تداولها سواء كان في صورة بترول خام أو منتوجات نهائية يتم في أنشط الأسواق العالمية وهو سوق النفط العالمي. ويختلف هذا السوق عن باقي الأسواق كونه يتعلق بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.وقد شهد هذا السوق الكثير من الأحداث التي ألقت بضلالها على الأطراف الفاعلة فيه، وغيرت في كل مرة من المعادلة القائمة وموازين القوى التي اختلفت حسب فترة التطور التاريخي له.

المطلب الأول: نشأة السوق النفطية العالمية و تطورها التاريخي

تستحوذ السوق النفطية على قدر كبير من الاهتمام العالمي. وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي.لذا سنتعرف على التطورات المتلاحقة التي عرفتها سوق النفط العالمية حتى وصولها لما هي عليه اليوم.

أولا-المراحل التاريخية التي عرفتها سوق النفط العالمية:

تأثرت السوق النفطية بتغيرات الأوضاع الاقتصادية والسياسية منذ نشأت الصناعة النفطية في أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية يومنا هذا، وعليه سوف نقوم بعرض مراحل تطور السوق النفطية.

1-خلال الفترة (1850-1880):

ظهرت الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط سنة 1859 بالولايات المتحدة الأمريكية ومع زيادة الاكتشافات وصل الإنتاج إلى حوالي 30 مليون برميل سنة 1880، وشهدت هذه الفترة ظهور العديد من المنتجين مما أدى إلى منافسة شرسة أدت إلى زوال بعض الشركات واتحدت شركات أخرى مع بعضها البعض.

2- خلال الفترة (1880-1960):

تختلف هذه الفترة عن سابقتها حيث تميزت بظهور ما يسمى بالاحتكار وهذا بسبب سيطرة خمس شركات كبرى على الصناعة النفطية، وانتقلت هذه السيطرة إلى السوق النفطية العالمية وهذا بتحكمها في عمليات

الحفر والاستكشاف والنقل والتوزيع وحتى التسعير ففي سنة 1911 برزت ثلاث شركات أمريكية احتكارية هي(ستاندر أوف، نيوجرسي، وشركة كاليفورنيا) حيث اعتمدت هذه الشركات على ما يسمى بظاهرة "التركيز الاحتكاري للنفط" أو "احتكار القلة".

ومع التطور التكنولوجي وطرق البحث إضافة إلى ظهور مناطق مهمة مثل فنزويلا والشرق الأوسط، ارتفع حجم احتياطي هذه الشركات الاحتكارية وعرفت هذه الفترة في 01 سبتمبر 1927 عقد اتفاقية"أكنا كاري" بين هذه الشركات التي أطلق عليها اسم "**الشقيقات السبع**"وتنص هذه الاتفاقية على تقسيم منابع النفط في العالم، والعمل على التحكم في الأسعار مما أدى إلى تشكيل الكارتل النفطي، وبهذا أصبحت السوق النفطية محتكرة من طرف الشركات الخاصة"الشقيقات السبع" في ظل ضعف الدول المنتجة للنفط.

3-خلال الفترة (1960-1973) منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973:

في عام 1959 قامت الشركات الأجنبية بتخفيض أسعار النفط العربي حتى وصل سنة 1960 سعر البرميل إلى 1.8 دولار رغم مطالبة الدول المصدرة للنفط برفع الأسعار ممّا عجّل بظهور صراع بين الدول المصدرة للنفط من جهة و الكارتل النفطي من جهة أخرى، وتجلى هذا الصراع في إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط(الأوبك)، وفي ظل هذا التنظيم عملت الدول صاحبة الثروة على فرض منطقها والحفاظ على ثروتها ومصالحها وذلك بالعمل على رفع الأسعار واستقرارها بما يخدم مصالحها، وكانت اتفاقية طهران في 24 فيفري 1970 تهدف إلى تحديد السعر رفقة الشركات النفطية الكبرى، إلا أنه بعد 1973 قررت الدول العربية المنخرطة في منظمة الأوبك وقف تصدير النفط احتجاجا على دعم حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني، وبالتالي انتهت الفترة التي تحدد فيها الشركات الكبرى أسعار النفط.

4-خلال الفترة (1973-1981): عرفت هذه المرحلة تغيرا قويا في سوق النفط حيث سيطر على السوق العارضون للنفط بعد 1973، وكان لمنظمة الأوبك دور كبير جدا في تحيين دور الشركات النفطية الكبرى أي الشركات الاحتكارية وتم التقليل من سيطرتها على السوق العالمية[1]، وظهر هذا من خلال النتائج التالية:

[1] سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر الفترة مابين 2000-2015**، دار الوفاء للطباعة و النشر، ط1، الاسكندرية، 2018، ص33-35.

-قامت منظمة الأوبك بالتأثير على أسعار النفط وارتفعت من حوالي 2 دولار للبرميل إلى أكثر من 8 دولار للبرميل أي تضاعف السعر أربع مرات سنة 1973 و إلى 30 دولار سنة 1980 .

-حظرت الأوبك تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا سنة 1973.

-انخفاض أرباح الشركات العالمية بسبب موجة التأمينات في الدول المصدرة للنفط.

5-خلال الفترة (1981-2015):

عرفت هذه الفترة بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي خاصة مع ظهور ما يسمى بالعولمة، التي أثرت على صناعة النفط وكذلك على السوق العالمية حيث أصبحت هذه الأخيرة تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد الاختلال بين العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية من خارج الأوبك، وبالتالي عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين و الآخر، ولم تبق أسعار النفط في وضع معين وعرفت الكثير من التذبذبات بين التدهور الشديد في 1986 و 1998 والارتفاع الكبير بين 2003-2007 متأثرة في ذلك بمختلف الأحداث وبقانون العرض والطلب[1].

كما تراجعت الأسعار بشكل حاد في شهر أغسطس من عام 2008، بوجود الأزمة المالية العالمية وكانت الحصيلة هبوط المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك عام 2009، ليبلغ حوالي 61.6 دولار للبرميل. وعاودت أسعار النفط انتعاشها، مع عودة التعاف للاقتصاد العالمي بحلول عام 2010، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011، وبدأت بالانخفاض المفاجئ خلال النصف الثاني من عام 2014، وتزايدت حدته بعد قرار منظمة أوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ معدل سلة خامات أوبك خلال النصف الأول من عام 2015 حوالي 51.9 دولار للبرميل، مسجلا بذلك أدنى مستوياته[2].

[1] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،2008 -2009، ص ص53،54.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ملخص دراسة **التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء**، الكويت، نوفمبر 2015، ص05.

المطلب الثاني: خصائص السوق النفطية العالمية و أنواعها.

بعد التحولات التاريخية المتتبعة سابقا، تشكلت إذن على الساحة سوقا عالمية للنفط، تتّسم هذه السوق بعدة سمات و خصائص، كما يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع بالنظر إلى المواصفات التي تميز عملياتها.

أولا تعريف السوق العالمية للنفط:

تستمد السوق النفطية مفهومها من مفهوم السوق بشكل عام، فالسوق بالمعنى الشامل تمثل الوسيلة التي يلتقي من خلالها البائع والمشتري بغض النظر عن المكان المادي لها، وهذا يعني أن السوق لا تنحصر في مكان جغرافي واحد، بل يكفي لنشوئها تواجد وسائل فعالة لاتصال البائع والمشتري.

وقد عرفت السوق النفطية بأنها المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية بسعر وزمن معلومين، يتحكم في هذه السوق قاعدة العرض والطلب التي تندرج في العوامل الاقتصادية إضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية وحتى المناخية، دون أن نهمل تضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات البترولية الكبرى[1].

وتتكون سوق النفط من العناصر التالية:

- المكان المعلوم أو الوهمي.
- أطراف متبادلة " بائعون أو عارضون ومشترون أو طالبون" بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- السلعة المتبادلة، نفط خام، أو منتجات أو الاثنين معا.
- وسائل وأدوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل.
- وجود السعر المعلوم أو المحدد في مقداره ومستواه الاسمي أو الفعلي.
- زمن معلوم في حصول عملية التبادل[2].

[1] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

[2] بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع :نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 22.

ثانيا خصائص السوق النفطية العالمية:

تتميز الأسواق النفطية بعدة خصائص مهمة هي:

1-احتكار القلة:

تختلف سوق النفط الخام أكثر عن أسواق السلع الأولية بكونها سوق لاحتكار القلة أو ما يعرف أيضا بسوق منافسة القلة، أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج، ومن المعروف أن احتكار القلة يشير إلى ذلك الشكل من أشكال السوق الذي يسيطر فيه عدد قليل من المشروعات على صناعة معينة بحيث تقتسم هذه المشروعات سوق الصناعة فيما بينها، كما يعتبر هذا المنهج قائم على أن سوق النفط العالمية تتميز بزيادة العائد إلى السلعة، وبسب ارتفاع معدل التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة فإن ذلك يحقق للشركات الكبيرة الحجم ميزة تفضيلية هامة من ناحية الكلفة على الشركات الأصغر حجما[1].

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي:

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي و الأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل من البئر حتى المستهلك النهائي، بدءا بمرحلة التنقيب أو البحث عن النفط، ثم تنمية الحقول، ثم الإنتاج أو الاستخراج من باطن الأرض ويطلق على تلك المراحل مجتمعة العمليات العليا[2]، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة، ويتم اللجوء إلى التكامل من أجل التقليل من المخاطر والتعويض عن الإنفاقات.

3- سوق التكتل (الكارتل) المنظمات والهيئات:

تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل .حيث ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيأة والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك،

[1] محمد راتول، لقمان معزوز،**انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار و اليورو على أ سعار النفط العالمية دراسة قياسية وتحليلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 139 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف2011، ص 92.

[2] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2008 ، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، ص101.

والوكالة الدولية للطاقة التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها .

4- عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:

يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة:

أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة.فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية وتؤثر تقلبات الطلب العالمي للنفط كذلك على حجم الطلب على خدمات المصانع التي تنقي النفط من الشوائب الكبريتية.

6- سوق غير مستقرة:

يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، و من جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض و الطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول و يزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات و التلاعب في السوق النفطية و التي تترك آثارا واضحة على الأسعار[1].

ثالثا أنواع الأسواق العالمية للنفط:

[1] لبعل فطيمة، انعكاسات **الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 72.

يمكن التمييز بين نوعين من الأسواق حسب المعاملات النفطية كما يلي.

1-الأسواق الفورية للنفط (الآنية أو الحرة):

تعتبر الأسواق الفورية في صناعة النفط وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، وكذا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود الطويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ما بين 10 % و 15 % من حجم التجارة العالمية في النفط، ومن ثم لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود الطويلة الأجل[1].

في السوق الفورية أو الحرة يتباحث كل من البائع والمشتري ويتفاوضان عن صيغة معينة للتعامل، في وقت محدد وبسعر معين لشحنة معينة، وتنشط هذه السوق بين المتعاملين عبر الهاتف أو شبكة الانترنت ، أو الالتقاء في أي مكان، وتتميز هذه السوق بعدة مميزات منها، **أن** حجم التبادل فيها يكون كبيرا ا(ملايين البراميل من النفط يوميا) ويستعين المتعاملون فيها بوسطاء متخصصين (سماسرة Brokers وتجار Dealers)، كما تتّسم بعدم الشفافية وعدم الوضوح في عملية صفقاتها بسبب غياب آلية أو هيئة مراقبة و كبر حجم المخاطرة في حالة فشل أحد الأطراف في تنفيذ الاتفاق. ومن أهم الأسواق الفورية نجد سوق لندن، سوق نيويورك وسنغافورة، وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق بمعادلات مرتبطة بخامات نفط رئيسية يتم تداولها مثل (خام برنت Brent في أوربا ، خام غرب تكساس WTI في أمريكا الشمالية، وخام دبي Dubai في جنوب شرق آسيا)[2].

2- الأسواق الآجلة أو المستقبلية:

نظرا لتقلبات الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام، استحدث المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، وهذا ما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:الأسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية).

---

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت، لبنان ،2000،ص 28.

[2] بن محاد سمير، **محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة، 2016-2017، ص ص36،37.

2-1 الأسواق النفطية المادية الآجلة:يتم عادة إبرام في هذه الأسواق عقود آجلة للتسليم في الشهر التالي، فيتفق المشتري على تسلم الشحنة، ويوافق البائع على توفير الكمية المحددة من النفط في العقد بسعر متفق عليه مسبقا، وفي موقع معين، ولا يتم تداول العقود الآجلة إلا من خلال معاملات مالية منظمة تسدد يوميا، بناءا على قيمتها الحالية في السوق، بحد أدنى للشراء هو 500 ألف برميل. وتوفير الشحنة يكون في أجل أدناه 15 يوم، ويتم التداول لبعض المنتجات النفطية كالكبريت، البنزين، زيت الديزل ووقود السيارات[1].

2-2 السوق البترولية المالية الآجلة (البورصات النفطية):ظهر هذا النوع من الأسواق مع بداية الأزمة النفطية 1973 في نيويورك، ويتم التعامل فيها بالسندات المالية وليس بشحنات النفط، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو شراء كمية محددة من النفط الخام أو المنتجات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات لهذا النوع من الأسواق، بورصة نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS) و سوق سنغافورة النقدي العالمي(SIMEX) . ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصات العالمية، حيث يمرر المتعاملون أوامرهم في مكان محدد بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الالتقاء بين البائع والمشتري وكذلك غرفة المقاصة التي تضمن السير الحسن للسوق[2].

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية العالمية

يمكن إجمالا تحديد الأطراف الفاعلة في السوق النفطية في مجموعتين أساسيتين، تتقاطع مصالحها أحيانا، وتتعارض في الغالب الأعم، تتمثل الأولى في الدول المنتجة المنتمية وغير المنتمية لمنظمة الأوبك، أما الثانية فهي الدول المستهلكة وتمثلها شركات النفط العالمية و كذا وكالة الطاقة الدولية و فيما يلي سنحاول التعرف على هؤلاء الفاعلون.

أولا من ناحية الدول المنتجة:

وتضم هذه المجموعة الأطراف التالية.

[1] قصي عبر الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجا**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010 ، ص 133.

[2] حمادي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

1-منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك " OPEC "

أنشئت منظمة الأوبك العالمية في شهر سبتمبر 1960 في ظل سوق بترولية عالمية تسيطر عليها شركات النفط العالمية، سواء كان ذلك في مجال الاكتشافات أو الإنتاج أو النقل أو التسعير، وتتكون دول منظمة الأوبك من ثلاث عشر دولة هي: (السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، ليبيا، الجزائر، قطر،الإكوادور، الجابون، إندونيسيا، إيران، نيجيريا، فنزويلا)[1]. وكان الهدف الرئيس من إنشائها هو تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء واقتراح أنسب الوسائل لحماية مصالحهم الفردية و المشتركة، اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق استقرار أسعار النفط في السوق العالمية للنفط وتفادي التقلبات الضارة وغير ضرورية، وذلك بمراعاة مصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين احتياجهم لدخل مستقر وتوفير امدادات نفطية آمنة واقتصادية وتتسم بالكفاءة للدول المستهلكة للنفط وتحقيق عائد عادل للمستثمر في الصناعة النفطية[2].

1-1 موقع الأوبك من الاحتياط العالمي للنفط

الجدول رقم (3-1): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في دول الأوبك للفترة 2010-2016 (مليار برميل)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8	97.8
الاكوادور	7.21	8.24	8.24	8.24	8.23	8.23	8.23
أنغولا	9.06	9.06	9.06	9.01	8.42	8.42	8.27
ايران	151.17	154.58	157.30	157.80	157.53	157.53	158.4
فنزويلا	99.40	99.40	99.40	99.40	100.00	100.00	100
نيجيريا	37.20	37.20	37.14	37.14	37.07	37.07	37.062
الجزائر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2

[1] علي لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 254.

السعودية	264.5	265.4	265.9	265.8	265.8	261.10	266.46
العراق	142.3	141.4	145.3	145.3	145.3	143.1	143.1
قطر	25.5	25.3	25.2	25.1	25.2	25.24	25.24
الكويت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5
ليبيا	47.1	48.0	48.5	48.4	48.4	49.52	48.36
إجمالي دول اوبك	995.0	1000.0	1007.5	1007.9	1008.3	1003.72	1008.63
إجمالي العالم	1231.0	1241.6	1266.8	1281.9	1292.9	1284.67	1278.20
نسبة دول اوبك للعالم (%)	80.8	80.5	79.5	78.6	78.0	78.1	78.9

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون، الكويت، 2014، ص 177.

تأثرت تقديرات احتياطي النفط في العالم في عام 2016 بتراجع أسعار النفط، حيث تراجعت تقديرات الاحتياطي العالمي من النفط من حوالي 1285 مليار برميل عام 2015 ، إلى 1278 مليار برميل عام 2016 ، أي بنسبة 0.5 %. أما إجمالي تقديرات الاحتياطي من النفط التقليدي في دول أوبك فقد ارتفع بنسبة 0.5 % من 1003.7 مليار برميل عام 2015 ، إلى 1008.6 مليار برميل عام 2016 ، وذلك بسبب ارتفاع تقديرات الاحتياطي في السعودية التي تحتل المركز الأول بحوالي 2.1 % من 261.1 مليار برميل عام 2015 ، إلى 266.45 مليار برميل عام 2016، إضافة إلى ارتفاع تقديرات الاحتياطي في إيران، علاوة على عودة الغابون إلى عضوية أوبك في عام 2016 ، مما أضاف نحو 2 مليار برميل إلى احتياطات أوبك. وكانت إندونيسيا قد عادت إلى عضوية أوبك بدورها، لكنها تراجعت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وعلقت عضويتها للمرة الثانية.

ويحتل العراق المركز الثاني باحتياطات بلغت 143.1 مليار برميل، ثم الكويت التي بلغت احتياطاتها 101.5 مليار برميل، والإمارات باحتياطات وصلت إلى 97.8 مليار برميل، وليبيا في المرتبة الخامسة ب 48.36 مليار برميل وقطر في المرتبة السادسة ب 25.24 مليار برميل، لتأتي الجزائر في المرتبة السابعة ب 12.2 مليار برميل. وتشكل احتياطات دول أوبك ما نسبته 78 % من إجمالي الاحتياطات العالمية التي بلغت 1278.20 مليار برميل، ما جعل منظمة أوبك تتمتع بثقل كبير في مجال النفط.

1-2 موقع الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط:

الجدول رقم (3-2):كمية النفط المنتجة من النفط الخام في دول الأوبك للفترة 2010-2016 (ألف برميل)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإمارات	2324.0	2564.0	2652.5	2797	2794	2971	3075
الاكوادور	476.4	500.3	503.6	526.4	557	543	550
أنغولا	1757.6	1618.0	1704	1701.2	1652	1767	1715
ايران	3544.0	3576.0	3739.8	3575	3121	3152	3592
فنزويلا	2853.6	2880.9	2803.9	2789	2683	2654	2403
نيجيريا	2048.3	1974.8	1954.1	1753	1807	1748	1518
الجزائر	1189.8	1262.0	1203	1203	1193	1157	1146
السعودية	8165.6	9311.0	9763.4	9640	9701	10191	10459
العراق	2359.0	2653.0	2942	2980	3110	3482	4630
قطر	733.4	734.0	736	724	709	664	655
الكويت	2312.1	2658.7	2977.6	2921.6	2866.8	2842	2964
ليبيا	1495.0	589.5	1454	993.3	480	401.5	374
إجمالي دول اوبك	29258.8	30322.2	32675.9	31837.6	30905.1	31792.5	33300.6
إجمالي العالم	71951.8	72506.6	73815.7	75173.7	76422.3	78384.2	78925.3
نسبة دول اوبك للعالم (%)	40.7	41.8	44.3	42.4	40.4	40.6	42.2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعون، الكويت، 2014، ص 132.

يلاحظ في هذه الفترة ارتفاع إنتاج النفط الخام لدى منظمة الأوبك من سنة إلى أخرى واستحواذها على حصة معتبرة في السوق وعودتها إلى صدارة الجهات المؤثرة في أبجديات السوق النفطي، فقد انتقل الإنتاج من 29.2 مليون ب/ي في عام 2010 إلى أكثر من 33.3 مليون ب/ي في عام 2016، وهو يشكل ما نسبته 42 %من الإنتاج العالمي للنفط ممّا جعل من منظمة الأوبك كارتل قوي يستطيع التحكم في السوق العالمي للنفط والتأثير على الأسعار وهذا برفع وخفض الكمية المنتجة وبالتالي التأثير على المعروض النفطي الذي له علاقة وطيدة مع الأسعار.

أما من ناحية الأقطار فتصدرت السعودية المرتبة الأولى في منظمة الأوبك في إنتاج النفط الخام، تليها إيران بعد رفع العقوبات الأمريكية عنها بنحو 440 ألف ب/ي من 3.15 مليون ب/ي عام 2015 إلى حوالي 3.6 مليون ب/ي في عام 2016، ثم العراق بإنتاج قدره 4.6 مليون ب/ي في عام 2016، ويعود ارتفاع

الإنتاج في العراق كونه غير معني بنظام الحصص داخل الأوبك لتعويض إنتاجه السابق، وارتفاع كميات الاحتياط النفطي وانخفاض تكاليف الإنتاج فيه التي أغرت الكثير من الشركات للدخول إليه من أجل اكتشاف وإنتاج الذهب الأسود.

في المقابل انخفض إنتاج النفط في باقي الدول الأعضاء بنسب متفاوتة، مثل فنزويلا التي انخفض إنتاجها للسنة الخامسة على التوالي، حيث انخفض بنحو 251 ألف ب/ي، من 2.65 مليون ب/ي عام 2015 إلى 2.43 مليون ب/ي عام 2016 ، وانخفض إنتاج نيجيريا بمعدل 230 ألف ب/ي، وإنتاج أنغولا بمعدل 52 ألف ب/ي، وإنتاج الغابون بمعدل 4000 ب/ي.

2- الدول المنتجة خارج الأوبك:

هي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة الأوبك، وتتسم بكونها دول مستهلكة ومنتجة للنفط في نفس الوقت، لأن عددا منها هي دول صناعية متقدمة يزيد طلبها على النفط، وتكاليف الإنتاج في معظمها يزيد عن تكاليف إنتاجه في دول الأوبك، وأكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة هي الو.م.أ وروسيا، النرويج، كندا، البرازيل، بريطانيا، الصين والمكسيك و كازاخستان[1].

ولقد بلغت الاحتياطات النفطية في دول خارج منظمة الأوبك مجموع 277 مليار برميل في عام 2012 والتي تشكل نسبة 18.75 % من مجموع الاحتياطات العالمية ، أما حجم الإنتاج في دول خارج منظمة الأوبك 57.8 مليون برميل/يوم في عام 2017 مرتفعا بمقدار 800 ألف برميل / يوم، أي بنسبة 1.7 % مقارنة بسنة 2016، والذي يشكل نسبة 59.9 % من مجموع الإنتاج العالمي، وقد كان مصدر الجزء الأعظم من تلك الزيادة هو الارتفاع الملحوظ في إنتاج الو.م.أ من النفط، الذي سجل خلال شهر نوفمبر 2017 أعلى مستوى شهري له منذ 46 عاما وهو 10.04 مليون برميل /يوم[2].

وقد شهدت التوقعات بشأن الإمدادات من خارج الأوبك تنقيحا نحو الانخفاض بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة.وعلى الرغم من الارتفاع السريع في أسعار النفط بين عامي 2001 و 2008، إلا أن استجابة

[1] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50،51.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، العدد: الثامن والثلاثون، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 90.

الإمدادات من خارج الأوبك، باستثناء روسيا، ظلت ضعيفة،كانت الزيادة من إنتاج السوائل من خارج الأوبك ما بين عامي 2001 و 2009 في حدود 3.14 مليون ب/ي.وقد استأثرت روسيا بمعظم الزيادة حيث أضافت نحو 2.8 مليون برميل يوميا خلال هذه الفترة، وفي الآونة الأخيرة، زادت الإمدادات الروسية بشكل بطيئ، وانخفضت قليلا في عام 2008. وكان التوسع في إنتاج النفط الروسي في عام 2009 كرد فعل للأزمة المالية.و يشك الكثير من المحللين في استمرارية هذا الوضع، فقطاع النفط الروسي في حاجة ماسة إلى الاستثمار، كما أن الزيادة في الإنتاج تمثل مجرد استجابة قصيرة الأجل للأزمة، مع احتمال حدوث آثار ضارة على المدى الطويل.

تعكس النظرة التشاؤمية المتزايدة بشأن المعروض من خارج أوبك في السنوات القليلة الماضية التغيرات الهيكلية الرئيسية، والتي من أهمها انخفاض معدلات إنتاجية الحقول الحالية بشكل كبير، والتغيرات في مصادر نمو المعروض من خارج أوبك.فقد شهدت العديد من الأحواض النفطية الناضجة انخفاضا سريعا في إنتاجيتها.وكان هذا الأمر واضحا في منطقة بحر الشمال والمكسيك حيث تراجعت معدلات الإنتاج بنحو 2.3 مليون ب/ي خلال الفترة الواقعة ما بين عامي 2005 و 2009.

ووفقا لتقرير منظمة أوبك لعام 2009، فقد بلغ المتوسط السنوي المرجح لمعدل الانخفاض خلال الفترة 2000-2008 حوالي 4.6 % سنويا، مما يعني أن 1.8مليون برميل يوميا من الإمدادات من خارج أوبك باتت في حاجة إلى تعويض لمنع الانخفاض في الإمدادات.كما تعني معدلات الانخفاض المرتفعة تلك أن اهتماما خاصا ينبغي أن يولى لمعدلات الاستخراج النفطي.وعلاوة على ذلك، أصبحت المصادر الرئيسية لنمو الإمدادات من خارج أوبك أكثر تنوعا.ففي السنوات القليلة المقبلة، ستكون المصادر الرئيسية للإمدادات من خارج أوبك من المناطق البحرية العميقة في البرازيل، ومن الإيثانول في الو.م.أ ورمال القار في كندا، وستنجم عن هذه التغيرات آثار عديدة هامة.و يمكن القول أن العالم قد دخل مرحلة التحول من استخراج برميل النفط رخيص التكلفة نسبيا إلى استخراج البرميل ذي التكلفة المرتفعة نسبيا[1].

ثانيا من ناحية الدول المستهلكة:

[1] كريستوفر آلسوب، بسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد :135، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف 2010، ص ص20،21.

تضم هذه المجموعة الأطراف التالية:

1- وكالة الطاقة الدولية (IEA):

تأسست هذه الوكالة في 15 نوفمبر 1974 بالولايات المتحدة الأمريكية أي بعد أزمة النفط سنة 1973 وتنتمي هذه المنظمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وساهمت 16 دولة في تأسيسها هي: كندا، الدنمارك، إيطاليا، النمسا، بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورغ، إسبانيا، اليابان، هولندا، سويسرا، تركيا،الولايات المتحدة الأمريكية وانضمت فيما بعد كل من اليونان والنرويج ونيوزيلندا، ويرجع قيام وتأسيس هذه الوكالة إلى التغيير الجذري الذي حدث في السوق العالمية للنفط خاصة في الدول العربية، هذا بعد تراجع هيمنة الشركات النفطية العالمية التي تمتلكها الدول الأعضاء في هذه المنظمة وأصبحت الحكومات العربية تتحكم في مستويات الإنتاج وكذلك الأسعار، هذا ما جعل الدول المستهلكة للنفط تعمل كل مافي وسعها لضمان الإمدادات النفطية حتى لا تتوقف الصناعة لديها حتى لو تطلب الأمر احتلال هذه الدول من أجل السيطرة على آبار النفط إضافة إلى عمل هذه المنظمة على ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر بديلة لها[1]. ومن أهداف هذه المنظمة نذكر:

-إبقاء وتطوير الأنظمة لكي تتماشى مع استنزاف النفط .

-تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء، والصناعات والمنظمات الدولية.

-تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط الدولي.

-تحسين عملية تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق تطوير موارد طاقة بديلة وزيادة كفاءة الطاقة المستخدمة و المساهمة في تكامل السياسات البيئية و الطاقوية[2].

2- الشركات النفطية العالمية الكبرى:

[1] سفيان عمراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[2] مظهر بايرلي، **ادخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية و المتقدمة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية، المنظمة العربية للترجمة، وكالة الطاقة الدولية، الرياض، 20 -3-1431، ص 5.

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة النفط العالمية بمختلف مراحلها، من مرحلة المصب إلى مرحلة المنبع ، وهذا منذ أول اكتشاف نفطي بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1858 ، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 % من إنتاج البترول العالمي كما أنّها تملك أكثر من 70 % من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في هذه الصناعة، كما تملك أكثر من 50 % من ناقلات البترول، اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع وهي مملوكة أساسا لمصالح الو.م.أ، بريطانيا وهولندا، وهي كالآتي:

(Exxon, Shell, BP, Gulf Oil, Texaco, Mobil, Chevron).

إن أكبر هذه الشركات النفطية الأمريكية تسمى ستاندر أويل أوف نيوجرسي **(Standard oil of New Jersey)** المعروفة في العالم باسم **أسو** وفي الولايات المتحدة الأمريكية باسم هامبل أويل **(Humble oil)** وتعني المتواضعة. وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسمت نفسها **(Exoon corporation)** والشركة الأخرى هي **ستاندر أو يل أوف كاليفورنيا (Standard oil of Californi)** التي انفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم **(Gulf oil)** ثم شركة **تكسكو (TEXACO company)** الناشئة في ولاية تكساس إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية كما تملك أسهما في الشركات النفطية العاملة في الوطن العربي. أما شركة **موبيل أويل (MOBIL OIL)** فتملكها أساسا الشركة الأم **ستاندر أويل أوف نيويورك (Standard oil of New York)**، ثم شركة **سوكل أو تشيفرون (Chevron)** وهي خامس الشركات النفطية الأمريكية الكبرى.

تبقى بعد ذلك شركتان عالميتان هما شل (Shell) الهولندية وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية وشركة النفط البريطانية (BP) التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها وقد تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا[1].

[1] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1982 ، ص ص15،16.

المبحث الثالث: السعر النفطي و أهم العوامل المحددة له

تطورت أسعار النفط عبر الزمن ولعبت دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة التي تعتمد في صادراتها على النفط بصفة خاصة، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى الحفاظ على مستوى مرتفع من الأسعار الذي يتناسب مع متطلباتها وحاجاتها المستوردة من العالم الخارجي، غير أن موضوع تسعير النفط يعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض و السرية،كونه يخضع لعدة عوامل اقتصادية و مضاربية ، و أخرى جيوسياسية وعسكرية.

المطلب الأول: مفهوم السعر النفطي

إن النفط ليس كباقي السلع الاقتصادية الأخرى، نظرا لخصوصيته، ولأهميته في الأسواق العالمية فهو ليس له بديل ولا من السهل تعويضه، وبالتالي يختلف تسعيره بشكل أساس عن تسعير باقي السلع والخدمات الأخرى،كونه يتميز بالتذبذب السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته.

أولا تعريف سعر النفط:

سنحاول عرض بعض التعاريف المتعلقة بسعر النفط في ما يلي:

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية على سبيل المثال 100 د/ب و أن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة ، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار ، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة[1].

كما يعرف بأنه قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين و معلومين، وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمته ليست متساوية ومتعادلة و ثابتة، بل هي في كثير من الأحيان كانت علاقة غير متكافئة، إذ كان سعر النفط الخام ولفترات سابقة وطويلة أقل من القيمة، و هو الآخر ارتبط وتأثر بفعل العوامل التي ارتبطت وأحاطت بطبيعة السلعة وكيفية استغلالها واستهلاكها[2].

---

[1] سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية، دراسة تحليلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد36 ، 2013، العراق، 2013، ص05.

[2] فوزية غالب عمر، **دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسة الزمنية (2000-2009)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد 09 ، كلية الاقتصاد و الادارة، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص 137.

وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض و الطلب.

ثانيا أنواع سعر النفط:

يوجد عدة أنواع لسعر النفط نذكر منها:

1- السعر المعلن: عرف هذا السعر عالميا لأول مرة بواسطة شركة "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي" عام 1880، حيث أعلنت الأسعار من جانبها على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون اشراك مستخرجيه في تسعير النفط الخام وفي نهاية الخمسينات ومع بداية الستينات من القرن الماضي ظهرت شركات بترولية مستقلة الى جانب الشركات الاحتكارية، وأخذت تبيع بترولها الخام بتقديم تخفيضات، فانخفضت الأسعار المعلنة وأصبحت غير معبرة عن السوق البترولية، وحل محلها مفهوم جديد وهو السعر الحقيقي.

2- السعر الحقيقي: بدأ العمل بهذا السعر عندما انخفضت الأسعار المعلنة بسبب ظهور الشركات البترولية الوطنية، والتي كانت تقدم تخفيضات متنوعة للمشترين. ويعبر السعر الحقيقي عن سعر الشراء الحقيقي، ويسمى أيضا بسعر التحويل أو سعر التوقف، وقد يكون سعر الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد والمدفوع فعلا، أو يعبر عن السعر المحاسبي، وذلك عندما تتنازل شركة لشركة أخرى عن كمية من البترول الخام والسعر المدفوع مقابل ذلك يسمى بسعر التنازل،

3- السعر الرسمي (أو الإداري) : هو سعر يتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم، ويتحدد من طرف جهة رسمية أو إدارية، وبرز هذا السعر مع بداية السبعينيات للدلالة على أسعار بلدان الأوبك المعلنة رسميا من قبلها، وحاليا يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوق الفورية للنفط[1].

[1] طابوش مولود، **مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وأثر تقلبات أسعاره على الموازنة العامة للدولة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ، ص4.

4- سعر الإشارة: ويمكن أن يؤخذ باتجاهين هما :

-أن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الحقيقي وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن و الحقيقي) . ويمكن التوصل الى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965.

- يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة او المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو اشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة . ونفوط الإشارة عديدة منها : النفط العربي الخفيف، نفط الأوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت[1].

5- سعر الكلفة الضريبية: هذه الأسعار في الواقع تمثل الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الامتيازات التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط ، وتعتبر هذه الأسعار أيضا القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار الفعلية في السوق النفطية ، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة حيث أن: سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة و عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

6- السعر الفوري أو الآني: ظهرت هذه الأسعار مع ظهور الأسعار الفورية و هذه الأسعار ما هي الّا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا.وينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع و الشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم اجراء عملية البيع والشراء[2].

الجدول رقم (3-3): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك و خام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية للفترة 2012-2016 **(دولار/برميل)**

الخامات	2012	2013	2014	2015	2016	التغير في عام 2016
سلة أوبك منها:	109.5	105.9	96.2	49.5	40.7	-8.8
خليط صحراء الجزائر	111.5	109.4	99.6	52.8	44.2	-8.6
العربي الخفيف	110.3	106.6	97.1	49.9	40.9	-9.0

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي للطباعة، ط1، بيروت، لبنان، 2011، ص87.

[2] أحمد محمد أحمد المنصوري، **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991، ص180-182.

موربان الاماراتي	111.8	108.3	99.3	53.9	44.8	-9.1
خام الكويت	109.0	105.1	95.2	48.2	39.2	-9.0
السدرة الليبي	111.9	108.6	98.4	51.4	42.6	-8.8
البحري القطري	109.3	105.4	96.3	50.7	41.4	-9.3
البصرة العراقي	108.0	103.7	94.4	47.9	39.4	-8.5
خامات اخرى:						
دبي	109.1	105.5	96.6	51.0	41.3	-9.7
برنت	111.6	108.7	99.0	52.4	43.7	-8.7
خام غرب تكساس	94.2	97.9	93.2	48.7	43.2	-5.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعون، مرجع سبق ذكره، ص52

انعكس تطور فروقات الأسعار خلال العام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية بشكل عام التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً خلال العام بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة.فقد انخفض الخام الجزائري بواقع 8.6 دولار/برميل ليصل إلى 44.2 دولار/برميل خلال العام، أي بنسبة انخفاض 16.3 % بالمقارنة مع العام السابق. وانخفض خام التصدير الكويتي بواقع 9 دولار/ برميل ليصل إلى 39.2 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 18.7 % بالمقارنة مع عام 2015 ، ما أدى ارتفاع الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي خلال عام 2016 إلى5 دولار/برميل مقارنة بحوالي 4.6 دولار/برميل عن العام السابق.

و فيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 18% ليبلغ 40.9 دولار/ برميل، و خام موربان الإماراتي بنسبة 16.9 % ليصل 44.8 دولار/ برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة 17.1 % ليصل إلى 42.6 دولار/ برميل، و الخام البحري القطري بنسبة 18.3 % ليصل إلى 41.4 دولار/برميل والبصرة العراقي بنسبة 17.7 % ليصل إلى 39.4 دولار/برميل خلال العام.ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي8.8 دولار/ برميل يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية حيث انخفض ب 7.3 دولار/برميل أي بنسبة تبلغ 18.6 % ليصل متوسطها إلى حوالي 32 دولار/برميل في عام 2016[1].

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعون**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المطلب الثاني: أهم العوامل المحددة لأسعار النفط

تتأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل منها ما يصنف ضمن أساسيات السوق و آلية العرض و الطلب، و عوامل أخرى كثيرة مرتبطة بكون النفط سلعة إستراتيجية تحكمها عوامل سياسية و اقتصادية و مالية، وفيما يلي أهم هذه المحددات.

أولا الطلب على النفط:

يقصد بالطلب البترولي "مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية–كخام أو منتجات بترولية– عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية"[1].

1–تطور الطلب العالمي على النفط: وفيما يلي جدول يبين تطور الطلب على النفط لسنوات مختارة

الجدول رقم (3–4): تطور مستوى الطلب العالمي على النفط (2012–2016) **الوحدة: (مليون ب/ ي)**

	2012	2013	2014	2015	2016
الدول الصناعية	46.0	46.1	45.7	46.4	46.7
دول العالم الاخرى	43.0	44.3	45.7	46.8	47.7
إجمالي العالم	89.0	90.4	91.4	93.2	94.4

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعون، مرجع سبق ذكره، ص42.

وفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2016 بنحو 400 ألف برميل/يوم ليصل إلى 46.7 مليون برميل/يوم، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 900 ألف برميل/يوم، مقارنة بمستويات عام 2015 ليصل إلى 47.7 مليون برميل/يوم.وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2015 ، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 49.8 % في عام 2015 إلى49.5% في عام 2016 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 50.2 % إلى 50.5 %.

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سبق ذكره ،ص33.

2-العوامل المؤثرة على الطلب النفطي: يتأثر الطلب على النفط بطيف واسع من العوامل، تتمثل أهمها:

-مستوى المخزونات: المخزون النفطي هو "حجم النفط الموجود بصورة فعلية، والمستخرج من باطن الأرض ليخزن في إحدى صور التخزين، حيث تلجأ الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط في صورته الخام وفي صورة منتجاته المكررة"[1].تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته ، حيث أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس.

الجدول رقم (03-05): مستويات المخزون النفطي في الدول الصناعية في نهاية الفصل عامي 2015 و 2016

(مليون برميل)

المنطقة	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
الأمريكتين	1484	1624	1538	1636	1578	1616	1561	1594
منها: الو.م.أ	1192	1326	1247	1352	1276	1353	1289	1355
أوربا	909	1005	938	1005	961	990	990	988
الهادي	375	421	429	438	449	450	435	435
إجمالي الدول الصناعية	2768	3050	2905	3079	2988	3056	2986	3017
بقية دول العالم	2456	2964	2580	2974	2732	3089	2895	3044
إجمالي المخزون التجاري	5224	6014	5485	6053	5720	6145	5881	6061
المخزون على متن الناقلات	1024	1212	1076	1241	1070	1215	1164	1250
المخزون الاستراتيجي منه:	1846	1867	1855	1866	1856	1869	1860	1876
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	691	695	694	695	695	695	695	695
إجمالي المخزون العالمي	8094	9083	8416	9160	8646	9229	8905	9186
كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية (يوم)	60.9	60.0	63.0	66.0	64.6	64.7	63.2	63.3

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعون، مرجع سبق ذكره، ص61.

شهد عام 2016ارتفاعاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) لتبلغ 9186 مليون برميل مع نهاية الربع الرابع من العام ويمثل ذلك ارتفاعاً بنحو 281 مليون برميل، أي بنسبة 3.2 % بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق. ويذكر أن مخزون النفط الخام على متن الناقلات قد بلغ 1250 مليون برميل في نهاية عام 2016 بزيادة 86 مليون بالمقارنة مع نهاية عام2015 .

[1] مخلفي أمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

بعد وصول المخزون التجاري في الدول الصناعية إلى 3050 مليون برميل في نهاية الربع الأول من عام 2016 ، ارتفع بواقع 29 مليون برميل ليصل إلى 3079 مليون برميل في نهاية الربع الثاني من العام، ثم انخفض المخزون بنحو 23 مليون برميل خلال الربع الثالث ليصل إلى 3056 مليون برميل، وواصل انخفاضه بنحو 39 مليون برميل مسجلاً 3017 مليون برميل في نهاية الربع الرابع من العام. والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في الدول الصناعية في نهاية عام 2016 قد بلغت مستوياتها حوالي 63.3 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أعلى من المسجل في نهاية العام السابق والبالغ حوالي 63.2 يوم من الاستهلاك.

أما بالنسبة للمخزون الاستراتيجي الأمريكي فقد استقر عند مستوى 695 مليون برميل منذ الربع الثالث من عام 2015 ولغاية نهاية الربع الرابع من عام 2016.والجدير بالذكر أنه منذ عام 2004 قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ مواقف أكثر مرونة بشأن عمليات السحب من المخزون الاستراتيجي للتعويض عن النقص في الإمدادات، مما أدى إلى إضفاء صبغة تجارية على المخزون الاستراتيجي بالمقارنة بالسياسات السابقة التي كانت تعتبره بمثابة خط الدفاع الأخير يمكن استخدامه في حالة الأزمات الرئيسية فقط[1].

– **المضاربات في الأسواق الآجلة للنفط**: وهي ظاهرة بدأت تبرز في السنوات العشرين الاخيرة وتنسحب على جميع أسواق البورصات العالمية، إذ لم يكن هناك متعاملون حقيقيون بل مجرد جيوب للتعاملات فيها و لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على سعر النفط[2].

–**حجم قدرات التكرير في الدول المستهلكة**: إن نقص الاستثمارات في مجال الصناعات التكريرية المصاحب بارتفاع الطلب على المشتقات النفطية نتيجة ارتفاع معدلات النمو في الدول المتقدمة أدى إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ومن ثم الارتفاع القياسي في الأسعار الاسمية للنفط الخام.

–**مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة**: إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر والعكس صحيح.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون**، مرجع سبق ذكره ص53.

[2] عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص58 .

– التغيرات المناخية :تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب على النفط خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول[1].

ثانيا العرض النفطي:

يمثل عرض النفط تلك الكمية أو الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم، ويشمل عرض النفط الخام وعرض المنتجات النفطية.

1–تطور العرض النفطي :وفيما يلي جدول يبين تطور إنتاج النفط

الجدول رقم (3–6): تطور إنتاج النفط للدول المشاركة وغير المشاركة بالأوبك **الوحدة: مليون ب/ي**

	2014/2013			2014/2013			نسبة التغير بين متوسط النصف الاول 2014/2013 والنصف 2015/2014
	الربع الأول	الربع الثاني	متوسط النصف الاول	الربع الأول	الربع الثاني	متوسط النصف الاول	
مجموع دول منظمة أوبك	30.56	30.36	30.46	29.76	30.17	29.97	%1.6 -
دول منظمة التعاون والتنمية	21.69	22.06	21.875	23.65	23.69	23.67	%8.2
مجموع الدول النامية	12.08	12.15	12.115	12.19	12.27	12.23	%0.9
مجموع(دول اوربا الاخرى مع الصين)	17.8	17.68	17.74	17.76	17.74	17.75	%0.1

المصدر:فيصل عبد الله الزنكوي، تقرير تطورات أسعار النفط خلال النصف الاول للسنة المالية 2015/2014، ص ص3، 04.

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع في الإنتاج العالمي من النفط بمقدار 1.41 مليون ب/ي خلال النصف الاول من السنة المالية 2015 مقارنة بالسنة المالية 2014 وتأتي هذه الزيادة بسبب رئيسي لزيادة إنتاج الدول غير الاعضاء في منظمة أوبك خصوصا الزيادة الملحوظة في إنتاج الو م.أ وتحديدا الزيادة في إنتاج الزيت

[1] بوفليح نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص42،43.

الصخري، ونرى أن مجموعة الدول غير الأعضاء في الاوبك قامت بتغطية الانخفاض الذي حصل على إنتاج دول منظمة أوبك، حيث خفضت الأخيرة انتاجها بمقدار – 1.6%، كان أبرزها انخفاض إنتاج ليبيا بمقدار – 60.6%.[1]

2–العوامل المؤثرة على العرض النفطي:هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في هذا العرض أهمها:

2–1حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة: كلما زاد حجم الاحتياطي النفطي زاد العرض النفطي، والعكس.

2–2 مدى وفرة الإمكانات الإنتاجية وتطورها: يتحدد العرض النفطي طرديا بمدى الحصول على معدات إنتاجية عالية التطور التكنولوجي، قصد الوصول إلى كفاءة عالية تسمح بتوفير أكبر عرض من النفط ؛

2–3 الطلب على النفط وسعره: يأتي مستوى الطلب على النفط والسعر السائد له من أهم محددات العرض النفطي، إذ يعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وما يعزز ذلك، سياسات منظمة أوبك في تحديد حصص إنتاج أعضائها، بحيث أنها تعمل على رفع حصصها في حالة ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره، وتقوم بتخفيض الحصص في الحالة العكسية.

2–4 أهداف وسياسات المنتجين: يتحدد العرض النفطي بسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إليه لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات الأجيال المستقبلية.

2–5 درجة توفر مصادر بديلة للنفط وبأسعار مقبولة: تتضمن المصادر البديلة للنفط مصادر متجددة ومصادر غير متجددة، وأنّ توفرها بالكميات الكافية وبالنوعية المطلوبة وبالسعر المقبول يؤثّر سلباً على العرض النفطي[2].

[1] فيصل عبد الله الزنكوي، **تقرير تطورات أسعار النفط خلال النصف الأول للسنة المالية 2015/2014**، ص ص3، 04.

[2] خليل عبد القادر، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول "دراسة نظرية وتحليلية"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،يومي7،8 أكتوبر 2015،ص ص11،12.

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية.

عرّ سوق النفط العالمية بعدة دورات على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كما شهدت تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرين، عرفت في بعض منها تغيرات أساسية وعدة هزات وأزمات مما أثر على أسعار النفط صعودا ونزولا.

أولا تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1970-1984):

تميزت هذه الفترة بتطورات هامة في الصناعة النفطية منذ 1970، حيث تحولت السوق العالمية للنفط من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة، وبرزت أهمية منظمة أوبك على الصعيد العالمي، و سجلت هذه الفترة حدوث صدمتين سعريتين كما يلي:

1- صدمة الأسعار الأولى (1973): بدأت في أكتوبر 1973 إثر الحظر النفطي الذي أعلنته الدول العربية أعضاء أوبك لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967 ، وأعلنت أوبك أنها ستوقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان التي تؤيد إسرائيل، ونظرا لهذا الحظر النفطي فقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي بالسوق النفطية قابله تزايد في الطلب العالمي على النفط (نتيجة لظروف الحرب) ، و بفعل قانون العرض والطلب ارتفعت أسعار النفط إلى حوالي 10.73 دولار للبرميل سنة 1974 ، وفي جويلية 1977 عقد مؤتمر ستوكهولم الذي تضمن زيادة في سعر البرميل الخام إلى 12.7دولار للبرميل سنة 1978.

2-صدمة الأسعار الثانية:(1979):حدثت الصدمة السعرية الثانية في عام 1979 والتي تزامنت مع بعض الأحداث السياسية وبخاصة الثورة الإيرانية و الأحداث التي سبقتها، والتي أدت إلى تخفيض الإنتاج الإيراني في بداية عام 1979،ومما ساعد على تفاقم المشكلة و إطالة ظروف الشحة وتعميقها في السوق العالمية هي نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 و التي أدت إلى تخفيض إنتاج الدولتين بصورة مجتمعة إلى حوالي مليون ب/ي فقط بالمقارنة مع 6.5 مليون ب/ي قبل عام من ذلك[1]. ارتفعت خلالها أسعار النفط من 11.51دولار للبرميل سنة 1976 إلى 17.25دولار للبرميل سنة 1979 بالرغم من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار.وفيما يلي تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (1970-1984).

[1] علي رجب،"**تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**"،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38 ، العدد 141 ، الكويت، 2012، ص26.

الجدول رقم : (3–7): تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (1970–1984) **الوحدة : دولار للبرميل.**

السنوات	أسعار النفط	السنوات	أسعار النفط	السنوات	أسعار النفط
1970	1.67	1975	10.73	1980	28.64
1971	2.03	1976	11.51	1981	32.51
1972	2.29	1977	12.39	1982	32.38
1973	3.05	1978	12.7	1983	29.04
1974	10.73	1979	17.25	1984	28.20

المصدر:**OPEC Annual Statistical Bulletin 20 19**

ثانيا تطورات أسعار النفط خلال الفترة(1985–1999):

سجلت بداية هذه الفترة انخفاضا لأسعار النفط سنة 1986 و الذي شكل صدمة سعرية سالبة، وعرفت الساحة الدولية في التسعينات ظروفا سياسية واقتصادية كان لها تأثير على مستويات أسعار النفط، وفيما يلي أهم التغيرات السعرية للفترة ما بين 1986 و 1999.

1–الصدمة النفطية العكسية سنة 1986: بعد الأزمتين النفطيتين الأولى و الثانية والتي ارتفع خلالهما سعر برميل النفط إلى مستوى غير طبيعي خلال تلك الفتّرة جاءت أزمة عكسية انهارت فيها أسعار النفط إلى مستويات أثرت على الدول النفطية المنتجة لهذه المادة فأدت إلى أزمات اقتصادية لها ، هذه الأزمة النفطية وقعت عام 1986 و الواقع أن انخفاض أسعار النفط الخام و خاصة منذ أوائل الثمانينات ثم انهيارها بما يقارب النصف عام 1986 ، لم يحدث نتيجة لظروف قدرية أو غير مخططة بل تحقق الانخفاض نتيجة خطط وسياسات منسقة وضعتها وقامت بتنفيذها الدول الصناعية المستهلكة للنفط التي تنتمي بعضويتها لوكالة الطاقة الدولية، وكذلك عدم التزام بعض دول منظمة الأوبك بقواعد المنظمة ، حيث قامت نيجيريا بخفض سعر برميلها النفطي إلى ما دون المتفق عليه لمواجهة بريطانيا والنرويج اللتين قامتا بخفض سعر برميلهما النفطي المشابه لبرميل نيجيريا من أجل البحث عن أسواق جديدة ، وكذلك خروج السعودية عن قاعدة نظام الحصص التي كانت تطبقها الأوبك حينما قامت برفع إنتاجها بمقدار مليوني برميل يومي خلال ديسمبر 1985 ، هذا ما أثر على منظمة الأوبك إجمالا فقررت التخلي عن المبدأ السابق و هو المحافظة على استقرار الأسعار و تعويض حجم إنتاجها المفقود في السوق العالمية فقررت زيادة حجمها ليصل إلى 18 مليون برميل يومي بدل من 16 مليون برميل السابق ، فأدت هذه التّراكمات إلى انهيار أسعار النفط بداية عام 1986.

2- أزمة الخليج 1990-1991 :في فترة التسعينات سجلت أسعار النفط بداية من عام 1990 ارتفاعا طفيفا بسبب الأوضاع السائدة أنداك وعدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط بسبب حرب الخليج الثانية، حيث سجلت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا من 17.31 دولار للبرميل سنة 1989 إلى 22.26 دولار للبرميل سنة 1990.

3- الصدمة النفطية العكسية الثانية:(1998) : بعد استقرار سعر برميل النفط منذ نهاية الثمانينات (1988و حتى عام 1996 ما بين 15 و 20 دولار للبرميل بدأ ينخفض تدريجيا نهاية عام 1997 حتى وصل في شهر سبتمبر 1998 إلى أدنى مستوى له و هو 9.47 دولار للبرميل مشكلا أزمة نفطية عكسية ثانية، و من أسباب هذه الأزمة هو زيادة العرض النفطي الذي فاق الطلب العالمي و الذي كان نتيجة ارتفاع إنتاج الصين من 1.738 مليون برميل يومي عام 1977 إلى 3.2 مليون برميل خلال الأزمة؛ ارتفاع إنتاج الاتحاد السوفياتي سابقا إلى 7.2 مليون برميل يومي عام 1997 بعد التعاون الوكالة الدولية للطاقة التي كانت تسعى إلى خفض سعر برميل النفط بزيادة العرض العالمي؛ عدم قدرة أعضاء منظمة الأوبك على احترام قاعدة الحصص خاصة بعد عودة العراق كمنتج قوي في المنظمة و زيادة حصة فنزولا نتيجة لزيادة إنتاجها بفعل الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها[1].

الجدول رقم (3-8) : تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (1985-1999) **الوحدة : دولار للبرميل.**

السنوات	أسعار النفط	السنوات	أسعار النفط	السنوات	أسعار النفط
1985	27.01	1990	22.26	1995	16.86
1986	13.53	1991	18.62	1996	20.29
1987	17.73	1992	18.44	1997	18.68
1988	14.24	1993	16.33	1998	12.28
1989	17.31	1994	15.53	1999	17.48

المصدر: **OPEC Annual Statistical Bulletin 2019**

ثالثا تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2000-2018)

[1] العمري علي، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط ، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016 ، ص ص 6،5.

شهدت هذه الفترة عدة أحداث وتطورات تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر والحرب الأمريكية البريطانية على العراق في مارس 2003، والأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية.

1-فترة (2000-2009): تميزت هذه المرحلة بعودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000، رغم التراجع البسيط سنة 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر، وقد شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 36.05 سنة 2004 إلى 94.45 دولار سنة 2008، ليتأثّر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2009. وتفسّر تلك الزيادة بارتفاع الطلب العالمي على النفط، بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم وخاصة الهند والصين؛ انخفاض سعر صرف الدولار؛ انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الإنتاج وذلك بسبب المستويات المنخفضة لأسعار النفط خلال عقدي الثمانينات والتسعينات؛ زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط فقد ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في هذه الفترة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون عن طريق المضاربة؛[1] ونوضح ذلك في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-9): تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009) **الوحدة : دولار للبرميل**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار النفط	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08	69.08	94.45	61.06

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2019

2- فترة (2010-2018) : منذ سنة 2011 عرفت أسعار النفط استقرارا عند حوالي 100 دولار للبرميل إلى غاية 2014، حيث بدأت حركة الأسعار نحو الانخفاض في جوان 2014 وانخفض سعر البرميل الواحد سلة أوبك من 96.26 دولار سنة 2014 إلى أقل من 50 دولار عام 2015 ،وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008، المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية .ولقد تضافرت عدّة عوامل أدّت إلى هذا الانخفاض؛ وهي متعلقة بالعرض، و الطلب، وبعوامل توقعات مستقبلية و نفسية، و جيوسياسية أيضا.

2-1 عوامل العرض و الطلب: فالعوامل المتعلّقة بالعرض تتمثل في النقاط التالية:

-أدّى إنتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدارها 7 ملايين برميل يوميًّا من النفط منذ عام 2008.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات، الجزائر 2005، ص 30-36.

-وجود مناطق مضطربة سياسيًّا في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.

-تغير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلًا من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.

أما بالنسبة إلى العوامل المتعلّقة بالطلب، فتتعلق ب:

-ركود في أوروبا وتراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي.

-ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم.

_ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أميركا وغيرها من الدول المتقدمة.

-ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

2-2 قناة التوقعات المستقبلية:

إضافة إلى عاملي العرض و الطلب كانت ثمّة قناة التوقعات المستقبلية بشأن الوضع العامّ للسياسة النقدية في الولايات المتحدة وتأثيره في أسعار النفط والمعادن. فخلال العقد الماضي تنامى استخدام النفط بوصفه سعلة مالية للمتاجرة والمضاربة به في أسواق المال. وفي ظلّ التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة (من منطقة الصفر) في الولايات المتحدة والخروج من السياسة النقدية التوسعية غير التقليدية التي اتبعها الاحتياطي الفدرالي الأميركي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإنّ ذلك يؤدّي إلى أمرين؛ أحدهما حَرْف رؤوس الأموال والمحافظ الاستثمارية وتوجيهها نحو الاستثمار في الأصول المالية مثل أذونات الخزينة وسنداتها، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة متعلّقة بالعالم مثل منطقة اليورو واليابان[1].

الجدول رقم (3-10): تطور حركة أسعار النفط خلال الفترة (2010-2018) **الوحدة : دولار للبرميل**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أسعار النفط	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.5	40.76	52.43	69.78

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2019

[1] خالد بن راشد الخاطر،**تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، مركز الأبحاث العربية ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015 ،ص ص 6،7.

خلاصة:

يعتبر البترول سلعة دولية استراتيجية، ومصدر أساسي للطاقة يتميز بالنضوب والتكنولوجيا المتطورة في إنتاجه ، كما أن التنوع والاختلاف في أنواعه يؤثر على قيمة هذه المادة، ومن هذه الأخيرة اكتسى أهمية لا يستهان بها في عدة مجالات منها المجال الاقتصادي والمجال السياسي والمجال الاجتماعي وبذلك سعت مختلف الجهات للبحث والتنقيب عنه. ونظرا لخاصية هذه السلعة تميزت صناعتها ببعض المميزات والصفات التي ميزتها عن باقي الصناعات فهي صناعة ذات كثافة عالية من رأس المال والتكنولوجيا لتعدد مراحلها حيث نجد أنها تندرج تحت مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع ومرحلة المصب. و ازدياد التركز الإنتاجي بتواجد النفط في عدد قليل من البلدان، والطابع الاستنفاذي للنفط، واحتمالية عملية اكتشافه.

تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للنفط، والدول المستوردة له، ونظرا للأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم، جعلت من سوقه سوقا يتميز بعدم الاستقرار نتيجة تضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، بالإضافة إلى خضوع أسعار النفط لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هما العاملان الوحيدان في تحديدها عالميا، بل هناك عوامل أخرى مؤثرة ومنها العوامل الجيوسياسية والمناخية...إلخ. وهو ما أدى إلى حدوث العديد من الأزمات ومن أهمها صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات، و أزمة انخفاض أسعار النفط عام 1986 والأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية خلال النصف الثاني من عام 2008 وبداية 2009 إضافة إلى أزمة أسعار النفط لسنة 2014.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية قياسية لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1986-2018)

تمهيد:

رغم مختلف الاستراتيجيات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر خلال أكثر من نصف قرن من الزمن، لا زال الاقتصاد الوطني يسير ضمن فلك لا تتضح معالمه بشكل دقيق، فبعد حصول الجزائر على الاستقلال رأى صانعو القرارات الاقتصادية تبني النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنى فلسفته على تدخل الدولة في جميع النواحي الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على نموذج الصناعات المصنعة وأقطاب النمو مع خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات، وإطلاق عدة برامج اقتصادية خلال هذه الفترة، حيث كانت السياسة المالية في هذه المرحلة بمثابة أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فتم الاستناد إلى الإيرادات النفطية لتمويل النفقات الاستثمارية الحكومية، خاصة بعد الاستفادة من الطفرات النفطية ، غير أن مظاهر الجمود والانهيار بدأت تظهر على نظام التخطيط المركزي، وبالأخص عند حدوث الصدمة النفطية العكسية سنة 1986 أين اتجهت السياسة المالية من إطار الاقتصاد المخطط إلى مرحلة أخرى وهي السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، والتي تميزت بالتقشف والانكماش.

مع دخول الجزائر القرن الحادي و العشرين، وفي ظل تحسن أسعار البترول التي سجلت أعلى مستوياتها على مدار تاريخ أسعار البترول، ابتداء من سنة 2000، تم انتهاج سياسة مالية توسعية من خلال إطلاق حزما من برامج التحفيز المالي، التي ترتكز أساسا على النموذج الكينزي وذلك عن طريق التوسع في حجم النفقات الحكومية، الأمر الذي سيتولد عنه زيادة في مستويات العرض الكلي، زيادة في حجم التشغيل، الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و لذلك تعتبر السياسة المالية أهم سياسة للتدخل في النشاط الاقتصادي في الدول النامية، و الجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية في إحداث نمو اقتصادي مرغوب فيه لدفع عجلة التنمية. و للإلمام بجوانب هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط**
- **المبحث الثاني: اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)**

المبحث الأول: أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

بمجرد إلقاء نظرة تاريخية بسيطة على السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، يتضح بجلاء أن كل ما يتعلق بالسير الحسن للسياسة المالية، واستقرار معدلات الدين العام، وكذا العجز الموازني، كان دائما مرهون إلى حد بعيد بمدى وفرة الإيرادات النفطية أو الجباية البترولية، إذ لطالما كان للصدمات في أسعار النفط آثارا مباشرة على السياسة المالية، ومن ثم على الاقتصاد الكلي. وبالتالي بقي تماسك السياسة المالية، والقدرة على تحمل العجز الموازني، مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ الأمر الذي أضفى ميزة الضعف النسبي على السياسة المالية في الجزائر، لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية المرجوة.

المطلب الأول: مسار الإيرادات العامة في ظل حركة أسعار النفط

تمثل الإيرادات العامة مجالا مهما للنشاط الحكومي، باعتبارها الوسيلة والأداة المالية التي تحصل عليها الحكومة من المصادر المختلفة، وتعتمد عليها لتغطية نفقاتها العامة في إطار السياسة المالية المسطرة.

أولا: تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط

يمكن تقسيم تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر إلى الفترات التالية:

1- تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة خلال فترة التخطيط (1970-1989)

الجدول رقم (4-1): تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-1989)

السنوات	الجباية البترولية أو الإيرادات النفطية			الجباية العادية			الإيرادات غير الجبائية			إجمالي الإيرادات العامة		
	القيمة 10^6 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 10^6 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 10^6 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 10^6 دج	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو السنوي %
1970	1350	21.4	-	4106	65.11	-	850	13.47	-	6306	26.19	-
1971	1648	23.81	22.07	4334	62.63	5.55	937	13.54	10.23	6919	27.76	9.72
1972	3278	35.71	98.90	5156	56.17	18.96	744	8.10	20.59	9178	30.17	32.64

			-									
20.58	32.04	11067	49.32	10.03	1111	13.30	52.78	5842	25.50	37.17	4114	1973
111.78	42.18	23438	83.52	8.69	2039	36.93	34.13	8000	225.69	57.16	13399	1974
6.88	40.68	25052	-8.87	7.41	1858	21.65	38.84	9732	0.47	53.73	13462	1975
4.64	35.38	26215	-33.3	4.72	1239	10.34	40.96	10739	5.75	54.30	14237	1976
27.70	38.37	33479	77.56	6.57	2200	23.47	39.60	13260	26.56	53.82	18019	1977
9.86	35.08	36782	-36.2	3.81	1403	35.87	48.97	18014	-3.62	47.21	17365	1978
26.22	36.20	46429	12.97	3.41	1585	1.74	39.47	18328	52.69	57.11	26516	1979
28.35	36.67	59594	-0.69	2.64	1574	11.09	34.16	20362	42.01	63.19	37658	1980
33.20	41.46	79384	69.63	3.36	2670	26.51	32.44	25760	35.30	64.18	50954	1981
-6.47	35.77	74246	79.70	6.46	4798	8.65	37.69	27990	18.63-	55.83	41458	1982
8.61	34.49	80644	20.71	7.18	5792	33.81	46.44	37454	-9.03	46.76	37711	1983
25.69	38.41	101365	82.25	10.41	10556	25.40	46.33	46968	6.71	43.25	43841	1984
4.42	36.30	105850	14.36	11.40	12072	0.048	44.39	46991	54.17-	44.20	46786	1985
-15.26	30.24	89690	29.18	17.38	15595	12.05	58.70	52656	-4.47	23.90	21439	1986
3.67	29.73	92984	-8.36	15.36	14290	10.55	62.60	58215	17.68	22.02	20479	1987
0.55	37.74	93500	-20.9	12.08	11300	-0.19	62.13	58100	88.79	25.77	24100	1988
24.49	27.58	116400	-43.3	5.49	6400	11.01	55.41	64500	67.47	39.08	45500	1989

http://www.ons.dz/-1962-2011 html حوصلة إحصائية (23/03/2020)

- النسب ومعدلات النمو الواردة في الجدول قامت الباحثة بحسابها بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا الاعتماد المتنامي لسياسة الإيرادات العامة في الجزائر على الإيرادات النفطية أو الجباية البترولية، التي انتقلت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 21.4% سنة 1970، إلى ما يقارب 50 % بحلول العام 1985 ، مع تجاوزها حد ال 55 % سنوات 1974 و 1979، وتسجيلها لنسب تفوق 60 % سنوات 1980 و 1981 إذ يعزى هذا التطور الملحوظ لدور

الإيرادات النفطية بشكل أساسي إلى الانتعاش غير المسبوق، والارتفاع المطرد الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة المعنية[1].

في ذات الصدد، بالموازاة مع تزايد نسبة مساهمة الإيرادات النفطية ضمن إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة المذكورة – وبالرغم من تسجيل متوسط نسبة مساهمتها في مجموع الإيرادات قيمة عالية نسبيا– سجلت الجباية العادية تراجعا ملحوظا، بانتقال مساهمتها في إجمالي الإيرادات من 65,11 % ، كنسبة مسجلة خلال العام 1970، إلى ما يقارب ال45 % من هذا المجموع عند العام 1985 ، مع بلوغها أدنى مستوياتها واقترابها من حاجز ال 30 % سنوات1974 ،1980،1981. وذلك في ظل الاحتفاظ بنفس الهيكل الضريبي المتمخض عن الإجراءات المالية المتخذة غداة الاستقلال، مع الرفع النسبي لمعدلات الضرائب المطبقة وخاصة الضريبة الإجمالية الوحيدة على الإنتاج(TUGP) ،وتعديل سلم حساب قيمة الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور(ITS)، إضافة إلى تعديل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC).[2]

التطورات الموصوفة في كل من الإيرادات النفطية وكذا العادية انعكست دون شك على إجمالي الإيرادات العامة، التي شهدت ارتفاعات مطردة ومستمرة خلال الفترة المعنية مع تراجع مسجل عام 1982، إذ انتقلت قيمتها من 6306 مليون دج سنة 1970 ، إلى 105850 مليون دج سنة 1985 ، لتحقق بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقارب ال 23 % ؛ كما انتقلت نسبتها إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام من 26,19 % إلى36,3 % خلال نفس الفترة، مع تجاوزها حاجز40 % خلال سنوات1974،1975، 1981. أما عقب التدهور والانهيار الذي شهدته أسعار النفط مع حلول العام 1986 ، وما صاحبه من تراجع كبير في الإيرادات النفطية التي تدهورت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة إلى 22 % خلال العام 1987 ، فقد سجلت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام تراجعا مستمرا خلال الفترة (1985-1987)،

[1] يمكن الرجوع إلى الفصل الثالث من هذه الأطروحة ، وذلك لمعرفة تطورات أسعار النفط خلال هذه الفترة.

[2] شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان، شكوري ، **الآثار الاقتصاديةالكليّة لصدمات السّياسةالماليّة بالجزائر :دراسةتطبيقيّة**، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536 ، مصر، أوت 2010 ، ص 6.

أين بلغت مقدار 29,73% ,عند نهاية هذه الفترة، قبل أن تسجل ارتفاعا إلى حدود 37,74 % خلال العام 1988 ، ثم تعاود التراجع إلى حدود 27,58 % كنسبة مسجلة عند العام 1989.

2- تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة خلال فترة الإصلاحات (1990-1999)

ابتداء من سنة 1989 دخلت الجزائر في برامج إصلاحات اقتصادية مبرمة مع صندوق النقد الدولي، ومن أهم هذه الإصلاحات تقليص عجز الموازنة من خلال تقليص النفقات وزيادة الإيرادات، وعليه قامت الجزائر بإصلاحات متعددة في النظام الضريبي من أجل رفع الحصيلة الضريبية، وذلك قصد الرفع من حصيلة الجباية العادية (تتكون من الجباية الضريبية والجباية غير الضريبية[1]) مقارنة بالجباية البترولية، ولمعرفة مدى نجاعة تلك الإصلاحات نقوم بدراسة تطور هيكل الإيرادات العامة للدولة خلال هذه الفترة. و هو ما الجدول التالي.

الجدول رقم (4-2): تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	الجباية البترولية أو الإيرادات النفطية			الجباية العادية			الإيرادات غير الجبائية			إجمالي الإيرادات العامة		
	القيمة 10^6 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 10^6 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 10^6 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 10^6 دج	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو السنوي %
1990	76200	49.96	67.47	71100	46.62	10.23	5200	3.40	18.75-	152500	27.50	31.01
1991	161500	64.88	111.94	82700	33.22	16.31	4700	1.88	-9.61	248900	28.87	63.21
1992	193800	62.14	20	108864	34.90	31.63	9200	2.95	95.74	311864	29.01	25.29
1993	179218	57.09	-7.22	121469	38.69	10.84	13262	4.22	44.15	313949	26.38	0.66

[1] تتكون الجباية غير الضريبية من: ايرادات أملاك الدولة (الدومين) كحصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة، إيرادات مختلف رسوم المتاحف والمناطق الأثرية وبيع المنشورات و المجلات، إيرادات الوزارات النظامية كإيرادات التكوين المهني، الإيرادات الاستثنائية كمساهمة الدفع المقدمة من طرف بنك الجزائر و الهبات المقدمة من الخارج.

1994	222176	46.56	23.56	176174	36.91	-4.58	78831	16.52	494.41	477181	32.08	51.99
1995	336148	54.95	51.29	241992	39.55	7.15	33591	5.49	57.39-	611731	30.51	28.19
1996	495997	60.10	47.55	290603	35.21	10.97-	38557	4.67	14.78	825157	32.10	34.88
1997	564765	60.94	13.86	314013	33.88	-3.78	47890	5.16	24.21	926668	33.33	12.30
1998	378556	48.87	32.97-	329828	42.58	25.67	66127	8.53	38.08	774511	27.36	-16.41
1999	560121	58.92	47.96	314767	33.11	22.24-	75608	7.95	14.34	950496	29.35	22.72

المصدر: **23/03/2020** **html حوصلة إحصائية** **http://www.ons.dz/-1962-2011**

– النسب ومعدلات النمو الواردة في الجدول قامت الباحثة بحسابها بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

لقد كان للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي[1]. ففي بداية سنة 1987 قامت الجزائر بتشكيل لجنة وطنية للإصلاح الضريبي والتي قدمت سنة 1989 تقريرا مفصلا حول الإصلاح الضريبي في الجزائر والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1992[2]، فقبل هذه السنة كانت الجزائر تطبق نظاما ضريبيا معقدا و مشوها بدرجة عالية بحيث كان هذا النظام قائم على أساس تدابير طبقت في ظل اقتصاد مخطط مركزيا، لهذا جاء الإصلاح الضريبي لسنة 1992 لكي يزيل هذه المشاكل بحيث يكون النظام الضريبي أكثر ملائمة و اقتصاد السوق، إلا أن الهدف الأساسي لهذه الإصلاحات فيما يتعلق بسياسة الإيرادات العامة يتمثل في تقليص تبعية هذه الأخيرة للمعطيات النفطية، وهذا بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية نظرا لعدم استقرار الثانية وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة[3] ، إن عملية الإحلال

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره، ص31 .

[2] ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)**، منشورات بغدادي، الجزائر، 2004، ص12.

[3] قدي عبد المجيد، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر،21، 22 ماي 2002 ، ص 73.

هذه لا تكون ممكنة إلا من خلال محاولة الزيادة في الإيرادات خارج قطاع المحروقات وذلك لكون إيرادات المحروقات تعتبر المورد الأساسي لميزانية الدولة.

ورغم ذلك فإن الأرقام تبين عدم فعالية الإصلاحات في جانب الإيرادات،حيث بقيت الجباية البترولية هي المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، فمن خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجباية البترولية تزايدت خلال طوال هذه الفترة فقد ارتفعت قيمتها لتصل إلى 161500 مليون دج سنة 1991 بعدما كانت 76200 مليون دج سنة 1990 أي أنها تضاعفت بأكثر من مرتين وهذا ما جعل نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة ترتفع من 39,08 % سنة 1989 ، إلى ما يقارب 59 % كنسبة مسجلة عام 1999، مع اقترابها من عتبة 65 % عام 1991 بسبب حرب الخليج العربي ، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري ، وتجاوزها حاجز 60 % سنوات 1992، 1996، 1997 نتيجة انتعاش أسعار النفط، وهبوطها تحت عتبة 50 %سنوات 1994، 1998 نتيجة تدهور أسعار النفط.بالموازاة مع ذلك فهذا الارتفاع في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات كان متزامنا مع تدهور نسبة مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات، فالبرغم من أن قيمة هذه الأخيرة عرفت تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 64500 مليون دج سنة 1989، إلى 329828 مليون دج سنة 1998 ، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة عرفت نوعا من الانخفاض خاصة إذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987- 1990 ، إذ لم تتجاوز 40 % على طول الفترة 1991-1999، باستثناء سنة 1998 حيث بلغت هذه النسبة حوالي 43 % وذلك نتيجة تدهور نسبة مساهمة الجباية البترولية، كانعكاس للانخفاض الحاصل في أسعار النفط خلال السنة المعنية.

بناء على التحليل السابق، يمكن القول أن الإصلاح الضريبي المتبنى كان قليل الفعالية، ونتائجه كانت جد متواضعة في تعزيز مكانة الجباية العادية –والضرائب المباشرة على وجه الخصوص–وهذا يعود لكون النظام الضريبي الجزائري يعتمد في الأساس على الضرائب غير المباشرة لما يتميز به هذا النوع من الضرائب من سهولة في التحصيل[1]. كما لم يتسنَّى للحكومة تحقيق الأهداف المسطرة ضمن برنامج الإصلاح خلال الفترة المعنية، وبقيت الجباية البترولية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، بسبب الضعف المسجل في الجباية العادية، والذي

[1] بتفحصنا لهيكل الجباية العادية، فسنجد أن الضرائب غير المباشرة قد أخذت حصة الأسد، إذ انتقلت نسبة مساهمتها من 2.8 % من إجمالي الإيرادات للعام 1992، إلى16,9 % سنة 1993 ، لتبلغ حدها الأقصى المقدر ب 20 % خلال العام 1998.

يعود إلى ضعف أداء المؤسسات العمومية وحل البعض منها نتيجة التزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية ، بالإضافة إلى ضعف القطاع الخاص في مجال الاستثمار، وكذا كثرة الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير و التشغيل، إضافة إلى وجود توجه كبير نحو التهرب والغش الضريبي، وذلك نتيجة توسع القطاع الموازي، مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية[1].

3- تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2000-2018)

الجدول رقم (4-3): تطور هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	الجباية البترولية أو الإيرادات النفطية			الجباية العادية			الإيرادات غير الجبائية			إجمالي الإيرادات العامة		
	القيمة 106 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 106 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 106 دج	النسبة من الإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي %	القيمة 106 دج	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو السنوي %
2000	1173237	74.34	109.46	349502	22.15	33.13-	55422	3.51	26.70-	1578161	38.27	66.04
2001	956389	63.53	18.48-	398238	26.45	19.44	150899	10.02	172.27	1505526	35.61	4.60-
2002	942904	58.81	1.41-	482896	30.12	18.87	177388	11.06	17.55	1603188	35.44	6.49
2003	1284975	65.08	36.28	524925	26.59	11.74-	164566	8.33	7.23-	1974466	37.59	23.16
2004	1485699	66.63	15.62	580411	26.03	2.10-	163789	7.35	0.47-	2229899	34.73	12.94
2005	2267836	73.56	52.64	640472	20.78	20.18-	174520	5.66	6.55	3082828	40.76	38.25
2006	2714000	74.5	19.67	72088	19.80	4.67-	20504	5.63	17.49	36399	42.81	18.07

[1] قدي عبد المجيد، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص 73.

		25			1			4		6		
1.32	39.43	3687900	2.08	5.68	209300	4.98	20.79	766750	0.08-	73.53	2711850	2007
-21.30	26.20	2902448	9.95	7.64	221759	59.96	33.26	965289	36.74-	59.10	1715400	2008
12.85	32.73	3275362	-9.02	6.16	201750	5.26	35.01	1146612	12.34	58.83	1927000	2009
-6.13	25.54	3074644	36.31	8.94	275000	20.59	42.21	1297944	22.07-	48.84	1501700	2010
10.68	23.50	3403108	54.48	12.48	424810	11.63	42.58	1448898	1.81	44.94	1529400	2011
13.90	39.11	6339300	42.82-	3.88	246400	20.23	30.10	1908600	7.82	66	4184300	2012
-6.02	35.79	5957500	0.81	4.16	248400	6.41	34.09	2031000	12.09-	61.73	*3678100	2013
-3.6	33.35	5738400	4.06	4.50	258500	2.97	36.44	2091500	-7.87	59.04	3388400	2014
-11.07	30.55	5103100	45.02	7.34	374900	42.95	58.59	2990000	29.95-	46.51	2373500	2015
0.13	**29.35**	5110100	125.87	16.57	846800	16.98-	48.57	2482200	24.95-	34.85	1781100	2016
20.99	32.70	6182800	35.47	18.55	1147200	7.28	43.06	2663100	33.20	38.37	2372500	2017

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر، 2011-2017.

- النسب ومعدلات النمو الواردة في الجدول قامت الباحثة بحسابها بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

***بما فيها صندوق ضبط الإيرادات (RRF)**

بعد فشل وعدم فعالية الإصلاحات الجبائية المنتهجة خلال فترة التسعينات في تعديل هيكل الإيرادات العامة، بقيت الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيسي والأهم لإيرادات الميزانية العامة في الجزائر. لكن مع ذلك واصلت الحكومة الجزائرية سعيها إلى تعزيز الإيرادات خارج المحروقات، باعتبار ما يميز القطاع الأخير من عدم استقرار، وما يكتنفه من الشك و اللايقين. فمباشرة مع اتضاح الرؤية الإيجابية لسوق النفط العالمية وانتعاش أسعار النفط مع حلول الثلاثي الأخير من العام 1999 ، جاء قانون المالية التكميلي المؤرخ في 27 جوان 2000 ، ليسفر عن إنشاء حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة، تحت مسمى

"صندوق ضبط الإيرادات"[1]، مهمته استغلال الفارق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي الذي تحدد على أساسه ميزانية الدولة ،هذا الصندوق أنشئ لغرض مواجهة انعكاسات تذبذب إيرادات الجباية البترولية[2] ، وذلك لضمان استقرار نفقات الميزانية خاصة نفقات التجهيز للدولة، ومواجهة دورات السياسة المالية التي تتمحور أساسا حول تذبذب وعدم استقرار الإيرادات النفطية، وبالتالي ضمان قابلية استمرار السياسة المالية على المديين المتوسط والبعيد.

وعلى العموم فإنه ومن خلال قراءتنا لمعطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإيرادات العامة قد سجلت ارتفاعا قياسيا خاصة إذا ما قورنت بفترة التسعينات فقد بلغت قيمتها 1578161 مليون دج سنة 2000 لترتفع بعدها إلى 2229899 مليون دج سنة 2004 أي بزيادة قدرها (+651738 مليون دج)، وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الارتفاع الذي سجلته الجباية البترولية بحوالي (+ 312 مليون دج)، ووصلت قيمتها مبلغ 1485699 مليون دج سنة 2004 بعد ما كانت 1173237 مليون دج سنة 2000 ، الاستثناء الوحيد كان سنة 2001 أين شهدت الجباية البترولية انخفاضا قدر ب 18.48 % مقارنة بسنة 2000 ، مما أثر بالسلب على تطور الإيرادات العامة حيث انخفضت قيمتها من 1578161 مليون دج إلى 1505526مليون دج مابين سنتي 2000 و 2001 ، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام خلال الثلاثي الأخير من سنة 2001، كما سلكت الإيرادات العامة منحا تصاعديا، وسجلت ارتفاعات قياسية خلال سنوات الفترة(2002-2007)، حيث انتقلت قيمتها من 1603188 مليون دج سنة 2002 إلى 36877900 مليون دج عند العام 2007 ، أي بنسبة زيادة تقدر بما يقارب 130 %. وقد كانت هذه الزيادات في إجمالي الإيرادات مدفوعة أساسا بالارتفاعات المطردة في الإيرادات النفطية التي انتقلت بدورها من 942904 مليون دج سنة 2002 إلى 2711850 مليون دج عند العام 2007 ، مما دفع الدولة إلى تحويل الفارق بين السعر المرجعي والسعر

[1] تم إنشاء هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 ، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق، كما خضع لتعديلات مهمة خلال سنتي 2004 وفقا للقانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق ل 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية 2004 ، وسنة 2006 وفقا للأمر06 -04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

[2] كمال رزيق، سمير عمور، **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الشلف، 2008، ص: 320.

الحقيقي للبترول إلى صندوق ضبط الإيرادات. الذي ساهم بموارده في تخفيض المديونية العمومية سواء كانت داخلية أو خارجية[1].

في ظل تداعيات أسوء ركود شهده الاقتصاد العالمي منذ ثلاثينات القرن الماضي، وما رافقه من تراجع في أسعار النفط خلال سنة 2009 ، سجلت الإيرادات العامة تراجعا كبيرا خلال سنة 2008 مقارنة بالعام 2007 ، إذ انخفضت إلى حدود 2902448 مليون دج، بمعدل تراجع قدر ب % 21.30- ، ويعود ذلك إلى التراجع الكبير الذي ميز الإيرادات النفطية، التي انخفضت إلى حدود 1715400 مليون دج وبمعدل تراجع قدره % 36.74-، غير أن هذا التراجع في قيمة الإيرادات الكلية سرعان ما تلاشى مع عودة أسعار النفط –ومعها الإيرادات النفطية- إلى الارتفاع خلال الفترة (2010 -2012) إذ بلغت هذه الإيرادات حد 6339300 مليون دج خلال العام 2012، نظير ارتفاع الإيرادات النفطية ، حيث بلغت حدود 4184300 مليون دج خلال العام 2012 ، ومن جهة أخرى فلم يكن الارتفاع الحاصل في الإيرادات العادية خلال العامين 2013 و 2014 والمقدر بنسبة 9.38 % كافيا لتعويض تراجع الإيرادات النفطية المقدر بنسبة (- 19 %)بسبب تدهور أسعار النفط، أما في سنة 2015 فقد بلغت الإيرادات العامة 5103100 مليون دج مقابل 5738400 مليون دج في 2014، أي بانخفاض قدره 635300 مليار دج (-11%)، نتج هذا الانخفاض المعتبر عن الانخفاض في الإيرادات النفطية بنسبة 30% (مقابل انخفاض ب 7.9% في 2014)، متنقلة من 3388400 مليون دج في 2014 إلى 2373500 مليون دج في 2015.بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية حيث انتقلت من 96.2 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 49.5 دولار للبرميل سنة 2015. وبحلول سنة 2017 ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 1072700 مليون دج (21%)، نجم هذا الارتفاع المعتبر عن الارتفاع في الإيرادات النفطية بنسبة 33.2% في 2017، منتقلة من 1781100 مليون دج في 2016 إلى 2372500 مليون دج في 2017 ، بفضل ارتفاع سعر البترول بنسبة 20% ، ورغم انخفاض في الحجم، للقيمة المضافة لقطاع المحروقات ب 3 % .[2]

[1] بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الشلف،2004 ، ص 252

[2] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2017**، ص58.

المطلب الثاني: مسار النفقات العامة في ظل حركة أسعار النفط

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين نفقات جارية " نفقات التسيير" ونفقات رأسمالية " نفقات التجهيز"، وتخضع سياسة الإنفاق الحكومي فيها بالدرجة الأولى إلى الجباية البترولية، وذلك لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيرادات الميزانية. ويلاحظ ذلك من خلال السياسة الانفاقية التقشفية المتبعة بعد انخفاض أسعار البترول والتي تتحول إلى سياسة انفاقية توسعية بعد ارتفاع أسعار المحروقات.

أولا: تحليل تطور هيكل النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط

يمكن تقسيم تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر إلى الفترات التالية:

1- تحليل تطور هيكل النفقات العامة خلال فترة التخطيط (1970-1989)

الجدول رقم (4-4): تطور هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-1989)

السنوات	إجمالي النفقات العامة			نفقات التسيير (الجارية)			نفقات التجهيز (الاستثمارية)		
	القيمة 106 دج	النسبة من الناتج الداخلي الخام	معدل النمو السنوي %	القيمة 106 دج	النسبة من إجمالي النفقات العامة %	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	القيمة 106 دج	النسبة من إجمالي النفقات العامة %	النسبة من الناتج الداخلي الخام %
1970	5876	24.40	-	4253	72.37	17.66	1623	27.62	6.74
1971	6941	27.85	18.12	4687	67.52	18.80	2254	32.47	9.04
1972	8197	26.95	18.09	5365	65.45	17.64	2832	34.54	9.31
1973	9989	28.92	21.86	6270	62.76	18.15	3719	37.23	10.77
1974	13408	24.13	34.22	9406	70.15	16.92	4002	29.84	7.20
1975	19068	30.96	42.21	13656	71.61	22.17	5412	28.38	8.78
1976	20118	27.15	5.50	13170	65.46	17.77	6948	34.53	9.37
1977	25473	29.19	26.61	15282	59.99	17.51	10191	40.00	11.68
1978	30106	28.71	18.18	17575	58.37	16.76	12531	41.62	11.95
1979	33515	26.13	11.32	20090	59.94	15.66	13425	40.05	10.47
1980	44016	27.08	31.33	26789	60.86	16.48	17227	39.13	10.60
1981	57655	30.11	30.98	34205	59.32	17.86	23450	40.67	12.24
1982	72445	34.90	25.65	37996	52.44	18.30	34449	47.55	16.59
1983	84825	36.28	17.08	44391	52.33	18.99	40434	47.66	17.29

1984	91598	34.71	7.98	50272	54.88	19.05	41326	45.11	15.66
1985	99841	34.23	8.99	54660	54.74	18.74	45181	45.25	15.49
1986	101817	34.33	1.97	61154	60.06	20.62	40663	39.93	13.71
1987	103977	33.25	2.12	63761	61.32	20.39	40216	38.67	12.86
1988	119700	48.32	15.12	76200	63.65	30.76	43500	36.34	17.56
1989	124500	29.49	4.01	80200	64.41	19.00	44300	35.58	10.49

المصدر: 29/03/2020 html حوصلة إحصائية http://www.ons.dz/-1962-2011

– النسب الواردة في الجدول قامت الباحثة بحسابها بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي المعتمد على التخطيط المركزي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة، إذ انتقلت قيمة هذا الأخير من 5876 مليون دج سنة 1970 إلى 99841 مليون دج سنة 1985 محققا بذلك معدل نمو سنوي متوسط يقارب 21.21 %، و يتأكد هذا من خلال مقارنة نسب النفقات العامة بالناتج الداخلي الخام، حيث يعتبر هذا الأخير مؤشرا حقيقيا لقياس مدى تطور النفقات العمومية، و من خلال الجدول أعلاه نجد أن هذه النسب قد شهدت ارتفاعا خلال هذه الفترة، فقد انتقلت قيمتها من 24.41 % سنة 1970 إلى أكثر من 34 % سنة 1985.هذا التوسع في الإنفاق اعتمدت الدولة الجزائرية في تمويله على الإيرادات العامة[1] التي ارتفعت قيمتها بسبب الزيادة الحاصلة في محاصيل الجباية البترولية، والتي مثلت أهم مصادر الإيرادات العامة في تلك الفترة، وذلك بسبب الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري حيث انتقل سعر هذا الأخير من 1.67 دولار للبرميل سنة 1970 إلى أكثر من 31 دولار للبرميل سنة 1980، هذه الزيادة في مداخيل الدولة بالإضافة إلى ضخامة البرامج الاستثمارية التي تضمنتها مختلف المخططات التنموية[2] كل هذه العوامل أدت إلى تحول السياسة المالية في الجزائر إلى سياسة إنفاق عام توسعية بالأساس.

[1] بلغ معدل تغطية الإيرادات العامة للإنفاق الحكومي قيما عالية تراوحت مابين 107.31 % و 170.80 % ، لكنه شهد قيما متدنية وحتى سالبة وذلك خلال السنوات 1982، 1983، 1984 وذالك بسبب التراجع في أسعار النفط.

[2] عرفت هذه الفترة المخططات التالية: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، المخطط الخماسي الأول (1980-1985)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

ظهرت بوادر الانهيار في الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار المحروقات[1] وحلول الأزمة البترولية لسنة 1986، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي وهشاشته خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، و أمام هذا الوضع الصعب اتبعت الحكومة الجزائرية اتجاه التقشف والانكماش كمنهج لسياسة الإنفاق العام، لتسجل بذلك معدلات النمو السنوية للإنفاق الحكومي أدنى قيم لها بداية من العام 1986 وإلى غاية العام 1989، إذ وصلت إلى حدود 1,97 % سنة 1987 . هذا التراجع في معدلات الإنفاق العام يعزى في الأساس إلى تراجع المداخيل البترولية التي لم تعوض بإيرادات أخرى فلم تستطع الإيرادات العامة تغطية نفقات التسيير ، حيث بلغ متوسط عجز الميزانية خلال هذه الفترة 14290 مليون دج أي ما يعادل 5 % من قيمة الناتج الداخلي الخام.

2- تحليل تطور هيكل النفقات العامة خلال فترة الإصلاحات (1990-1999)

الجدول رقم (4-5): تطور هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	إجمالي النفقات العامة			نفقات التسيير (الجارية)			نفقات التجهيز (الاستثمارية)		
	القيمة 106 دج	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو السنوي %	القيمة 106 دج	النسبة من إجمالي النفقات العامة %	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	القيمة 106 دج	النسبة من إجمالي النفقات العامة %	النسبة من الناتج الداخلي الخام %
1990	136500	24.62	9.63	88800	65.05	16.01	47700	34.95	8.60
1991	212100	24.60	55.38	153800	72.51	17.83	58300	27.49	6.76
1992	420131	39.09	98.08	276131	65.72	25.69	144000	34.27	13.39
1993	476627	40.06	13.44	291417	61.14	24.49	185210	38.85	15.56
1994	566329	38.07	18.82	330403	58.34	22.21	235926	41.65	15.86
1995	759617	37.88	34.12	473694	62.35	23.62	285923	37.64	14.26
1996	724609	28.19	-4.60	550596	75.98	21.42	174013	24.01	6.77
1997	845196	30.40	16.64	643555	76.14	23.14	201641	23.85	7.25
1998	875739	30.93	3.61	663855	75.80	23.45	211884	24.19	7.48
1999	961682	29.69	9.81	774695	80.55	23.92	186987	19.44	5.77

المصدر: 10/04/2020 حوصلة إحصائية html http://www.ons.dz/-1962-2011

[1] لقد تراجع السعر المتوسط للبرميل إلى 13.53 دولار سنة 1986 مقابل 27.01 دولار سنة 1985.

– النسب الواردة في الجدول قامت الباحثة بحسابها بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

إن الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 امتدت أثارها إلى غاية سنوات التسعينات فمع بداية سنة 1990 كان الاقتصاد الجزائري يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على 67 % من المداخيل الخارجية[1].هذا ما أدى بالجزائر بالتوجه نحو القيام بإصلاحات هيكلية وذلك في كافة الميادين استعداد للانتقال إلى اقتصاد السوق. في ظل هذا الإطار تميزت السياسة الإنفاقية بالانكماش،نابجة عن تبني الدولة لرؤية صندوق النقد الدولي فبالرغم من تزايد معدلات الإنفاق العام حيث انتقلت من 136500 مليون دج سنة 1990 إلى 212100 مليون دج سنة 1991 محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره 55 % غير أن مقارنة قيم الإنفاق بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام يبين ضعف هذه القيم حيث انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام من48.32 % سنة 1988 إلى 24,6 % من هذا الناتج سنة 1991 ، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التخلي التدريجي للدولة عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، والتي شكلت محورا أساسيا في مجال الإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها، غير أن سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعا من الارتفاع في نسب الإنفاق العام، بحيث، ارتفعت إلى حوالي 40 % من الناتج الداخلي الخام في المتوسط. ويرجع هذا الارتفاع إلى رفع الأجور و الرواتب، وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية، وذلك ابتداء من فبراير 1992 ، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية[2].

أما خلال فترة الإصلاحات الهيكلية (1995-1998) التي تميزت باستمرار سياسات التقشف المالي، وانتهاج سياسة مالية مقيدة وصارمة، في ظل توقيع اتفاق الاستعداد الائتماني Stand-by الثالث سنة 1994، وبعده اتفاق الائتمان الموسع (برنامج التعديل الهيكلي) ، كون هذه البرامج تركز على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة، مع تحسين تكوينها وشفافيتها ، هذا ما عملت السلطات الوصية على تطبيقه من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة، واتباع سياسة الدخول المتشددة، وتحرير الأسعار، وترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة. وحيال هذه الإجراءات الصارمة شهدت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام انخفاضا شبه مستمر كما يوضحه الجدول أعلاه، إذ تراجعت من 40 % سنة

[1] دراوسي مسعود، **مرجع سبق ذكره**، ص357.

[2] شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان، شكوري ، مرجع سبق ذكره، ص7.

1993 إلى 29,60 % سنة 1999، وقد طال الانخفاض نفقات التجهيز بشكل أساسي، والتي تراجعت من 41 % من إجمالي النفقات العامة سنة 1994 إلى 23 % سنة 1997 وإلى 19% سنة 1999، وفي المقابل فقد زادت حصة النفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة، حيث انتقلت من 58 % سنة 1994 إلى 76 % سنة 1997 وإلى 80 % سنة 1999[1].

3- تحليل تطور هيكل النفقات العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (2000-2018)

الجدول رقم (4-6): تطور هيكل النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	إجمالي النفقات العامة			نفقات التسيير (الجارية)			نفقات التجهيز (الاستثمارية)		
	القيمة 106 دج	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	معدل النمو السنوي %	القيمة 106 دج	النسبة من إجمالي النفقات العامة %	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	القيمة 106 دج	النسبة من إجمالي النفقات العامة %	النسبة من الناتج الداخلي الخام %
2000	1178100	28.57	22.50	856200	72.67	20.76	321900	27.32	7.80
2001	1321000	31.25	12.12	963600	72.94	22.79	357400	27.05	8.45
2002	1550646	34.28	17.38	1097716	70.79	24.27	452930	29.20	10.01
2003	1639265	31.21	5.71	1122761	68.49	21.37	516504	31.51	9.83
2004	1891800	29.47	11.92	1251100	66.13	19.49	640700	33.86	9.98
2005	2052000	27.13	8.46	1245100	60.67	16.46	806900	39.32	10.67
2006	2453000	28.85	19.54	1437900	58.61	16.91	1015100	41.38	11.94
2007	3108500	33.23	26.72	1673900	53.84	17.89	1434600	46.15	15.33
2008	4191000	37.94	34.82	2217700	52.91	20.08	1973300	47.08	17.86
2009	4246300	42.59	1.31	2300000	54.16	23.07	1946300	45.83	19.52
2010	4466900	37.25	5.19	2659000	59.52	22.17	1807900	40.47	15.07
2011	5853600	40.12	31.04	3879200	66.27	26.59	1974400	33.72	13.53
2012	7058100	43.54	20.57	4782600	67.76	29.50	2275500	32.23	14.03
2013	6024100	36.19	-14.64	4131500	68.58	24.82	1892600	31.41	11.37
2014	6995700	40.66	16.12	4494300	64.24	26.12	2501400	35.75	14.53
2015	7656300	45.84	9.44	4617000	60.30	27.64	3039300	39.69	18.19

[1] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2010، ص257.

15.57	37.16	2711900	26.34	62.83	4585600	-4.68	41.92	7297500	2016
13.91	35.61	2631500	25.16	64.38	4757800	1.25	39.08	7389300	2017

المصدر: 20/04/2020 html حوصلة إحصائية http://www.ons.dz/-1962-2011 وتقارير بنك الجزائر، 2011-2017.

- النسب الواردة في الجدول قامت الباحثة بحسابها بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 -حيث بلغ متوسط سعر البترول خلال هذه السنة 17.48 دولار للبرميل مقابل 12.28 دولار سنة 1998 ليستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2004 حيث استقر عند 38.6 دولار للبرميل - أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية توسعية ، تجسدت في إقرار مشاريع استثمارية تنموية ضخمة، كانت بدايتها مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014. لتتجه النفقات العامة في إطار البرامج المذكورة، وخلال أغلب سنوات هذه الفترة، إلى الزيادة بشكل مطرد، تزامنا مع تسجيل أسعار النفط —ومعها الإيرادات النفطية- لمستويات قياسية وغير مسبوقة.

شهدت السياسة الانفاقية ضمن ما سمي ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تطورات هامة، ميزها نمو الإنفاق العام بوتيرة سريعة، إذ انتقل هذا الأخير من 1178100 مليون دج سنة 2000 إلى 1891800 مليون دج سنة 2004، محققا بذلك نسبة ارتفاع قدرها 60,57 %.[1] أما نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام فانتقلت من 28,57 % عام 2000 إلى 34,28 % عام 2002 ، قبل أن تتراجع إلى حدود 29,47 % عام 2004. ورغم أن الزيادة في النفقات العامة كانت مدفوعة في المقام الأول بالزيادات الحاصلة في النفقات الجارية والتي تحققت بمعدل قدره 46,12 % خلال الفترة (2000-2004)، إلا أن نسبة هذا النوع من الإنفاق إلى إجمالي الإنفاق العام تراجعت من 72,67 % سنة 2000 إلى 66,13% سنة 2004 ، لتفسح المجال أمام الإنفاق الاستثماري الذي ارتفعت نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام من 19 % سنة 1999[2] إلى 27 % سنة 2001 وإلى 33,8 % سنة 2004. ، مع تحقيقه لمعدل نمو يقدر ب

[1] إضافة إلى تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي، يعود هذا الارتفاع في الإنفاق العام إلى تكفل الدولة بتعويض الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص 257.

99 %. وهو ما يعكس الجهود المبذولة لترشيد الإنفاق العام بتوجيهه نحو الإنفاق الاستثماري المنتج، بدلا من توزيعه على القطاعات غير المنتجة.

انطلاقا من سنة 2005 أعلنت رئاسة الحكومة عن برنامج تكميلي خماسي ضخم على مدار خمس سنوات (2005-2009) ، وذلك استمرار لوتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري (حيث بلغ متوسط سعر البرميل 54,6 دولار وذلك سنة 2005)، و قد كان لهذا البرنامج الأثر البالغ في السياسة الإنفاقية حيث استمرت النفقات العامة في التزايد فقد بلغت قيمتها 2052000 مليون دج سنة 2005 ، لتنتقل بعدها إلى 4246300 مليون دج سنة 2009 محققة بذلك معدل نمو يقارب ال107 % ، كما عرفت نسبة هذه النفقات إلى الناتج الداخلي الخام ارتفاعا خلال هذه الفترة، حيث انتقلت من 27,13 % سنة 2005 إلى ما يقارب ال 43 % سنة 2009 ، و رغم أن كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية عرفتا تزايدا ملحوظا لكن تزايد النفقات الاستثمارية كان بمعدلات أكبر[1]، إذ انتقلت نسبة هذه الأخيرة إلى الناتج الداخلي الخام من 10,67 % سنة 2005 إلى 19,52 % سنة 2009، بينما انتقلت نسبة النفقات الجارية من 16,46 % إلى 23 % ، كما حققت معدل زيادة يقارب ال14 % بين سنتي 2005 و 2008 .

واستمرارا في تطبيق سياستها الاقتصادية المرتكزة على دعم الطلب الكلي منذ العام 2001 ، أقرت الحكومة الجزائرية ثالث البرامج الإنفاقية التنموية خلال الألفية الثالثة، ضمن ما سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، وفي إطار هذا الأخير استمرت النفقات العامة بالتوسع وخاصة خلال العامين 2011 و 2012 ، حيث بلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام حدود 43,54 % خلال السنة الأخيرة، ووصلت إلى ما يقارب 40,60 % سنة 2014 ، بعد الانخفاض المسجل سنة 2013 أين بلغت 36,19 %. و بمعدل نمو سنوي سلبي يقدر ب - 14.65 % ، ويرجع هذا الأمر إلى الصدمة الخارجية الكبيرة في مستويات أسعار النفط والذي يُترجم بصراحة هشاشة قطاع المالية العامة الذي هو غير قادر عن تجنب مثل هذا النوع الصدمات نظرا لارتباطه واعتماده كليا على الجباية البترولية.

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سبق ذكره**، ص 262.

استقرت النفقات الكلية في 2017 نسبيا، إذ لم ترتفع سوى ب 1,3 %، مقابل تراجع ب 4,7 % في 2016. من حيث المبلغ، استقرت هذه النفقات عند 7389300 مليون دج، مقابل 7297500 مليون دج في 2016 . نتج هذا الارتفاع الطفيف، بصفة كاملة، عن الزيادة في النفقات الجارية 3,8 %، التي بلغت قيمتها في سنة 2017 4757800 مليون دج يرجع هذا الارتفاع كليا إلى ارتفاع كل من التحويلات الجارية والفوائد على الدين العمومي، التي انتقلت من 46800 مليون دج في 2016 إلى 154000 مليون دج في 2017. أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز، فبعد أن شهدت ارتفاعا معتبرا في 2015، حيث بلغت 3039300 مليون دج انخفضت للسنة الثانية على التوالي لتبلغ 2631500 مليون دج في 2017 ، مقابل 2711900 مليون دج في 2016.مسّ هذا الانخفاض في نفقات التجهيز كل القطاعات باستثناء قطاع السكن وبند نفقات أخرى[1].

وخلاصة التحليل السابق لا تخرج عن نطاق تأكيد دورية سياسة الإنفاق العام في الجزائر وتبعيتها المطلقة لتقلبات الدورة الاقتصادية، المرتبطة بشكل أساسي بتقلبات وحركة أسعار النفط، وهو ما يضفي خاصية الضعف على هذه السياسة.

[1] بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2017**، ص ص 63، 64.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال سياسة التوسع في الإنفاق العام

لقد انتهجت الجزائر في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، عدة برامج خلال الفترة الممتدة بين (2001-2014):برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، ساعدها في ذلك انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع احتياطي الصرف.

أولا برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) :

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى خصائص وأهداف البرنامج ومضمونه.

1-خصائصه و أهدافه: من خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما يلي:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال ، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل ، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة.
- لا يمكن اعتباره مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه و التزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي.
- إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة ، والقطاع الاقتصادي العام ، والإدارة الجبائية وتنظيم الاستثمار و إجراءاته؛
- جاء هذا البرنامج مع تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية الثالثة، نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى توسع في الإنفاق العام،كما أن تطبيقه لن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم باعتبار أن للاقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة ومواطن إنتاج غير مستثمرة[1]. أما الأهداف المسطرة لهذا البرنامج فتتمثل في:

[1] قانون رقم01- 12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق ل 19 :جويلية 2001 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية2001.

- تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

- تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية[1].

2- مضمونه: خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب القطاعات الآتية.

الجدول رقم (4-7): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004 الوحدة: مليار دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية و بشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الاصلاحات	30,0	15,0	...	...	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525	100

المصدر: بوفليح نبيل، دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09، 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 46.

من خلال الجدول يتضح أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد حظي بنسبة تزيد عن 40% من القيمة الإجمالية للبرنامج، مما يفسر سعي الحكومة إلى دعم الإنفاق الاستثماري في هذا القطاع الذي يمكن أن يمتص نسبة كبيرة من البطالة و يساهم في تحفيز و زيادة الاستثمار العام و الخاص، كما خصصت الحكومة نسبة معتبرة لقطاع تنمية الموارد المحلية و البشرية قدرت بـ 38,8 % من إجمالي قيمة البرنامج قصد تدارك الوضعية المعيشية الصعبة التي مر بها المواطن البسيط في التسعينات نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على الجزائر بتنفيذ سياسات اقتصادية تقشفية، و العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة.أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل سوى مبلغ 65.4 مليار دج أي بنسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد

[1] فوزية سكران، تني منتصر بالله، **الريع البترولي والاستقرار الاجتماعي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول:سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 11، 12 نوفمبر 2014، ص 4.

استفاد من برنامج خاص سنة 2000 "البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية" وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي،وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق.وفيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45 مليار دج، أي بنسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والتي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

أما فيما يخص التوزيع السنوي للبرنامج فنلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات:2001، 2002، 2003 بقيمة 205.4 مليار دج، 185.9مليار دج، 113.2 مليار دج، على التوالي، في حين أن سنة 2004 لم تحضى سوى بمبلغ 20.5 مليار دج بنسبة 3.9% من حجم المبالغ المرصودة، وهو الأمر الذي يؤكد عزم الحكومة على تنفيذ البرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري.

ثانيا البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى أهداف البرنامج ومضمونه .

1-أهدافه: وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف تلخص فيما يلي:

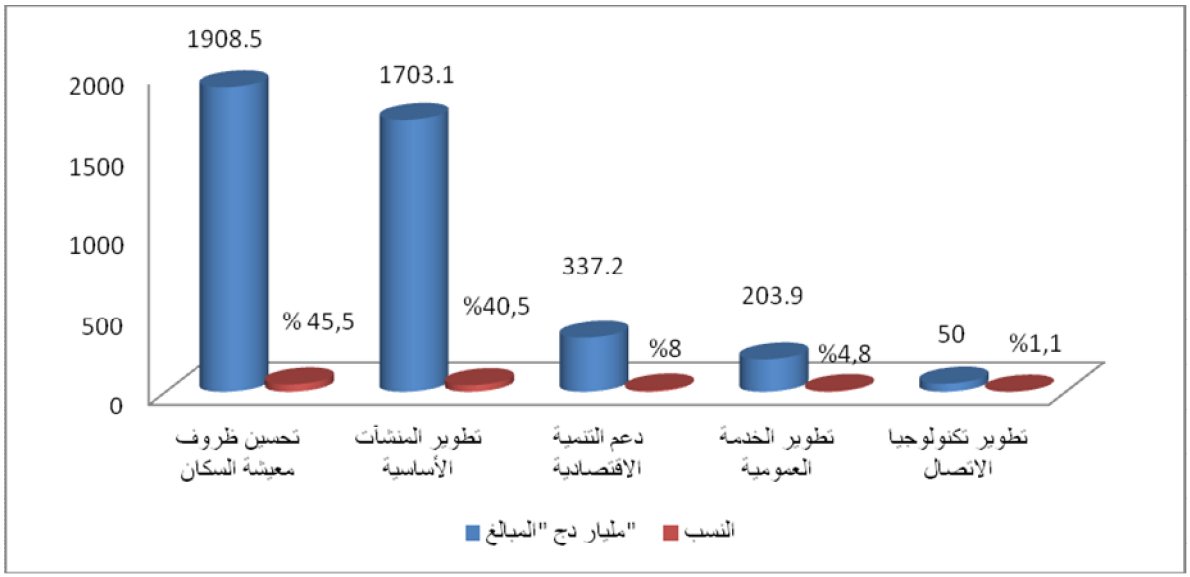
- تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجانب الصحي و التعليمي وتوفير الأمن.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية: باعتبارهما من أهم الموارد الاقتصادية المساهمة في تطوير النشاط الاقتصادي، عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي، الذي يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر[1].

2–مضمونه: خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا قدره 4202.7 مليار دج يتوزع حسب القطاعات الآتية .

الشكل رقم (4–1) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

الوحدة: مليار دج



المصدر:من انجاز الطالبة اعتمادا على البرنامج التكميلي لدعم النمو، رئاسة الحكومة، www.cg .gov .dz

أخذ هدف تحسين ظروف معيشة السكان و تطوير المنشآت الأساسية حصة الأسد من التمويل بمبلغ 1908.5 مليار دج و 1703.1 مليار دج على التوالي، بنسب 45.41% و 40.5% وهذا راجع لرغبة الدولة في تحقيق الهدف النهائي وهو القضاء على البطالة و الفقر، بالإضافة إلى أنه تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، في برنامج التنمية المحلية والبشرية، أما برامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص لها سوى 8 % من قيمة البرنامج الإجمالي، وخصص أغلبها (حوالي 89 %) لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية، أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة.وقد حصص لبرامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها 203.9 مليار د.ج أي ما نسبته 4.8 % من إجمالي البرنامج، وذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية و جعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية ،كما مثل برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال 1.1 % من البرنامج الكلي.

[1] نبيل بوفليح، **دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000–2010**، مرجع سبق ذكره، ص46.

وبناء على ما سبق فإن المخصصات المالية لهذا البرنامج ارتكزت على محورين رئيسيين، الأول تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، أما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وهما محورين جد مهمين في تحفيز النمو الاقتصادي.

ثالثا برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

سيتم التطرق في هذا الفرع الى تعريف البرنامج و أهدافه ومضمونه.

1-تعريف برنامج التنمية الخماسي: البرنامج الخماسي التنموي هو برنامج لتوطيد النمو الاقتصادي يمثل مواصلة لسلسلة البرامج التنموية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005- 2009، تمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، بمخصصات مالية قدرها 21.214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار. وهو يشمل شقين اثنين هما:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[1].

2- مضمونه: تم توزيع اعتمادات هذا البرنامج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8) : توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية 2010 -2014 الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	**%42,45**
-السكن	3700	
-التربية والتعليم العالي، التكوين المهني	1898	
-الصحة	619	
-تحسين وخدمات الغدارة العمومية	1800	
-باقي القطاعات	1886	

[1] فوزية سكران، تني منتصر بالله، **مرجع سبق ذكره**، ص9.

2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية: - قطاع الأشغال العمومية والنقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمومية	**8400** 5900 2000 500	**%38,52**
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية: - الفلاحة والتنمية الريفية - دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتشغيل	**3500** 1000 2000 500	**%16,05**

المصدر: نبيل بوفليح، دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000-2010، مرجع سبق ذكره، ص 48.

يوضح الجدول أعلاه أن هذا البرنامج قد ركز على قطاع التنمية البشرية، حيث استفاد بمبلغ 9903 مليار دج والذي يمثل أعلى نسبة من إجمالي البرنامج المقدرة ب 45.42%، في حين رصد لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية ما يقدر ب 8400 مليار دج أي ما نسبته 38.52% من إجمالي البرنامج، في حين خصص للقطاعات الإنتاجية الممثلة في الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل مبلغ 3500 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

ويدل هذا التوزيع القطاعي أن الحكومة تركز على تنمية رأس المال البشري وكذا البنية التحتية أكثر من القطاعات الأخرى والذي يعكس رغبتها في التأثير في هذين القطاعين لاستهداف نمو اقتصادي وتنمية مستدامة على المستوى الاستراتيجي.

3-أهدافه : من خلال الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج نلاحظ بأنه ركز على الأهداف التالية:

- التركيز على التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لهذا البرنامج: وهذا من خلال إنشاء ما يقارب من 5000منشأة للتربية الوطنية و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين كما تدعم قطاع الصحة بأكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، أما فيما يخص قطاع السكن فهو الآخر استفاد من مليوني وحدة سكنية، وكذا أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشباب والرياضة.

- التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية: حيث خصصت 3132 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية من أجل استكمال الطريق السيار شرق- غرب وربطه بـ 830 كلم من الطرق، كما خصصت كذلك 2816 مليار دج لقطاع النقل، و 500 مليار دج لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.

–تحسين الخدمة العمومية: رصدت ما نسبته 8.16 % من حجم البرنامج، لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف الهيئات العمومية في مجال القضاء و المالية والتجارة وإدارة العمل، وهذا لأنها في مجملها متعلقة بجانب التسيير وليس الاستثمار في البناء و التشييد.

– البرنامج دعّم البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال: حيث خصصت له 250 مليار دج، 100 مليار دج منها لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية ، بالإضافة إلى 100 مليار دج لإقامة الحكومة الالكترونية.

– المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية: استهدف هذا البرنامج كل من قطاع الفلاحة و الصناعة، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بمبلغ يقدر ب 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05 % من إجمالي البرنامج.

– البرنامج لم يغفل ملف البطالة: حيث خصصت له نسبة 1.76 % من البرنامج الإجمالي لأجل مكافحة البطالة، وذلك عن طريق دعم إنشاء المؤسسات والنشاطات المصغرة، بالإضافة إلى التشغيل المؤقت[1].

[1] زواق الحواس، **دور الانفاق الحكومي في تعزيز التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات بالجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 28، 29 أكتوبر 2014، ص 13.

المبحث الثاني: اختبار العلاقة بين أدوات السياسة المالية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986-2018)

سنحاول في هذا المبحث إجراء دراسة قياسية لمعرفة مدى التأثير الذي تمارسه السياسة المالية في الجزائر على النمو الاقتصادي و اختبار العلاقة بينهما خلال الفترة (1986-2018)، لذلك ارتأينا في البداية تحديد متغيرات الدراسة و مصادرها، بعدها نقوم بتقدير أثر سياستي الإنفاق العام و الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي مستخدمين في ذلك نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL.**

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة و والشكل الرياضي للنموذج

إن أول خطوة نقوم بها لدراسة أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، تتمثل في تحديد المتغيرات التي تتضمنها الدراسة انطلاقا من قاعدة النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن المتغير المستقل والمتغيرات التابعة.

أولا تحديد متغيرات الدراسة:

1-المتغير التابع: المتغير التابع هو المتغير المراد تفسير سلوكه ويرمز له عادة بالرمز (Y)، وفي هذه الدراسة، تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1986-2018، و يتمثل المتغير التابع فيما يلي:

-الناتج الداخلي الإجمالي GDP: تم استخدام الناتج الداخلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث تم التعبير عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، و قد تم الحصول على قاعدة البيانات الخاصة بهذا المتغير انطلاقا من موقع البنك الدولي (WDI):(http://data.worldbank.org/)

2- المتغيرات المستقلة: المتغيرات المستقلة التي تعبر عن القيم المسببة في الظاهرة[1] ويرمز لها عادة بالرمز (X) في هذه الدراسة، تم استخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 1986-2018، و تتمثل المتغيرات المستقلة فيما يلي:

[1] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص7.

–النفقات العامة الإجمالية EXP :و هي تشمل مجموع نفقات التسيير و نفقات التجهيز، وتمثل أداة الأولى من أدوات السياسة المالية، و قد تم التعبير عنها بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 ، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات "Rétrospective Statistique 1962- 2011على الموقع http://www.ons.dz ، إضافة إلى تقارير بنك الجزائر و موقع البنك الدولي .

– إجمالي الإيرادات العامة REV : ،تعتبر الإيرادات العامة كأداة مهمة من أدوات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي، و قد تم التعبير عنها بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010 ، حيث تم الحصول على قاعدة البيانات انطلاقا من الديوان الوطني للإحصائيات "Rétrospective Statistique 1962- 2011على الموقع http://www.ons.dz ، إضافة إلى تقارير بنك الجزائر.

– سعر النفط OILP :يعتبر سعر النفط من المتغيرات المهمة في التأثير على النمو الاقتصادي كون السياسة المالية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعاره (الإيرادات النفطية)، وقد تم الحصول على بياناته من مختلف تقارير الأمين العام السنوية لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، وكذا مختلف النشرات الإحصائية السنوية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط(OPEC Annual Statistical Bulletin).

ثانيا الشكل الرياضي للنموذج:

من أجل بيان أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر سنعتمد الصيغة الرياضية أدناه:

$$GDP_t = f(EXP_t, REV_t, OILP_t, \varepsilon_t)$$

حيث أن:

t **:**يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة (1986-2018)

GDP: يُمثل الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي مقاسا بالدولار الأمريكي.

EXP: النفقات العامة الإجمالية مقاسا بالدولار الأمريكي.

REV: إجمالي الإيرادات العامة مقاسا بالدولار الأمريكي.

OILP: سعر النفط مقاسا بالدولار للبرميل

ε :يُمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

ولجعل العلاقة بين المتغيرات خطية يتم ادخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات لتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$lGDP_t = f(lEXP_t, lREV_t, lOILP_t, \varepsilon_t)$$

LGDP: يُمثل لوغاريتم الناتج الداخلي الخام للتعبير عن النمو الاقتصادي

LEXP : لوغاريتم النفقات العامة الإجمالية.

LREV : لوغاريتم إجمالي الإيرادات العامة.

LOILP: لوغاريتم سعر النفط.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية و اختبارات أولية

نتناول في هذا المطلب دراسة استقرارية المتغير التابع والذي يتمثل في لوغاريتم الناتج الداخلي الخام والمتغيرات المستقلة المتمثلة في لوغاريتم النفقات العامة الإجمالية، لوغاريتم إجمالي الإيرادات العامة، لوغاريتم سعر النفط لمعرفة درجة تكامل السلاسل.

أولا اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية (Stationary Test) :

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرة Non stationary Time أي ذات اتجاه. و كون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يصنِّف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة أو غير مستقرة). إن السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا

نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان[1].

وعليه هناك اختلافات مهمة بين السلسلة الزمنية المستقرة و السلسلة الزمنية غير المستقرة، ففي الأولى تكون الصدمات مؤقتة ومع مرور الزمن سيتم التخلص من آثارها مع عودة السلسلة إلى قيمها متوسطة المدى، ومن ناحية أخرى، فإن السلسلة الزمنية غير المستقرة تحتوي بالضرورة على مركبات دائمة، وبالتالي فإن متوسط أو تباين السلسلة الزمنية غير المستقرة على ارتباط مع الزمن، مما يؤدي إلى حالات لا يكون فيها متوسط السلسلة ثابتا على المدى البعيد دون العودة إلى قيمته الأصلية، في حين يرتبط التباين على الزمن ويقترب من ما لا نهاية عندما يؤول الزمن على ما لا نهاية[2].

1-اختبارات جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى، ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج محل الدراسة سوف نستخدم اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller(ADF) ويقوم اختبار ديكي فولر الموسع هذا على اختبار الفرضية التالية:

H_0: يوجد على الأقل جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة أي أن السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى الأول، وإذا لم تستقر عند المستوى، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية، وهكذا إلى أن تستقر، ويتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة، إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم المطلقة للقيمة الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، أي إذا كانت القيمة الاحتمالية المرافقة أقل من 0.05 ،ويشار إلى أن اختبار(ADF) لمعادلة

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**، ط1، دار الحامد، عمان، 2011، ص 200.

[2] Dimitrios Asteriou, Stephen Hall, **Applied Econometrics**, Second édition, England, 2011, P233

الانحدار يتم بثلاثة صيغ هي (حد ثابت أو حد ثابت واتجاه أو بدون حد ثابت و اتجاه) كما هو موضح في الجدولين التاليين.

الجدول رقم (4–9): اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)

المتغير	السلاسل الأصلية			الفروق الأولى		
	مع حد ثابت	مع حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت و بدون اتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت و بدون اتجاه عام
LGDP	-0.3227	-2.4139	1.6308	-3.3738	-3.3629	-3.1151
	0.9103	0.3657	0.9722	**0.0199	*0.0751	***0.0029
LOILP	-1.1643	-1.8813	0.8406	-4.9306	-4.8198	-4.8827
	0.6774	0.6407	0.8876	***0.0004	***0.0027	***0.0000
LEXP	0.2571	-1.8797	2.6742	-4.0051	-3.8335	-2.7630
	0.9719	0.6408	0.9974	***0.0043	**0.0280	***0.0074
LREV	-0.5105	-2.3210	0.9258	-4.8647	-4.8287	-4.7946
	0.8764	0.4114	0.9015	***0.0004	***0.0027	***0.0000

من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج (Eviews 9) انظر الملحق رقم (01)

*معنوية عند 10 % ، ** معنوية عند 5% ، *** معنوية عند 1% ، حسب القيم الجدولية ل (Mackinnon 1996) ، ودرجة التأخير بناء على معيارSIC .

من خلال الجدول أعلاه الخاص باختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة يتضح أن قيمة إحصائية ADF أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات التالية:LGDP ، LPOIL، LEXP، LREV، و بالتالي، يتم قبول الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، أي أن هذه السلاسل تعتبر غير مستقرة عند المستوى.

وعند أخذ سلاسل الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة إحصائيةADF هي أقل من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 5 % ، و بالتالي، يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يعني أن جميع السلاسل الأصلية المتمثلة فيLGDP ، LPOIL، LEXP، LREV، متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

الجدول رقم (4–10): اختبار فيلبس _ بيرون لجذر الوحدة (PP)

المتغير	السلاسل الأصلية			الفروق الأولى		
	مع حد ثابت	مع حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام	مع حد ثابت	مع حد ثابت و اتجاه عام	بدون حد ثابت وبدون اتجاه عام
LGDP	-0.1361	-2.8018	0.9880	-3.3773	-3.4428	-3.1607
	0.9369	0.2069	0.9108	**0.0197	*0.0640	***0.0026
LOILP	-1.1527	-1.8813	0.9815	-4.9033	-4.7614	-4.8351
	0.6822	0.6407	0.9099	***0.0004	***0.0032	***0.0000
LEXP	0.9031	-3.1643	2.3422	-4.0115	-3.9137	-2.7830
	0.9943	0.1095	0.9942	***0.0042	**0.0234	***0.0070
LREV	-0.5249	-2.3753	0.9428	-4.8182	-4.7740	-4.7770
	0.8734	0.3845	0.9041	***0.0005	***0.0031	***0.0000

من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج (Eviews 9) انظر الملحق رقم (02)

*معنوية عند 10 % ، ** معنوية عند 5% ، *** معنوية عند 1% ، حسب القيم الجدولية ل (Mackinnon 1996) ، ودرجة التأخير بناء على معيارSIC .

من خلال الجدول أعلاه، يشير اختبار فيلبس _ بيرون إلى أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة وهذا بالنسبة لجميع السلاسل الأصلية الخاصة بالمتغيرات التالية LGDP :، LPOIL، LEXP، LREV، و ذلك لأن قيمة إحصائية PP هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % ، و بالتالي تعتبر هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى، و لكن، عند إجراء الفروق الأولى لجميع المتغيرات التي سبق ذكرها يتضح بأن قيمة إحصائي PP أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 % ، و بالتالي، يتم رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة، مما يدل على أن جميع السلاسل الأصلية محل الدراسة مستقرة (متكاملة) من الدرجة الأولىI(1) .

إذن، أكد كل من اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) و اختبار فيلبس _ بيرون (PP) لجذر الوحدة أن جميع السلاسل الأصلية المتمثلة فيLGDP ، LPOIL، LEXP، LREV، غير مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى I(1)

2–اختبار الحدود Test Bound

إن اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع **(GDP)** والمتغيرات المستقلة **(EXP, REV, OILP)** عن طريق مقارنة قيمة إحصائية (F) المحسوبة مع الحد الأعلى والحد الأدنى، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من I1Bound الحد الأعلى للقيم الحرجة نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على إمكانية وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، ونقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أقل من I1Bound الحد الأدنى للقيم الحرجة.و لغرض اختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج تم تكوين الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار الحدود

الاختبار الإحصائي	القيمة	K	المعنوية (%)	I(0)	I(1)
F	11.47	3	10	2.72	3.77
			5	3.23	4.35
			2.5	3.69	4.89
			1	4.29	5.61

من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج (Eviews 9) انظر الملحق رقم (03)

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إحصائية(F) المحسوبة (F-statistic=11.47) أكبر من إحصائية I1Bound=4.35 عند مستوى معنوية 5 % في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل يعني وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة (سعر البترول، الإنفاق الحكومي والإيرادات العمومية) إلى المتغير التابع (الناتج الداخلي الإجمالي) .

المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL وتشخيصه

من خلال ما سبق، بعدما تم تحديد المتغيرات قمنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتأكدنا من استقرارية جميع السلاسل في الفروق الأولى (متكاملة من نفس الدرجة)، سنقوم في هذا المطلب بتقدير نموذج ARDL وتشخيصه.

أولا انحدار التكامل المشترك وفقا نموذج ARDL:

نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك لاستقصاء وجود علاقة توازنيه في المدى طويل الأجل بين المتغيرات، وطبيعة علاقة التوازن في المدى الطويل ويتضمن ذلك أن العلاقة بينهما تكاملية، حيث يعد المتغيران أنهما

متكاملان، أي يسيران مع الزمن بطريقة عشوائية تصاعدي و يشترط لوجود التكامل المشترك وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات في اختبار ARDL ظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL كأفضل بديل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test "المطور من قبل Pesaran et Shin عام 2001 حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model, AR(p) و نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model.

في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، وتتميز طريقة ARDL عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة منها أنه يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة I(0) أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1) أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة، كما أن النتائج التطبيقية تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغيرا وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة، وأن استخدامه يساعد على تقدير مكونات (علاقات) الأجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحدة عكس طرق أخرى تتطلب جملة معادلات[1].

يوضح التقدير الأولي لنموذج ARDL (الملحق رقم 4) إلى الجودة المرتفعة للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد **(R2=0.99)** ويوضح أن النموذج يفسر 99 % من التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي الخام، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة أثر للمتغيرات المفسرة في المتغير التابع.

ثانيا استخدام منهجية معامل تصحيح الأخطاء (معامل حد الأخطاء): (أنظر الملحق رقم 5)

[1] بن سليمان يحي، **قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مجلّة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص 99.

لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى البعيد نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، من أجل التأكد من إشارة ومعنوية معامل تصحيح الخطأ، وهذا بعدما تبين من خلال اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك، والجدول أدناه يبين نتائج التقدير.

الجدول رقم (4-12): نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرة	المعلمة	الانحراف المعياري	t-Statistic	الإحتمال*
DLOG(OILP)	0.004514	0.012870	0.350746	0.7314
DLOG(OILP(-1))	0.023773	0.016402	1.449401	0.1709
DLOG(OILP(-2))	0.011985	0.016605	0.721815	0.4832
DLOG(OILP(-3))	0.037698	0.016033	2.351365	0.0351
DLOG(EXP)	0.202426	0.087026	2.326042	0.0368
DLOG(EXP(-1))	0.013294	0.128392	0.103544	0.9191
DLOG(EXP(-2))	-0.111202	0.107243	-1.036916	0.3187
DLOG(EXP(-3))	0.244069	0.064612	3.777443	0.0023
DLOG(LREV)	0.104820	0.067326	1.556892	0.1435
DLOG (LREV(-1))	-0.129773	0.074755	-1.735983	0.1062
DLOG (LREV(-2))	-0.075282	0.076207	-0.987862	0.3413
CointEq(-1)	-0.534814	0.134830	-3.966575	0.0016
Cointeq=LOG(GDP) - (-0.16553*LOG(OILP) +0.2963 *LOG(EX) +0.5264*LOG(REV)+0.7060)				

من إعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج المستخرجة من برنامج (Eviews 9) انظر الملحق رقم (05)

نلاحظ من نتائج الجدول أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) يساوي 0.5348- و بإشارة سالبة ومعنوي لأن prob=0.0016 أقل من 0.05 ، وبالتالي توجد علاقة تكامل متزامن على المدى البعيد أي أن هناك قوة إرجاع نحو التوازن ، وتتمثل معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل المتمثلة في المتغير التابع الناتج الداخلي الخام والمتغيرات المفسرة سعر النفط و النفقات العامة الإجمالية و إجمالي الإيرادات العامة فيما يلي:

GDP=0.70- 0.16 OILP+0.29 EXp+0.52 REV

بالنسبة لسعر النفط بإشارة سالبة مما يعني أن كلما ارتفعت أسعار النفط سوف ينخفض الناتج الداخلي الخام في الجزائر، كذلك أن prob=0.0002 أقل من 0.05 يعني معلمة أو مقدرة سعر النفط لها معنوية إحصائية، إذا توجد علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط و الناتج الداخلي الخام أي كلما

ارتفعت أسعار النفط بوحدة واحدة سوف ينخفض حجم الناتج الداخلي الخام في الجزائر ب 0.16 دولار وقد تم التوصل إليه باستخدام البيانات وهذا لا ينطبق مع النظرية الاقتصادية ولا يعكس الواقع الاقتصادي في الجزائر كون الناتج الداخلي الخام في الجزائر يرتبط ارتباطا طرديا بأسعار النفط، أما بالنسبة للنفقات العامة (EXP) و الإيرادات العامة (REV) فتوجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل بين كل منها و بين الناتج الداخلي الإجمالي، حيث أن زيادة النفقات العامة ب1 % سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.2963 %، كما أن زيادة الإيرادات العامة ب 1 % سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.5264 %.وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية وراجع لاستحواذ الإيرادات النفطية على نسبة مرتفعة في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، كما يلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2= 0.99 وهذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة سعر النفط (OILP) و النفقات العامة الإجمالية (EXP) و إجمالي الإيرادات العامة (REV) مفسرة بنسبة 99 % للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع (GDP) و 1% هو مقدار الأخطاء أو متغيرات أخرى لا تدرج في النموذج أو لعدم دقة البيانات الإحصائية.

ثالثا اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (LM Test) (أنظر الملحق رقم 6)

بما أن Prob.F(2, 11) = 0.69 وهي قيمة عالية و أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، فالأخطاء مستقلة فيما بينها.

رابعا اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey Test(أنظر الملحق رقم7)

يبدو جليا من جدول الملحق رقم7 أن احتمالية اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء 0.84 =(13 ,Prob.F(15و هي أكبر من 0.05 وعليه فإننا نرفض الفرض البديل و نقبل فرض العدم، وهذا ما يعني أن النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم التجانس، أي أن البواقي لها تباين متجانس و الفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

خامسا اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر Jarque-Bera (أنظر الملحق رقم 8)

نلاحظ من خلال شكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر**Jarque-Bera** أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **Jarque-Bera** (Prob =0.148145) وهي أكبر من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم

ونرفض الفرضية البديلة أي أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا عند مستوى معنوية 5 %.

سادسا اختبار استقرار النموذج Stability Test

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك كاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM و كذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ، حيث أن هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يبينان أمرين مهمين وهما:

-وجود أي تغير هيكلي في البيانات.

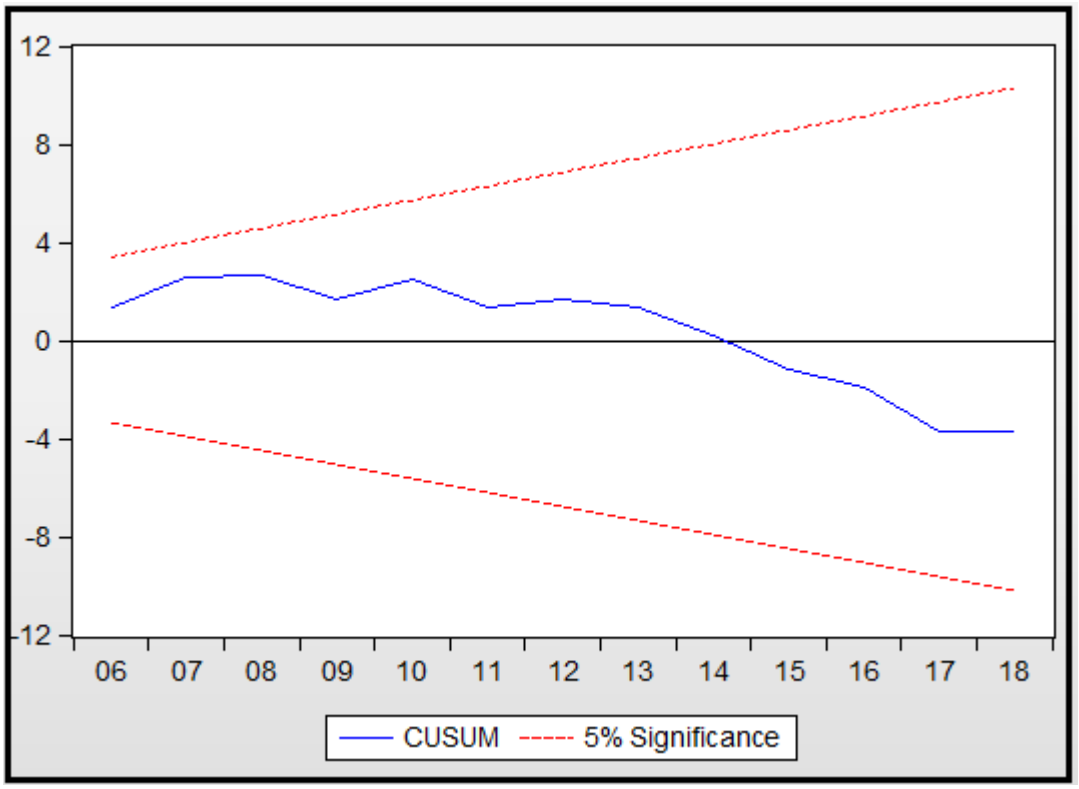
-مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد[1].

و أظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL ، و يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لكل من اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5 %[2].سنقوم بتطبيق هاذين الاختبارين لمعرفة هل هناك تغير هيكلي في البيانات، وأيضا لمعرفة مدى استقرار وانسجام المعلمات في الأجل الطويل و القصير.

الشكل رقم) (4-2) : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة للنموذج CUSUM

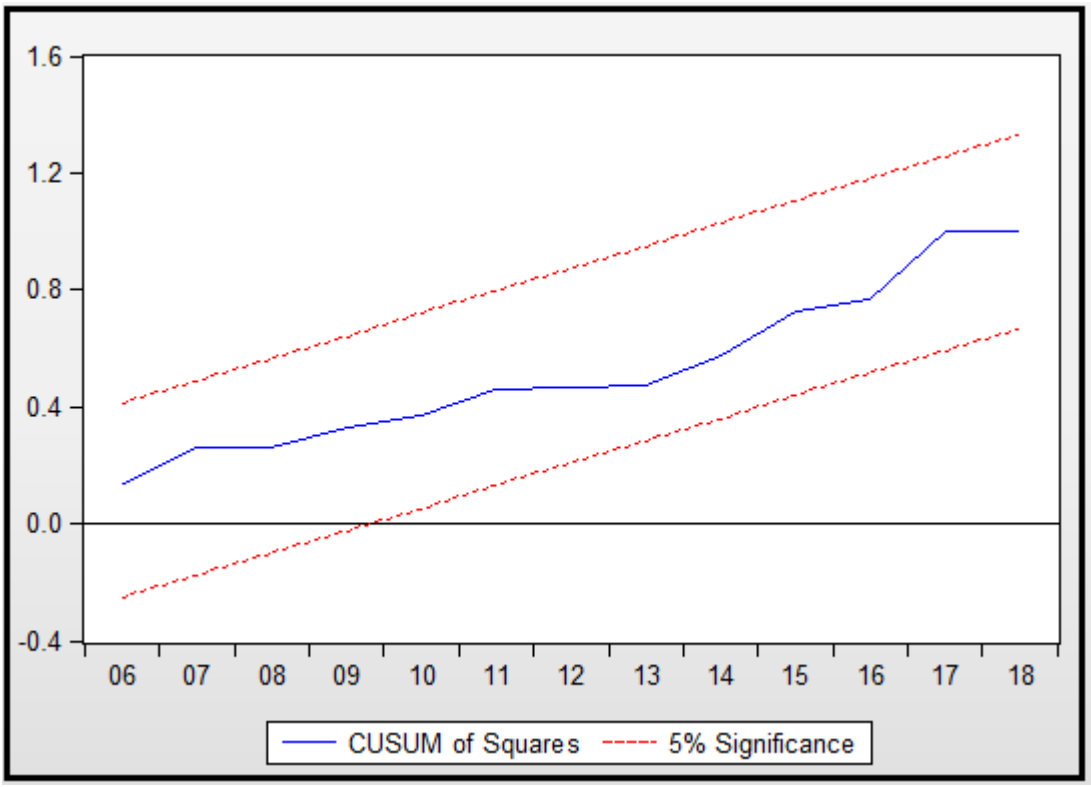
[1] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، **النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**، مجلة الاقتصاد و المانجمنت، العدد 11 ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2012، ص35.

[2] دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص36.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (**Eviews 9**)

الشكل رقم (**4-3**) : اختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة للنموذج CUSUM of Squares



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (**Eviews 9**)

نلاحظ من خلال الشكلين البيانيين أعلاه أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة للنموذج CUSUM بالنسبة للنموذج تمر وسط خطي حدود المنطقة الحرجة وهذا يدل إلى الاستقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5 %، كذلك بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة للنموذج CUSUM of Squares، حيث يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا و انسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة الأجل.

خلاصة:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي لاعتماده على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن السياسة المالية في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول العالمية، وقد مرت خلال فترة الدراسة بمرحلتين أساسيتين:مرحلة السياسة المالية التقشفية المتبعة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وبداية فترة الإصلاحات الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (1989-1999)، والتي تميزت بتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإصلاح النظام الضريبي، وذلك بغرض إعادة التوازن للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما تم بالفعل حيث تحسنت أغلب المؤشرات الاقتصادية كالتضخم، تخفيض عجز الموازنة...الخ، إلا أنه كان لهذه السياسة آثار سلبية في الجانب الاجتماعي لارتفاع معدل البطالة وتفشي ظاهرة الفقر.

لتتحول بعدها إلى سياسة مالية توسعية بحتة بعد ارتفاع أسعار المحروقات سنة 2000 عن طريق الرفع من الإنفاق العام ضمن عدة برامج تنموية كانت تهدف إلى إعادة إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، وتتمثل هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) ، برنامج التنمية الخماسي (2010 -2014)، غير أن هذه السياسة ذات الطابع الكينزي بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، و يرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تقدر المؤسسات على زيادة إنتاجها و خلق القيمة المضافة، بل جل هذه البرامج كانت ذات طابع اجتماعي.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر،فقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين النفقات العامة (EXP) و الناتج الداخلي الإجمالي حيث وجدنا بأن زيادة النفقات العامة ب1 % سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.2963 % ، أما الإيرادات العامة (REV) فقد وجدنا بأن هناك علاقة طردية في الأجل الطويل بينها وبين الناتج الداخلي الإجمالي حيث أن زيادة الإيرادات العامة ب 1 % سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.5264 %.وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية، أما بالنسبة لسعر النفط (OILP) فقد وجدنا بأن هناك علاقة عكسية في الأجل الطويل بينه وبين الناتج الداخلي الإجمالي حيث أن ارتفاع سعر النفط ب 1 % سيؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.16553 %.

خاتمة

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية، وذلك لسهولة استعمالها،ولتّأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، و قد شكلت العلاقة بين السياسة المالية و النمو الاقتصادي قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين و صناع القرار، وقد أخذت أبعادا مختلفة من حيث تناول الموضوع. ومن أبرز المدارس الاقتصادية التي تطرقت إليه المدرسة الكينزية بزعامة "جون مينارد كينز" الذي اعتبر السياسة المالية أداة فعالية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي و القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، ولقد ازداد الاهتمام أكثر بهذه العلاقة بظهور نظريات النمو الداخلي، والتي ركزت في بعض نماذجها على السياسة المالية بشكل عام وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول النامية تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي نظرا لضعف القطاع الخاص، وكذلك لتوفر الموارد المالية اللازمة لتطبيق السياسة المالية التوسعية.

وفي إطار المعالجة السليمة والشاملة للإشكالية الجوهرية التي تناولتها الدراسة، حاولنا جاهدين الإحاطة والإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانب وحيثيات الموضوع، وفي هذا الصدد، قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول متناسقة و متكاملة؛ إذ حاولنا في الفصل الأول التطرق لمختلف الجوانب ذات الصلة بالسياسة المالية بشكل عام، باعتبارها إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية، مع التركيز على آثرها على النشاط الاقتصادي. حيث استهلينا الفصل باستعراض كيفية تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي و العوامل المؤثرة عليه، كما تم عرض أهم المبادئ النظرية والأسس الفكرية للسياسة المالية،في مقاربة اقتصادية بين أهم الأهداف التي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها، والأدوات التي تستخدمها لبلوغ الأهداف المنشودة، مع استعراض كيفية تطور السياسة المعنية عبر مختلف المدارس الاقتصادية .

من ناحية أخرى، تم في الفصل الثاني التركيز على النمو الاقتصادي و التنمية، من خلال عرض و ابراز أهم الجوانب المحيطة بقضية النمو والتنمية الاقتصادية، باعتبارها الأساس الواجب فهمه ومعرفته لكل مهتم ودارس لهذا الموضوع، لذلك بدأنا أولا بمفاهيم حول التنمية الاقتصادية و مصادر تمويلها مع عرض أهم أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي و توضيح العلاقة الموجود بينهما، ونظًرا للأهمية التي يكتسيهاالنّمو الاقتصادي من

قبل جميع الدول، فقد تعدّدت النظريات المفسرة له،حيث اعتبر الكلاسيكيون و النيوكلاسيك مسألة النمو مسألة تلقائية تحدث في الاقتصاد دون حاجة لتدخل الدولة في ذلك وتدخلها عن طريق الضرائب إنما يكون بهدف تغطية النفقات العامة، في حين نجد أن الاتجاه الكينزي ركز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي برفع الإنفاق الحكومي بهدف حفز وتيرة الطلب الكلي الفعال، أما بالنسبة لنظريات النمو الذاتي أو الداخلي فركزت على: رأس المال المادي، العمومي، التكنولوجي، البشري وأعادت الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد.

أما في الفصل الثالث فقد حاولنا تحليل وتشخيص مختلف جوانب النفط والصناعة النفطية باعتبارها من القطاعات الأكثر أهمية و استراتيجية، والتي تضمن الإمدادات التي تلبي الاحتياجات الاستهلاكية من المشتقات.كما قمنا باستعراض أهم التفسيرات لمفهوم لعنة الموارد ونظرية المرض الهولندي، و أثرها على اقتصاديات الدول النفطية ، كما تم التركيز على أهم مؤشر لهذه الصناعة وهو سعر النفط في الأسواق النفطية، فبعد عرض موجز لماهية السوق النفطية، تطوراتها و خصائصها و أنواعها و الأطراف الفاعلة فيها ، تطرقنا في الجزء الأخير منه إلى ماهية السعر وأنواعه وأهم الطفرات التي عرفتها أسواق النفط سواء ارتفاعا أو انخفاضا، بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل المسؤولة عن تذبذب وعدم استقرار أسعاره في السوق النفطية.

ضمن الفصل الرابع، عمدنا إلى تقديم دراسة تحليلية قياسية بهدف الخروج بنتيجة وجواب صريح للإشكال الجوهري الذي تطرحه الدراسة، ومعرفة مدى فعالية السياسة المالية وتحديد أثر أدواتها على النمو الاقتصادي خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة المعنية بالدراسة. ولهذا الغرض، استهلينا الفصل بتقديم عرض وقراءة تحليلية لواقع ومسار السياسة المالية في ظل حركة أسعار النفط، ذلك قبل أن نعمد إلى تقديم معالجة وتقييم كمي، وتحليل اقتصادي قياسي، لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

اختبار الفرضيات:

-الفرضية الأولى صحيحة: ترى هذه الفرضية أن معظم الدول النامية تعتمد في التأثير على النشاط الاقتصادي على السياسات المالية ، لأن الدول النامية وفي محاولتها لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المّتردية، تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية، حيث قامت برفع حجم الانفاق العام وذلك قصد تمويل البرامج التنموية المسطرة.

-بالنسبة **للفرضية الثانية**، المتمثلة في أن النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي أخذت بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول النامية؛ فهي خاطئة، لأنه لا يمكن تطبيق جّل النماذج الاقتصادية للنمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة، وذلك لاختلاف خصائص الدول النامية عن الدول المتقّدمة، فمثلا تفتقر الدول النامية لليد العاملة الماهرة، كما أن التكنولوجيا المطبقة في الدول المتقدمة لا توجد في الدول النامية؛

-بالنسبة **للفرضية الثالثة** التي تتضمن أنه توجد إرادات ومصالح دولية كبرى، تلعب دورا كبيرا في تحديد اتجاهات الأسعار إما هبوطا أو صعودا، كما أن سياسة الإنتاج، التسويق و التسعير، تتجاوز أحيانا حدود الدول المنتجة وقوى السوق التقليدية من عرض وطلب فقد ثبتت صحتها،و اتضح أن سعر النفط لا يخضع لتقلبات موسمية أو عرضية معينة أو مبنيا على نقص في طلب مفاجئ، أو عرض إضافي، بل أصبح سلوكه يخضع لمحددات كثيرة وعديدة يكتنفها الغموض والتعقيد حيث تتداخل فيه العوامل السياسية، الأمنية، الاقتصادية و البيئية.

-أّما بالنسبة **للفرضية الرابعة** التي تتضمن أنه هناك علاقة تكامل مشتركة بين كل من أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل فقد ثبتت صحتها، إذ خلصت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين النفقات العامة (EXP) و الناتج الداخلي الإجمالي حيث وجدنا بأن زيادة النفقات العامة ب1 % سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.2963 %، أّما الإيرادات العامة (REV) فقد وجدنا بأن هناك علاقة طردية في الأجل الطويل بينها وبين الناتج الداخلي الإجمالي حيث أن زيادة الإيرادات العامة ب 1 % سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.5264 %.وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية.

نتائج البحث:

من خلال الجانب النظري للدراسة والجانب التطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها كالآتي:

-تختلف درجات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك حسب الظروف السائدة في كل دولة، ويعتبر تدخل الدولة في الدول النامية التي تعاني من عديد المشاكل، والتي تعرقل وتعيق الوصول إلى معدلات نمو عالية أمرًا ضروريًا للنهوض بالقطاعات الإنتاجية، وتحسين وضعية البنية التحتية التي تعد من بين الأمور الضرورية التي تساعد على وجود تنمية حقيقية؛

-من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها غير مختلف المراحل الاقتصادية، اتضح أن السياسة المالية لها المكانة الأهم في السياسة الاقتصادية المعاصرة كونها شهدت تطورات جوهرية، وأصبحت آداة الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي.

-يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس تطور اقتصاديات الدول باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو اقتصادي مقبول، ويشير إلى الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات التي تنعكس على تحسن الدخل الحقيقي للفرد أو الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

-تطور مفهوم النمو الاقتصادي بتطور النظريات الاقتصادية، فحسب النظرية الكلاسيكية فإن التراكم الرأسمالي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكنزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي والمتمثل في التقدم التقني من خلال نموذج سولو، إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا في النموذج لم يمكّن سولو من إعطاء تفسيرا حقيقيا للنمو الاقتصادي.في حين ركزت نظريات النمو الداخلي على قضية التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري، وحتى السياسة الانفاقية للدولة، وتعتبرها أهم مصادر النمو و استمراريته في الأجل الطويل وهذا ما يمثل محور عملية النمو.

-رغم الإصلاحات التي شهدها النظام الجبائي بداية منذ سنة 1992، وهذا لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية نظرا لعدم استقرار الثانية وخضوعها لمتغيرات كثيرة خارج سيطرة السلطة، غير أن هذا الأخير لازال غير قادر على تعبئة الموارد الجبائية خارج قطاع المحروقات، ممّا جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الهولندي التي باتت تلاحقه طيلة سنوات.

-أثبتت نتائج التحليل الوصفي والقراءة التحليلية لبيانات الاقتصاد الجزائري أن كل ما يتعلق بالسير الحسن للسياسة المالية و تماسكها، كان دائما مرهون إلى حد بعيد بمدى وفرة الإيرادات العامة، التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية (أو الجباية البترولية). حيث لاحظنا تغير واضح في السياسة المالية بعد أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وذلك بتطبيق الجزائر لسياسة مالية تقشفية للقضاء على عجز الموازنة، ثم بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 غيرت الجزائر من سياستها المالية حيث دخلت في سياسة مالية توسعية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو،لذلك لطالما كان للصدمات والتقلبات في أسعار النفط آثارا مباشرة على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري؛ وهو الأمر الذي أضفى ميزة الضعف النسبي على هذه السياسة، لبلوغ الأهداف الاقتصادية الكلية المرجوة، هذا ما يدّعم دورية السياسة المالية في الجزائر.

- تبنت الجزائر سياسات مالية تحفيزية ذات طابع كينزي مع مطلع الألفية الجديدة ترتكز على توسع كبير في حجم الإنفاق الحكومي، إلا أنها لم تكن في مستوى الفعالية المنشودة؛ بسب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، بالإضافة لوجود عوامل أخرى ساهمت في إضعاف أداءها كضعف الجهاز التشريعي ونظام الرقابة، انتشار الفساد المالي، هشاشة النظام الجبائي وقلة الأوعية الجبائية، انتشار النفقات غير المنتجة...الخ.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي لأثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر،فقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة طردية ومعنوية من الإنفاق العام نحو النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الإنفاق العام خاصة من خلال الاستثمار العام ينعكس إيجابا على الناتج الوطني، حيث أقر التحليل الكينزي دور الإنفاق العام في بعث النمو الاقتصادي،وبالنسبة للجزائر فقد ساهمت برامج الإنفاق العام للفترة (2000-2018) في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو والتي كانت متزامنة مع ارتفاع أسعار البترول.

-للإيرادات العامة أثر إيجابي و معنوي على الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر في المدى الطويل، و خاصة الإيرادات النفطية التي تعتبر محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر، و الذي سيساهم لاحقا في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق أثر المضاعف، كونها تستحوذ على نسبة مرتفعة في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي ويدل هذا على أن هذه الإيرادات لا زالت تمثل إلى حد الآن مصدرا أساسيا لدخل الدولة تستخدمه لتشغيل اقتصادها.كما أن الإيرادات الضريبية من شأنها أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي عندما تستخدمها الدولة لتطوير البنية التحتية وكذا لتمويل بعض الأنشطة المنتجة، مما سيؤدي إلى زيادة حجم الناتج.

-بالنسبة لسعر النفط (OILP) فقد وجدنا بأن هناك علاقة عكسية في الأجل الطويل بينه وبين الناتج الداخلي الإجمالي حيث أن ارتفاع سعر النفط ب 1 % سيؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي ب 0.16553 %. وهذا ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

الاقتراحات:

-ضرورة تحقيق التسيير الجيد للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على الوصول باقتصادها إلى الحد الأدنى المطلوب من تنويع مصادر النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي بتحفيز قطاعات إنتاجية كالزراعة والصناعة من أجل تقليل تأثير العوامل الخارجية وتخفيف الاعتماد على مداخيل النفط وعوائده المالية ، إضافة إلى تشجيع تكوين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتبسيط إجراءات التكوين بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الخام.

-العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال إستراتيجية تسمح بتحقيق تراكم رأسمالي متوازن عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية و التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية.

-الاستمرار في تسطير برامج التصحيح الاقتصادي التي يتم التركيز فيها على زيادة الإنفاق الاستثماري الموجه نحو مشاريع البنية التحتية و التي تسمح بتطوير المناخ الاستثماري الملائم لنمو القطاع الخاص.

-ضرورة توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج ، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني. واعتماد مبدأ الحوكمة ومحاربة الفساد، لأن الأخير يترك آثارًا وخيمة على الاقتصاد ويشّوه التنمية، ويحّد من إيجابيات الإنفاق العام؛

-تعميق التعاون مابين القطاع الخاص والقطاع العام والتوسع في إقامة المشروعات المشتركة بينهما، وتشجيع القطاع الخاص وتوجيهه بما يتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الإنتاج السلعي كثيف الاستخدام لعنصر العمل.

-يعتبر الفساد المالي من أبرز المخاطر التي تساهم في ضعف آداء السياسة المالية، وعليه وجب على السلطات وضع ميكانيزمات و آليات لمحاربة الفساد بأنواعه من خلال تفعيل آليات الرقابة القبلية و البعدية، وإعطاء استقلالية لهيئات محاربة الفساد وحمايتها من الضغوط السياسية.

-يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات،و ذلك بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي.

-ضرورة التوجه إلى نشر بيانات إحصائية عن المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال كل ثلاثة أشهر أو خلال كل سداسي؛ مع إخضاعها إلى رقابة داخلية و خارجية ممّا يمنحها مزيدا من المصداقية وتمكن الباحثين من بناء نماذج أقوى ترصد التوقعات المستقبلية بشكل أدق.

-ضرورة استمرار الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بما يضمن حقوق كل طرف في معادلة الأسعار النفطية، مع التوجه نحو تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة بغض النظر على هيمنة القطاع النفطي على ميزان الطاقة واستحالة التحول عنه لأسباب تقنية واقتصادية في المنظور القريب، غير أن الضغوط الايكولوجية الدولية والمحلية تحتم على الجزائر الاستعداد لكل التغيرات المحتملة.

آفاق البحث:

استهدفت الدراسة معرفة أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي، واعتمدنا في ذلك تحليل نظري وكمي مطبق على الاقتصاد الجزائري، وتعتبر النتائج المتوصل إليها ذات أهمية، لكننا لا نّدعي أنّنا استوفينا الموضوع من كّل جوانبه، وقد أثارت هذه النتائج أسئلة عدة تتعلق بالسياسة المالية بكل أدواتها وأثرها على متغيرات الاقتصاد الوطني، ودور القطاع الخاص في ذلك. وبالتالي أتاحت لي هذه الدراسة النظر في عدة جوانب مرتبطة بالنمو الاقتصادي، تعتبر نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية، نراها جديرة بالدراسة و التحليل، ومنها:

1. التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وأثرهما على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

2. العوامل المفّسرة لنمو الإنفاق الحكومي: دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر

3. مؤشرات و متطلبات تحسين أداء السياسة المالية في الجزائر؛

4. الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات الّسياسة المالية وصدمات أسعار النفط دراسة قياسية لحالة الجزائر

5. أثر الاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

1-أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة ، ط1، عمان، الأردن، 2011.

2-أحمد محمد مندور، إيمان محب زكي، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2004.

3-إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 1999.

4-إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج، استراتيجيات**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2012 .

5-أميرة حسن الله محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الدار الجامعية**، عين الشمس، مصر،.2005

6-بسام بوبكر ،سارة الجودي، **المالية العامة**، كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة ، السعودية، 1438 .

7-تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر، ط3، الجزائر، 2013.

8-حاتم الرفاعي، **البترول:ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار**، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 2009.

9-حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

10-حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، مصر، 1999.

11-حربي محمد موسى عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي:مفاهيم وتجارب**، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، الأردن، 2014.

12-حسين عبد الله، **السياسات النفطية العربية تقييم نقدي**، ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2012.

13-حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت، لبنان ،2000.

14-حمدى عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

15-خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للنشر،ط2، عمان، الأردن، 2015.

16-خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل، الطبعة الثانية،عمان، الأردن، 2005.

17-خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة،دط، الجزائر، 2014.

18-خديجة الأعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية،دط، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.

19-خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**، ج02، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2012.

20-خليل عبد القادر، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ج01، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.

21-رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية، دط، الإسكندرية، 1991.

22-رمضان صديق، **الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003

23-زكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان، الأردن، 2007.

24-سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الاسكندرية، 2014.

25-سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 .

26-سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، ط1، العراق، 2011.

27-سفيان عمراني، **أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر الفترة مابين 2000-2015**، دار الوفاء للطباعة و النشر، ط1، الاسكندرية، 2018.

28-سمير محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.

29-سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية:دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتويع، ط1، عمان، الأردن، 2015.

30-سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 01، بيروت، لبنان، 2009.

31-صالح ياسر، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق**، مؤسسة فريدريش إيبرت، بغداد، العراق ، 2013.

32-صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، دون طبعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

33-الصدر محمد باقر، **اقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات، ، طبعة20 ، بيروت، لبنان، 1987.

34-صفوت عبد السلام عوض الله، **محاضرات في التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية، بدون طبعة، القاهرة، مصر، 1997

35-صلاح مصري محمد مهدي، **اقتصاديات البترول**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط1، كلية العلوم الادارية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة غرب كردفان، السودان،.2018

36-ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات، الجزائر 2005.

37-الطاهر الجنابي، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، دار الكتب للطباعة والنشر، كلية القانون، جامعة بغداد، بدون سنة نشر.

38-عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.

39-عادل أحمد حشيش، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، دط، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان،1974 .

40-عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

41-عبد الباسط وفا، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي :نظريات النمو الذاتي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

42-عبد الحي زلوم وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، عمان، الأردن، 2008.

43-عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط و الغاز**، دار اليازوري العلمية، ط1، عمان، الأردن، 2011.

44-عبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة، دط، كلية التجارة، الاسكندرية، 1981.

45-عبد الرزاق فارس الفارس، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على دول مجلس التعاون**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر 2009.

46-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002-2003.

47-عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسين العصرية، دط، بيروت، لبنان، 2014.

48-عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط02، بن عكنون، الجزائر، 2005.

49-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.

50-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1972 .

51-عبد الهادي عبد القادر السويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2008.

52-عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج، النظرية، القياس**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011.

53-علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان، ط1، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.

54-علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2008 .

55-عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، بن عكنون، الجزائر، 2005.

56-عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، بدون سنة.

57-عودة راشد الجيوسي، **الاسلام والتنمية المستدامة:رؤية كونية جديدة** ، مؤسسة فريدريش ايبرت، ط02، عمان، الأردن، 2013.

58-عيسى مسعود بغني، **صناعة النفط والغاز**، ط1،جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ليبيا، أفريل 2018.

59-فتحي محمد البعجة، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي دراسة مقارنة في الاقتصاد السياسي العربي**، الكتاب الأول من عصر الكولونيالية إلى عصر النفط، ط1، دار النهضة العربية، بنغازي، ليبيا، .2006

60-فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، دار الوراق للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2004.

61-فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط 1، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2006 .

62-فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، ط 01، عمان، الأردن، 2008.

63-فياض حمزة رملي، **الرقابة الحكومية على شركات إنتاج النفط**، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان، 2011.

64-قصي عبر الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجا**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010 .

65-كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، دط، بيروت، لبنان، 1986.

66-كلاوس روزة، ترجمة: عدنان عباس علي، **الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي**، منشورات جامعة قاريونس،ط1، بنغازي، ليبيا، 1990.

67-مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي :النظرية و السياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،1999 .

68-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط06، بن عكنون، الجزائر، 2015.

69-محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2017.

70-محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، عالم المعرفة، الكويت،1982 .

71-محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2003 .

72-محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة: دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، .2009

73- محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، ج04، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2009.

74-محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، دط، 2008.

75-محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، الإسكندرية ،2000 .

76-محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، ط2، الاسكندرية، .1977

77-محمد فوزي ابو السعود، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، 2014.

78-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

79-محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**، ط1، دار الحامد، عمان، 2011، ص 200.

80- محمود الطنطاوي الباز، **مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي**، دط، مؤسسة الثقافة الجامعية، ، الإسكندرية، دون سنة النشر.

81-محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط02، عمان، الأردن، 2010.

82-مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.

83-مظهر بايرلي، **ادخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية و المتقدمة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم و التقنية، المنظمة العربية للترجمة، وكالة الطاقة الدولية، الرياض، 20 -3-.1431

84- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي: دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص7.

85-منير الحمش، **الاقتصاد السياسي: الفساد، الاصلاح، التنمية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دط، دمشق، سوريا، .2006

86-ميشيل تودارو ترجمة :محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، دط، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006 .

87-ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2003)**، منشورات بغدادي، الجزائر، 2004.

88-نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي للطباعة، ط1، بيروت، لبنان،2011.

89-نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، **الاقتصاد الكلي:مبادئ وتطبيقات** ، دار الحامد ، عمان، الأردن، 2006.

90-نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث،ط1، الاسكندرية، .2016

91-هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، .2007

92-الوزني خالد واصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق**، دار وائل للنشر، ط 08، عمان، الأردن، 2006.

93-وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة حسين العصرية، ط1، بيروت، لبنان، .2010

94-يوجين أ. ديوليو، **نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، سلسلة ملخصات شوم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط3، القاهرة، مصر، .2003

95-يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 .

96-يونس أحمد البطريق،حامد عبد المجيد دراز، **المالية العامة:الضرائب والنفقات العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، بدون سنة .

2-الأطروحات والرسائل:

1-أحمد محمد أحمد المنصوري، **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991.

2-بليل حسيبة، **أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية ونماذج النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص : الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2015.

3-بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع :نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010-2011.

4-حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975- 2004)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالمة، 2006.

5-حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،2008 -2009.

6-دراوسي مسعود ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة ،جامعة الجزائر ، 2005 ،أطروحة غير منشورة.

7-عبد الله الحرتسي حميد، **السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص 19.

8–غالمي زهيرة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية، عرض تجارب دولية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

9–غضبان محمد أبا الروس القريني، **جهود المملكة العربية السعودية في مواجهة تقلبات أسعار النفط**، رسالة ماجستير في العلوم الإستراتيجية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012.

10–كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، .2013

11–كردودي صبرينة، **ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

12–لبعل فطيمة، انعكاسات **الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

13–محمود جمام، **النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص : علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، قسنطينة، .2010

14–محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع : تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

15–مصطفى زيروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية" حالة دول جنوب شرق آسيا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

16–معط الله أمال، **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر(1970–2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2015.

17–هاني محمد، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في مكافحة المرض الهولندي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر 2000–2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018.

18–وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،2013 .

19–وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها،حالة : الجزائر، مصر ، السعودية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2014.

3–المجلات والدوريات:

1–بتول مطر عبادي، **نحو آليات وأدوات جديدة لتفعيل السياسة الضريبية في العراق**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد18 ، العدد:03، العراق، 2016.

2–بن سليمان يحي، **قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**،مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018.

3–بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الشلف،2004.

4–بوفليح نبيل، **دارسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2000–2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 09، 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

5–جميل طاهر، **التعاون العربي في مجال النفط والغاز الطبيعي** ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 134 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، صيف 2010.

6– حسان خضّر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع و الخمسون، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

7–حسين عبد المطلب الأسرج، **الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية**، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد :90 ، مصر، سبتمبر 2007.

8–خالد بن راشد الخاطر،**تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، مركز الأبحاث العربية ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015.

9–رحمان أمال، **النفط و التنمية المستدامة**، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 4، ورقلة، ديسمبر 2008.

10–رشيد يلوح، **الفساد المالي والاقتصادي في إيران**، قضايا وتحديات، سلسلة: تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدّوحة، قطر، سبتمبر 2013.

11–دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، **النمو الاقتصادي واتجاه الانفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL**، مجلة الاقتصاد و المانجمنت، العدد 11 ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2012.

12–سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، **مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية، دراسة تحليلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد36 ، 2013، العراق، .2013

13–صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2009 .

14–عبد الله حسون محمد وآخرون ، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر و الأبعاد** ،مجلة ديالى، العدد السابع و الستون، جامعة ديـــالى. كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2015.

15–عصمت بكر أحمد، **تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد:14، المجلد:05، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2009.

16–علاء حسين منس، حسين عاشر جبر العتابي، **تخطيط اتجاهات السياسة الضريبية لتنمية الحصيلة الضريبية في العراق للسنوات (1990–2010)**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد:35، العراق، 2016 .

17–علي رجب،"**تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**"،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38 ، العدد 141 ، الكويت، 2012.

18–علي سيف علي المزروعي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009م)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2012.

19–عماد محمد علي عبد اللطيف، **الدين الحكومي الداخلي وأثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية)**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، العدد 39، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بدون تاريخ.

20–فوزية غالب عمر، **دراسة تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسة الزمنية (2000–2009)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 34 ، المجلد 09 ، كلية الاقتصاد و الادارة، جامعة البصرة، العراق، .2013

21–كريستوفر آلسوب، بسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد :135، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف .2010

22–كمال رزيق، سمير عمور، **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة الشلف، .2008

23–ماجد ابراهيم عامر، **متابعة لدراسة توزيع الإيرادات الإجمالية لبرميل النفط وحصة الأقطار الأعضاء منه**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 153، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2015.

24–مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق،** مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 3، العدد 15، 2010.

25–محمد راتول، لقمان معزوز،**انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار و اليورو على أ سعار النفط العالمية دراسة قياسية وتحليلية،** مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 139 ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، خريف2011.

26–معيزي قويدر، **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق،** مجلة الاقتصاد الجديد، العدد : 08، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ماي 2013.

27–وفاء المهداوي، **الآثار الاجتماعية للضرائب المباشرة في العراق دراسة تحليلية،** مجلة العراق للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق، 2012.

4–الملتقيات والمؤتمرات:

1–بدير لمياء، **لعنة الموارد الهولندي في الاقتصاديات النفطية:إصابة أم أعراض،** الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة،يومي 28 و 29 أكتوبر 2014.

2–بلقلة ابراهيم، **الطبيعة الريعية لإيرادات النفط وعلاقتها بظاهرة المرض الهولندي،** الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر2016 .

3–حمزة طيبي، **النفط في البلدان العربية بين التنمية الاقتصادية ولعنة الموارد،** الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014.

4–خالد بن محمد ابو الليف، "**الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة**"، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 21- 23 ديسمبر 2014.

5–خليل عبد القادر، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول "دراسة نظرية وتحليلية"**، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار اسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية،يومي7،8 أكتوبر 2015.

6–ريحاني أمال، **حوكمة المؤسسات البترولية** ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر2016 .

7–زواق الحواس، **دور الانفاق الحكومي في تعزيز التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول : تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات بالجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 28، 29 أكتوبر 2014.

8–سامي زعباط، عبد الحميد مرغيت، **آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول : علاقة البيئة بالتنمية : الواقع والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 28،29 أفريل 2015.

9–شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان، شكوري ، **الآثار الاقتصاديةالكلي ّة لصدمات السّياسةالمالي ّة بالجزائر : دراستطبيقي ّة**، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536 ، مصر، أوت2010 .

10–صادق هادي، **لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية:قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة،يومي 28 و 29 أكتوبر 2014.

11–طابوش مولود، **مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وأثر تقلبات أسعاره على الموازنة العامة للدولة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016.

12–العمري علي، **واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط ، ودور الدراسات الاستشرافية في وضع معالمه المستقبلية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2016.

13–فوزية سكران، تني منتصر بالله، **الريع البترولي والاستقرار الاجتماعي في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني الثالث حول:سياسات التشغيل في اطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي في الجزائر 2001- 2014 ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 11، 12 نوفمبر .2014.

14–قدي عبد المجيد، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر،21، 22 ماي 2002.

15–لخضر ديلمي، **ديناميكيات لريع الاقتصادي والريع البتـًرولي**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، يومي 29 و 30 نوفمبر2016 .

16–محمد مداحي، غربي هشام، **في ظل التحديات البيئية: الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية التنموية**، الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، فيفري 2012.

17–ناجي بن حسين، مهيز ابتسام، **البلدان النفطية وحتمية التحول من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد قراءة في التجربة النرويجية**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة قالمة ، يومي 25-26 أفريل 2017.

18–هزرشي طارق، **دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الملتقى الدولي الأول حول : الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجلفة، يومي 23-24 فيفري 2011.

5–التقارير والقوانين:

1-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2011**

2-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2012**

3-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2013**

4-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2014**

5-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2015**

6-بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2017**

7-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية** .2016

8-صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، العدد: الثامن و الثلاثون، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018.

9-فيصل عبد الله الزنكوي، **تقرير تطورات أسعار النفط خلال النصف الأول للسنة المالية 2015./2014**

10-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون**، الكويت، 2014.

11-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعون**، الكويت، 2016.

12- OPEC Annual Statistical Bulletin 2019

13-قانون رقم01- 12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني 1422 هـ الموافق ل 19 :جويلية 2001 ،المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الصادر .بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادرة بتاريخ 21 جويلية2001

6-مراجع أخرى:

1-أوشن سمية، **نظـريات التنمية الاقتصادية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية في مقياس: التنمية المستدامة، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة

2-الطيب بولحية، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل، 2016.

3–بن محاد سمير، **محاضرات في مقياس اقتصاديات الطاقة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة البويرة، 2016-2017.

4–مخلفي أمينة، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)** ، الجزء **01** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة، 2013-2014.

5–منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ملخص دراسة **التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء**، الكويت، نوفمبر 2015.

6–إبراهيم عليوات، **التجربة الأردنية في مكافحة الفقر**، ص01، تاريخ الإطلاع :20 /2017/04، متاح على الموقع: www.kantakji.com/media/3910/1240.doc

7–عبلة عبد الحميد بخاري، **نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، ص ص 36، 37، تاريخ الاطلاع 07 جويلية 2018 ، متاح على الرابط: http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/pdf

8–معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، **مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة**، 2010، ص06، تاريخ الإطلاع: 2017/04/20، متاح على الموقع :http://www.unrisd.org

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

1–الكتب

1-Ben Bernanke, Andrew Abel, Dean croushore, **Macroeconomics**, 8 éme édition, Pearson éducation, USA, 2014.

2-Campbell R. McConnell, Stanley L. Brue, Sean M. Flynn, **Macroeconomics PRINCIPLES, PROBLEMS, AND POLICIES**, McGraw-Hill Education, TWENTY-FIRST EDITION, New York, the United States of America, 2018.

3-Daron Acemoglu , David Laibson , John A. List, **Macroeconomics**, Pearson Education Limited, 1st edition, the United States, 2016

4-Dimitrios Asteriou, Stephen Hall, **Applied Econometrics**, Second édition, Palgrave Macmillan, England, 2011.

5-Dominick Salvatore , Eugene A.diulio **, principes d'économie.(cours et problèmes** , séries schaum). MG. Graw-Hill. paris.1984.
6-Errol D'Souza, **Macroeconomics**, Pearson Education, INDIAN INSTITUTE OF MANAGEMENT AHMEDABAD, New Delhi, India, 2008.
7-GHAZI BOULILA, MOHAMED TRABELSI, **Théorie de la Croissance :cours, questions à choix multiples et exercices**, centre de publication universitaire, Tunis, 2008.
8-Jean-Luc gaffard, **la croissance économique**, arrmand colin, paris, France, 2011.
9-JOHN E. SAYRE, ALAN J. MORRIS, **PRINCIPLES OF MACROECONOMICS**, McGraw-Hill Ryerson Limited, EIGHTH EDITION , New York, the United States, 2014.
10-Michael Parkin, **Macroeconomics**, 10 éme édition, Pearson education, USA,2013.

11-NILS GOTTFRIES, **Macroeconomics**, UPPSALA UNIVERSITY, SWEDEN, pal grave macmillan, New York, the United States, 2013.

12-Olivier Blanchard, David R. Johnson, **MACROECONOMICS**, published by Pearson Education,6th edition, the United States of America, 2013

13-Pierre Robert, **Croissance et Crises Analyse économique et historique**, Publie par Pearson Education France,paris, France,2010.

14-Rabah Mahiout, **Le pétrole Algérien, Editions** EnAP**,** Alger, 1974, P106.
15-Robert j .**Barro, les facteurs de la croissance économique : une analyse transversale par pays**, economica, paris, France,2000
16-Stéphanie Damarey, **L'essentiel des Finances Publiques**, Gualini lextenso édition, 3e édition, France, 2015.
17-STEPHEN D. WILLIAMSON, **Macroeconomics**, Pearson Education Limited, Sixth Edition, the United States, 2018.

2-بحوث ومقالات ومداخلات:

1-Chari, Lawrence Christiano, **The Optimal Extraction of Exhaustible Resources**, Economic Policy Paper 14-5, Federal Reserve Bank of Minneapolis, December 2014.
2-Damir sehović**, General Aspects of Monetary and Fiscal Policy Coordination**, UDC: 336.02:[338.23:336.74, Journal of Central Banking Theory and Practice, Faculty of Economics,2013.

3-Darlene A. Jay, PP, AICP & John A. **Madden, Sustainable Economic Development Plan**, MASER consulting P.A, Borough of High Bridge Hunterdon County, New Jersey, October 2011.

4-Dmitry CHISTILIN, **Sustainable Economic Development: The Main Principles and the Basic Equation**, University of Economics and Law, Dniepropetrovsk, Ukraine, 05-01-2010.

5-Ian Gary, Terry Lynn Karl, **Le fond du baril Boom pétrolier et pauvreté en Afrique**, Catholic Relief Services, Caritas, USA, juin 2003. **6**-Jean Philippe Koutassila, **Le syndrome Hollandaise : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun** , Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France.

7-Leonardo Maranhão Busatto, **The quality of public expenditure and its influence on economic growth: evidences from the State of Rio Grande do Sul (RS)**, IBI - The Institute of Brazilian Issues, the George washinton university, Washington, Spring 2011.

8-Lucas van Wunnik, **LES LIMITES DE L'INVESTISSEMENT DIRECT ÉTRANGER MANUFACTURIER COMME MOTEUR DE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE**, revue-geographie-economie-societe, Vol. 10 , Lavoisier,2008

9-Owen Barder, **What is dutech disease and is it problem ?** , Working Paper Number 91, A Policymakers' Guide to Dutch Disease, Center for Global Development, July 2006**.**

10-Pavlina R. Tcherneva, **Fiscal Policy Effectiveness: Lessons from the Great Recession**, Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper No. 649, January 2011.

11-Samuel D. Barrows, **Do Sub-Saharan Countries in Africa Have the Dutch Disease?** ,Asian Social Science , Vol. 14, No. 5; Published by Canadian Center of Science and Education, 2018.

12-Uganda Revenue Authority, **Taxation Handbook: A Guide to Taxation in Uganda**, Kampala: Fountain Publishers, 2011.

13-VÉRONIQUE CHRISTOPHE, **LA MALÉDICTION DES RESSOURCES NATURELLES : UNE QUESTION DE DÉPENDANCE OU DE DISPERSION?**, MÉMOIRE PRÉSENTÉ COMME EXIGENCE PARTIELLE DE LA MAÎTRISE EN ÉCONOMIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, 2012.

14-VI. TENDANCES DE L'INVESTISSEMENT DIRECT ÉTRANGER DANS LES PAYS DE L'OCDE, REVUE Perspectives économiques de l'OCDE , no 73, Éditions de l'OCDE, 2003.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1– الديوان الوطني للإحصائيات : **http://www.ons.dz**

2– بنك الجزائر : **/http://www.bank-of-algeria.dz**

3– البنك الدولي: **http://www.albankadawli.org**

4– صندوق النقد الدولي: **www.imf.org/pubs**

5– صندوق النقد العربي: **www.amf.org.ae**

6– منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) **www.opec.com**

7– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) **www.oapecorg.org**

8– وكالة الطاقة الدولية **www.eia.doe.gov**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار استقرار سلاسل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		LPIB	LOILP	LEX	LREV
At Level					
With Constant	t-Statistic	-0.3227	-1.1643	0.2571	-0.5105
	Prob.	***0.9103***	***0.6774***	***0.9719***	***0.8764***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4139	-1.8813	-1.8797	-2.3210
	Prob.	***0.3657***	***0.6407***	***0.6408***	***0.4114***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.6308	0.8406	2.6742	0.9258
	Prob.	***0.9722***	***0.8876***	***0.9974***	***0.9015***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(LPIB)	d(LOILP)	d(LEX)	d(LREV)
With Constant	t-Statistic	-3.3738	-4.9306	-4.0051	-4.8647
	Prob.	***0.0199***	***0.0004***	***0.0043***	***0.0004***
		**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3629	-4.8198	-3.8335	-4.8287
	Prob.	***0.0751***	***0.0027***	***0.0280***	***0.0027***
		*	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1151	-4.8827	-2.7630	-4.7946
	Prob.	***0.0029***	***0.0000***	***0.0074***	***0.0000***
		***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (2): اختبار استقرار سلاسل متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (PP)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		LPIB	LOILP	LEX	LREV
At Level					
With Constant	t-Statistic	-0.1361	-1.1527	0.9031	-0.5249
	Prob.	***0.9369***	***0.6822***	***0.9943***	***0.8734***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8018	-1.8813	-3.1643	-2.3753
	Prob.	***0.2069***	***0.6407***	***0.1095***	***0.3845***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9880	0.9815	2.3422	0.9428
	Prob.	***0.9108***	***0.9099***	***0.9942***	***0.9041***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(LPIB)	d(LOILP)	d(LEX)	d(LREV)
With Constant	t-Statistic	-3.3773	-4.9033	-4.0115	-4.8182
	Prob.	***0.0197***	***0.0004***	***0.0042***	***0.0005***
		**	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4428	-4.7614	-3.9137	-4.7740
	Prob.	***0.0640***	***0.0032***	***0.0234***	***0.0031***
		*	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1607	-4.8351	-2.7830	-4.7770
	Prob.	***0.0026***	***0.0000***	***0.0070***	***0.0000***
		***	***	***	***

الملحق رقم (3): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

ARDL Bounds Test
Date: 07/30/20 Time: 10:34
Sample: 1990 2018
Included observations: 29
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	11.47043	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

الملحق رقم (4): نتائج تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: LOG(PIB)
Method: ARDL
Date: 07/30/20 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1990 2018
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOG(OILP) LOG(EX) LOG(LREV)

Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 500
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(PIB(-1))	0.465186	0.134830	3.450169	0.0043
LOG(OILP)	0.004514	0.012870	0.350746	0.7314
LOG(OILP(-1))	-0.019577	0.016097	-1.216192	0.2455
LOG(OILP(-2))	-0.023773	0.016402	-1.449401	0.1709
LOG(OILP(-3))	-0.011985	0.016605	-0.721815	0.4832
LOG(OILP(-4))	-0.037698	0.016033	-2.351365	0.0351
LOG(EX)	0.202426	0.087026	2.326042	0.0368
LOG(EX(-1))	0.102224	0.137565	0.743096	0.4706
LOG(EX(-2))	-0.013294	0.128392	-0.103544	0.9191
LOG(EX(-3))	0.111202	0.107243	1.036916	0.3187
LOG(EX(-4))	-0.244069	0.064612	-3.777443	0.0023
LOG(LREV)	0.104820	0.067326	1.556892	0.1435
LOG(LREV(-1))	-0.028349	0.072051	-0.393459	0.7004
LOG(LREV(-2))	0.129773	0.074755	1.735983	0.1062
LOG(LREV(-3))	0.075282	0.076207	0.987862	0.3413
C	0.377570	1.022480	0.369269	0.7179

R-squared	0.997867	Mean dependent var	8.288862
Adjusted R-squared	0.995405	S.D. dependent var	0.147303
S.E. of regression	0.009985	Akaike info criterion	-6.074322
Sum squared resid	0.001296	Schwarz criterion	-5.319952
Log likelihood	104.0777	Hannan-Quinn criter.	-5.838063
F-statistic	405.3674	Durbin-Watson stat	2.329428
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (5): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير معاملات المدى الطويل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LOG(PIB)
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 3)
Date: 07/30/20 Time: 10:33
Sample: 1986 2018
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(OILP)	0.004514	0.012870	0.350746	0.7314
DLOG(OILP(-1))	0.023773	0.016402	1.449401	0.1709
DLOG(OILP(-2))	0.011985	0.016605	0.721815	0.4832
DLOG(OILP(-3))	0.037698	0.016033	2.351365	0.0351
DLOG(EX)	0.202426	0.087026	2.326042	0.0368
DLOG(EX(-1))	0.013294	0.128392	0.103544	0.9191
DLOG(EX(-2))	-0.111202	0.107243	-1.036916	0.3187
DLOG(EX(-3))	0.244069	0.064612	3.777443	0.0023
DLOG(LREV)	0.104820	0.067326	1.556892	0.1435
DLOG(LREV(-1))	-0.129773	0.074755	-1.735983	0.1062
DLOG(LREV(-2))	-0.075282	0.076207	-0.987862	0.3413
CointEq(-1)	-0.534814	0.134830	-3.966575	0.0016

Cointeq = LOG(PIB) - (-0.1655*LOG(OILP) + 0.2963*LOG(EX) + 0.5264 *LOG(LREV) + 0.7060)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(OILP)	-0.165515	0.032376	-5.112353	0.0002
LOG(EX)	0.296345	0.081193	3.649890	0.0029
LOG(LREV)	0.526400	0.190897	2.757503	0.0163
C	0.705984	1.830150	0.385752	0.7059

الملحق رقم (6): اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.378169	Prob. F(2,11)	0.6937
Obs*R-squared	1.865700	Prob. Chi-Square(2)	0.3934

الملحق رقم (7): اختبار وجود مشكلة عدم تجانسالتباين باستخدام اختبار (Breusch- Pagan- Godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.582534	Prob. F(15,13)	0.8423
Obs*R-squared	11.65711	Prob. Chi-Square(15)	0.7048
Scaled explained SS	3.720415	Prob. Chi-Square(15)	0.9985

الملحق رقم (8): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير (Jarque-Bera)

